جامعة أم درمان الأهلية
مجلة آداب
دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution
Faculty of Arts
ISSN: 1858 - 89 48 ردمك

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية

تصدر عن كلية الآداب- جامعة أم درمان الأهلية بالشراكة مع
دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السودان

العدد العاشر مزدوج

عدد خاص بالأوراق العلمية لمؤتمر الخرطوم الدولي الأول للصحافة

مجلة آداب جامعة أم درمان الأهلية علمية دولية محكمة -العدد العاشر مزدوج -ذو القعدة 1445هـ -يونيو 2024م
ISSN: 1858 - 89 48 ردمك
دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

جامعة أم درمان الأهلية

مجلة آداب

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة آداب Adab Journal
الناشر : دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السوق العربي
الخرطوم - السودان.
ردمك: 1858-8948
للتواصل: جوال : 00249 918109938 - 00249911232253

جامعة أم درمان الأهلية

مجلة آداب

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية

هيئة التحرير

المشرف العام

د.آدم أحمد آدم عجيل

رئيس هيئة التحرير

د. هالة أبا يزيد بسطان محمد

سكرتير التحرير

د. مصعب أبوبكر أحمد إسماعيل

أعضاء هيئة التحرير

د. الشفاء محمد نور عوض الله

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر

الهيئة العلمية و الإستشارية

ـ بروفسور يوسف فضل حسن	السودان
ـ بروفسور عمر حاج الزاكي	السودان
ـ بروفسور صلاح الدين الفاضل أرسد	السودان
ـ بروفسور علي صالح كرار	السودان
ـ بروفسور كرار أحمد بشير العبادي	السودان
ـ بروفسور جبارة عبدالله محمد الحسن	السودان
ـ برفسور أحمد بن بو جمعة	الجزائر
ـ بروفسور محمد يزيد سالم	الجزائر
ـ بروفسور محمد يسن الشكري	العراق
ـ بروفسور محمد زروق الحسن	السعودية
ـ بروفسور حاتم الصديق محمد أحمد	السودان
ـ دكتور الصديق عمر الصديق	السودان

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها

جامعة أم درمان الأهلية

مجلة آداب

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية

شروط وضوابط النشر بمجلة آداب

ترحب مجلة (آداب) بمساهمات الكتاب والمفكرين العلمية المبتكرة وعرض الكتب مع تغطية المؤتمرات العلمية وتلخيص ما جاء فيها من توصيات وذلك بإحدى اللغات العالمية الحية - اللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية وذلك وفق القواعد الآتية:

1. ألا يكون البحث قد نشر من قبل أو أجيز للنشر في مجلة أخرى.
2. أن يكون عنوان البحث مختصراً ومعبراً عن موضوعه. ومكتوب باللغتين العربية والإنجليزية.
3. ألا تقل عدد صفحات البحث عن العشرين صفحة ولا تزيد عن الثلاثين وجوباً.
4. يتصدر البحث مستخلصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، وفي حالة الأبحاث باللغة الفرنسية، يكون المستخلص بذات اللغة والآخر باللغة العربية، يشمل المستخلص أهمية الموضوع ومحاوره أو مباحثه ومنهجه وأهم النتائج والتوصيات إن وجدت (لا تزيد عدد كلمات المستخلص عن مائتين وخمسين كلمة ولا تقل عن المائتين كلمة بعد تضمين الكلمات المفتاحية أسفل المستخلص فيما لا يزيد عن خمس كلمات وجوباً).
5. أن يتصدر البحث مقدمة منهجية موجزة تتضمن التعريف به، أهدافه، أهميته والمنهج المتبع في الكتابة وتقسيمه إلى محاور أو عناصر أو مقاصد.
6. تكتب البحوث العربية بخط نوع Simplified Arabic مقاس 14 بمسافة 1.5 بين الأسطر، أما البحوث باللغة الإنجليزية والفرنسية فتكتب بخط نوع Times New Roman مقاس 12 ومسافة 1.5 بين الأسطر، على أن يكون عنوان البحث بخط مقاس 16 عريض والعناوين الجانبية بخط مقاس 14 عريض.
7. تترك هوامش 3 سم يمين الصفحة في البحوث العربية ويسار الصفحة في البحوث الإنجليزية والفرنسية، ومسافة 2.5 سم لبقية الهوامش، على أن يكون حجم الورقة عادي (A4).

8. التزام الموضوعية وأن تكون وجهات النظر والحجج واضحة ومعززه بالتوثيق العلمي كما هو الحال في الدراسات الأكاديمية المنهجية العلمية.
9. يتم توثيق المعلومات حسب منهج ڤانكوڤر؛ بالترقيم التسلسلي في المتن. وتكتب أسماء المصادر والمراجع في نهاية البحث تحت عنوان: (الهوامش) بتسلسل الترقيم الوارد في المتن .
10. أن يكون البحث خالياً من أخطاء الصياغة والأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية وجوباً.
11. تورد الملاحق في نهاية البحث، مع وجوب إرفاق الاستبانة المنهجية المعروفة للدراسات التي تتبع هذا الأسلوب.
12. يُرسل البحث لسكرتير تحرير المجلة من نسخة إلكترونية مثبت عليها في صفحة منفصلة اسم صاحب الورقة باللغتين العربية والإنجليزية، درجته العلمية، جهة العمل، بريده الإليكتروني، على البريد الإلكتروني للمجلة adab.journal2021@gmail.com
13. تخضع البحوث المستلمة لمراجعة أولية من هيئة التحرير للتأكد من أهليتها العلمية وللهيئة الحق في قبول أو رفض البحث المقدم في هذه المرحلة أو بعد التحكيم العلمي دون إبداء الأسباب.
14. يُعرض البحث بعد إجازته الأولية لمحكم أو أكثر، وفي سرية تامة للوقوف على صلاحيته علمياً ومنهجياً.
15. في حالة قبول البحث يُعاد لصاحبه لتنفيذ تعديلات المحكمين ومن ثم إرساله مرة أخرى عبر البريد الإلكتروني للمجلة في فترة لا تتجاوز الأسبوع. (ويعتمد النشر بعد سداد الرسوم المقررة)
16. تشجع المجلة البحوث المشتركة من باحث أو أكثر على أن يكون ذلك مبرراً بطريقة البحث وتعدد التخصصات.
17. لا ترد البحوث التي لا تقبل للنشر.
18. تؤول حقوق النشر للمجلة بعد الموافقة على النشر النهائي.
19. المواد المنشورة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

جامعة أم درمان الأهلية

مجلة آداب

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية

المحتويات

تأثير التضليل الإعلامي عبر الإعلام الرقمي على المشاركة السياسية للشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعات في السودان.....(7-26)
د. آدم أحمد آدم - د. سارة إبراهيم محمد

توظيف الشائعات والتضليل المعلوماتي الموجه للرأي العام السوداني عبر شبكات التواصل الاجتماعي لإعاقة التحول الديمقراطي في السودان.....(27-44)
د. أسامة الطيب عبد الله أحمد

أثر الوعي المعلوماتي في مواجهة التضليل الإعلامي (مقاربة مفاهيمية).....(45-54)
د. الحاج سالم مصطفى

دور الناشطين السودانيين في شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية بمخاطر التضليل الإعلامي ضد ثورة ديسمبر 2018م دراسة استطلاعية لعينة من الناشطين على الفيسبوك الفترة من 2018م ــ 2022م.....(55-72)
د.الوليد محمد عبد الله عثمان

أثر التضليل الإعلامي على الأوضاع الاقتصادية في السودان(2020 – 2022م).....(73-94)
د.أنور هــارون شمبال

مكافحة التضليل الاعلامي والمعلوماتي عبر وسائل التواصل الاجتماعي خلال جائحة كورونا(الفترة من2019 إلى 2022م): منصات الفيسبوك نموذجا.....(95-112)
د.أيمن صالح علي رحمة

القوانين والتشريعات السودانية في مجال التضليل المعلوماتي.....(113-128)
د. حسام الدين عوض الله احمد القدال

الإعلام التنموي .. نموذج بديل للتضليل الإعلامي دراسة وصفية تحليلية لتغطية علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي 2020 2023-م.....(129-154)
أ. خالد سعد عثمان

مكافحة التضليل الإعلامي والمعلوماتي في القوانين والتشريعات السودانية: دراسة حالة.....(155-172)
أ. فيصل محمد صالح

The Missing Balance: Freedom of Expression as a Right and as an Area of Legislation in Sudan.....(173-186)
Dr. Amar Bashir Nour Eldaim M.

جامعة أم درمان الأهلية

مجلة آداب

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية

جامعة أم درمان الأهلية

كلية الآداب ـ قسم علوم الاتصال

مؤتمر الخرطوم الدولي الأول للصحافة و الإعلام

تأثير التضليل الإعلامي والمعلوماتي على التحول الديمقراطي في السودان

جامعة أم درمان الأهلية

مجلة آداب

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية

كلمة الناشر

وبه نبدأ ونستعين

القارئ الكريم:

بعد التحية والتقدير يسعدنا فى دار آرثيريا للنشر والتوزيع- السودان أن نزف إلى حضراتكم ثمار تجربة الدار فى النشر العلمي الرصين والجاد وذلك بالشراكة مع كلية الآداب- جامعة أم درمان الأهلية السودان.

القارئ الكريم:

إن هذه الشراكة العلمية من الخطوات الجريئة والرائدة فى مجال النشر العلمي ونحسبها ناجحة بكل المقاييس بإذن الله تعالى، ونأمل أنها فاتحة خير لعدد من المشروعات النشرية القادمة للدار.

وختاما تتقدم دار آرثيريا للنشر والتوزيع بخالص الشكر والتقدير لأسرة كلية الآداب بجامعة أم درمان الأهلية السودان ولأسرة التحرير واللجنة العلمية والاستشارية للمجلة ويمتد شكرنا لكل العلماء والباحثين والأكاديميين المشاركين بأوراقهم العلمية في هذا العدد العاشر للمجلة، متمنين أن يتواصل هذا التعاون العلمي خدمةً للبحث والباحثين.

الناشر

جامعة أم درمان الأهلية

مجلة آداب

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

القارئ الكريم:

تواصل مجلة "آداب" العلمية الدولية المحكمة، الصادرة عن كلية الآداب جامعة أم درمان الأهلية بالشراكة مع مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر ودار آريثيريا للنشر، تواصل إصدارتها ، فيصدر اليوم العددين العاشر والحادي عشر منها؛ خدمة للبحث العلمي المحكم في الآداب والعلوم الإنسانية المختلفة. كما تسعى هذه المجلة في علمية واحترافية، أن تزكي الفكر وترسخ دور البحث الرصين ومفاهيمه؛ حتى يتسنى لها أن تضع بصمة فارقة في مجال النشر العلمي المحكم. وفي هذا المنحى استقبلت المجلة خلال مسيرتها، دراسات متنوعة من دول عربية ذات ثقل علمي، كالعراق، ومصر، والجزائر، وغيرها... ولهذا التداخل المعرفي قيمة علمية مهمة لا تخفى على ذي بصر، من شأنها أن تعضد رسالة المجلة، وأن تفتح لها أبواب الريادة - إن شاء الله.

لقد انفرد في هذين العددين من مجلة آداب عدد اثنتين وعشرين دراسة في الإعلام وعلوم الاتصال كانت من الرصانة بمكان، وهي ثمرة مخرجات مؤتمر الخرطوم الدولي الأول للصحافة والإعلام الذي نظمته كلية الآداب جامعة أم درمان الأهلية بالتعاون مع المركز السوداني للتربية الإعلامية والمعلوماتية- الخرطوم. وتشغل الدراسات الثرة الهادفة لهذا المؤتمر العددين المتتاليين الحاليين من المجلة: (العاشر والحادي عشر).

نرجو أن يجد القارئ في هذين العددين سياحة فكرية ماتعة ومفيدة. ونشير دائما إلى أننا على أتم الاستعداد لاستقبال ما يقدمه القُراء من ملاحظات؛ خدمة للمجلة وترقية لها لتحقيق رسالتها العلمية. والله ولي التوفيق.

رئيس هيئة تحرير المجلة

جامعة أم درمان الأهلية

مجلة آداب

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية

كلمة عميد الكلية مدير المؤتمر

في ظل التحديات الكبيرة التي يمر بها السودان يبرز التضليل الإعلامي كأحد أهم هذه التحديات التي تواجه المجتمع السوداني، فالتضليل الإعلامي ليس مجرد معركة مع الأخبار الكاذبة والمضللة، بل هو صراع حول الحقيقة نفسها؛ معركة يخوضها كل فرد في المجتمع حيث تتداخل الأكاذيب مع الحقائق في مشهد ضبابي يحجب الرؤية ويعوق الفهم. في هذا السياق تبرز أهمية الوعي الإعلامي وقدرته على فك شفرة الرسائل المضللة وكشف الحقائق المخفية. ويُعد التضليل الإعلامي أحد أهم الأسباب التي تعيق التحول الديمقراطي، وكما تعلمون فقد شهد السودان في الفترة الأخيرة إرهاصات كثيرة تتعلق بعملية التحول الديمقراطي، في هذين العددين من مجلتنا العلمية نسلط الضوء على تأثير التضليل الإعلامي على مسار التحول الديمقراطي في السودان من خلال أوراق علمية ومقالات تحليلية كتبت لمؤتمر الخرطوم الدولي الأول للصحافة والإعلام الذي تنظمه جامعة أم درمان الأهلية بالتعاون مع المركز السوداني للتربية الإعلامية والمعلوماتية، هذه الدراسات والتي كُتب بواسطة عدد من الأكاديميين والصحفيين والمهتمين بمكافحة التضليل الإعلامي تسعى لفهم كيفية استخدام المعلومات المضللة للتأثير على الرأي العام وإضعاف الثقة في المؤسسات الديمقراطية وإعاقة التحول الديمقراطي، كما نستعرض التجارب السودانية في مجال مكافحة التضليل الإعلامي ونبحث في الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز الوعي الإعلامي وبناء بيئة شفافة تُسهم في دعم الانتقال الديمقراطي. أيضاً نهدف من خلال هذين العددين إلى استكشاف أبعاد هذه الظاهرة من خلال مجموعة متنوعة من الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على الأساليب والتقنيات المستخدمة في نشر المعلومات المضللة وتأثيرها على الرأي العام وصناع القرار والسبل الممكنة لمواجهتها.

إننا ندعوكم للغوص في صفحات العددين (العاشر والحادي عشر) الخاصين بأوراق المؤتمر، لمعرفة ماهية التضليل الإعلامي وعوالمه الخفية وأساليب التصدي له ومعرفة الأطر والجوانب القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتضليل الإعلامي التي يمكن أن تساعد في مكافحته، آملين أن تُسهم هذه الدراسات في بناء مجتمعات أكثر وعياً وقدرة على التصدي للأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة ودعم الديمقراطية.

د. آدم أحمد آدم

عميد كلية الآداب - مدير المؤتمر

تأثير التضليل الإعلامي عبر الإعلام الرقمي على المشاركة السياسية للشباب الجامعي
دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعات في السودان

د. آدم أحمـــــــد آدم
أستاذ الإعلام والاتصال المشارك – عميد كلية الآداب
جامعة أم درمان الأهلية

د. ســـارة إبراهيم محمد
أستاذ مساعد – جامعة أم درمان الأهلية

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة موضوع التضليل الإعلامي عبر الإعلام الرقمي وتأثيره على المشاركة السياسية للشباب الجامعي، ومع التغيرات السياسية الكبيرة التي عاشها السودان بعد ثورة ديسمبر 2018 ومحاولة البلاد الانتقال من مرحلة الحكم الشمولي للتحول الديمقراطي نمت ظاهرة التضليل الإعلامي والأخبار الزائفة بشكل لا يصدق وأثرت بشكل مباشر على عملية التحول الديمقراطي في السودان الأمر الذي يتطلب دراستها ومعرفة أسبابها، تحاول الدراسة الإجابة على سؤال رئيس ومهم: ما تأثير التضليل الإعلامي عبر الإعلام الرقمي على عملية المشاركة السياسية للشباب الجامعي في السودان؟ وتنبع أهمية الدراسة في أنها تناقش قضية تهم كافة فئات المجتمع السوداني بصورة عامة والشباب الجامعي على وجه الخصوص مع الكم الكبير من المعلومات التي يتم تداولها فيما يتعلق بموضوع التحول الديمقراطي بعد ثورة ديسمبر 2018، تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير التضليل الإعلامي على المشاركة السياسية للشباب الجامعي في السودان، كما تهدف إلى التعرف على تأثير المحتوى الإعلامي المضلل الذي يبث عبر الإعلام الرقمي على تشكيل الوعي السياسي للشباب الجامعي، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بطريقة المسح الاجتماعي وتم اختيار عينة بطريقة عمدية من المجتمع الأصلي كما تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج منها: يؤثر التضليل الإعلامي سلباً على عملية المشاركة السياسية للشباب الجامعي وبالتالي إلى تقويض عملية الانتقال الديمقراطي، كما توصلت الدراسة لعدة توصيات من أهمها: نشر الوعي السياسي بين الشباب وتدعيم دور المشاركة السياسية من خلال وسائل الإعلام والرقمي، ضرورة امتلاك الشباب لأدوات الكشف والتحقق من المحتوى المزيف في وسائل الإعلام للتمييز بين المعلومات الحقيقية وتلك المضللة.

الكلمات المفتاحية: إعلام رقمي - تضليل إعلامي - مشاركة سياسية - شباب جامعي - أخبار زائفة.

The impact of media disinformation through digital media on the political participation pf university youth
A field study on a sample of University Students in Sudan

Dr. Adam Ahmed Adam 1 - "Associate Professor of Communication and Media - Dean of the Faculty of Arts - Omdurman Ahlia University"
Dr. Sarah Ibrahim Mohammed 2 – Assistant Professor – Omdurman Ahlia University

Summary:

This study tackles the issue of media disinformation through digital media and its impact on the political participation of university youth, and in the shade of great political changes through which Sudan passes through after December Revolution in 2018 and the attempt of the country's transformation from totalitarian regime to a democratic transition, in this time a phenomena of media disinformation and fake news notoriously emerged and had an immediate effects on the process of democratic transition in Sudan, which requires searching to identify its causes. The study attempts to answer a salient major question: What is the impact of media disinformation representing in digital media, on the process of political participation of university youth in Sudan? The significance of this study resides in the fact that it discusses an issue of concern to all groups of Sudanese society in general, and university youth, with the large amount of information that is circulated regarding the issue of democratic transition after the December 2018 revolution. The study aims to identify the impact of media disinformation on the political participation of university youth in Sudan and aims to identify the impact of misleading media content that is broadcast through digital media on shaping the political awareness of university youth. The researcher adopts descriptive and analytical method via social survey. A purposive sample is selected from the original study population. The study adopts a questionnaire as a major tool for study data collection. The study comes out with many results, including media disinformation negatively affects the process of political participation of university youth and thus undermines the process of democratic transition. The study has come up with several recommendations, such as raising political awareness among youth and supporting the role played by political participation through digital media. The study emphasizes the significance of equipping the youth with tools to detect and verify fake content in the media to distinguish between information The real and the fake.

Keywords: digital media - disinformation - political participation - university youth - fake news.

المقدمة:

يُعد مصطلح الإعلام الرقمي من المصطلحات الشائعة وأصبح هو الإعلام المسيطر في عالم اليوم لتضمنه كافة خصائص الإعلام التقليدي بالإضافة إلى العديد من الإمكانات والمزايا الأخرى التي لا تتوفر في الإعلام التقليدي، ومع وبروز شبكات التواصل الاجتماعي والتدفق المعلوماتي ظهر مصطلح آخر وهو التضليل الإعلامي، ومع الحرية المطلقة التي يتيحها الإعلام الرقمي تضاعفت خطورة التضليل الإعلامي والمعلوماتي للرأي العام لما يتسم به العالم الرقمي الافتراضي من سرعة وسهولة في تدفق الأخبار والمعلومات في فضاء الإنترنت أو القرية الكونية.

إن التضليل الإعلامي والمعلوماتي يعد من أكبر وأخطر مهددات الديمقراطية في كل دول العالم، بل حتى في أعرق الديمقراطيات وأكثرها رسوخا واستدامة والتي يمثل الإعلام الحر المستقل وكفالة حقوق حرية التعبير والوصول إلى المعلومات إحدى أعمدتها الرئيسية، يشهد السودان عملية انتقال ديمقراطي هشه ومعقدة بعد سنين طويلة من الحكم الشمولي، الشئ الذي أدى إلى أن تصبح قضية التضليل الإعلامي والمعلوماتي ذات تأثير كبير ومضاعف ومن أسباب إعاقة عملية التحول الديمقراطي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتعرض مشكلة الدراسة لموضوع تأثير التضليل الإعلامي وبيان ودوره في عملية المشاركة السياسية، وتتمثل مشكلة الدراسة في سؤال رئيس مهم: ما تأثير التضليل الإعلامي عبر الإعلام الرقمي على عملية المشاركة السياسية للشباب الجامعي في السودان؟

وتتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1 - ما مفهوم التضليل الإعلامي والمعلوماتي؟

2 - ما تأثير التضليل الإعلامي عبر الإعلام الرقمي على المشاركة السياسية للشباب الجامعي؟

3 - ما مدى إسهام التضليل الإعلامي والمعلوماتي في الحد من المعرفة السياسية للشباب الجامعي؟

4 - ما طبيعة تأثيره التضليل الإعلامي على صناعة الرأي العام وتشكيله لدى الشباب الجامعي؟

5 - ما الأساليب التي تتتبعها وسائل الإعلام الرقمي في عملية التضليل الإعلامي؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعًا مهمًا وهو التضليل الإعلامي الذي أصبح يمثل ظاهرة خطيرة تمس حياة المجتمع بصورة مباشرة وذلك لما يتسم به العالم الرقمي الافتراضي من سرعة وسهولة في تدفق الأخبار والمعلمات في فضاء الإنترنت أو القرية الكونية، وتأتي أهمية الدراسة في أنها تعكس خطورة التضليل الإعلامي في الحد أو التأثير على المشاركة السياسية للشباب الجامعي في السودان خاصة بعد التحولات السياسية التي تعيشها البلاد بعد ثورة ديسمبر 2018.

أهداف الدراسة:

1. الإحاطة بالمفاهيم المرتبطة بالتضليل الإعلامي.
2. التعرف على دوافع تعرض الشباب الجامعي للمضامين السياسية عبر وسائل الإعلام الرقمي.

3. إبراز تأثير التضليل الإعلامي على المشاركة السياسية للشباب الجامعي في السودان.
4. التعرف على أكثر وسائل الإعلام الرقمي التي تستخدم في التضليل الإعلامي من وجهة نظر الشباب الجامعي في السودان.
5. تسليط الضوء على دوافع وأهداف التضليل الإعلامي عبر الإعلام الرقمي.
6. الكشف عن تأثير التضليل الإعلامي على الاتجاهات السياسية للشباب الجامعي.
7. الكشف عن أكثر المحتويات السياسية التي تتعرض للتضليل الإعلامي.

منهج الدراسة وأدواتها:

سيستخدم الباحث المنهج المسحي وذلك لطبيعة البحث التي تتطلب جمع بيانات ومعلومات من الجمهور، والدراسات المسحية (Survey studies) هي جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة للتعرف عليها وتحديد وضعها ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها، لمعرفة مدى الحاجة لإجراء تغييرات فيها، ويعتبر المسح أكثر طرق البحث التربوي والاجتماعي استخداماً، ذلك لأننا بواسطته نجمع وقائع ومعلومات موضوعية عن ظاهرة معينة أو حادثه مخصصة، أو جماعة من الجماعات، أو ناحية من النواحي.[1]

سيستخدم الباحث الاستبانة في عملية جمع المعلومات، وتعتبر الاستبانة أو الاستقصاء أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بظاهرة معينة من الظواهر ومن ثم تحليلها وتفسيرها وصولاً لنتائج محددة.

مفاهيم الدراسة:

التضليل الإعلامي:

هو مشروع منظم ومخطط يهدف إلى تشويش الأذهان والتأثير على العقل كما على العواطف والمخيلة، وليس له سوى هدف واحد هو إدخال الشكوك وخلق الاضطراب وهدم المعنويات، ويعمل التضليل على جميع مستويات أصحاب القرار حتى المواطنين العاديين، كما يجعل من وسائل الإعلام أداة لنشر وتعميم الرسالة التضليلية باتجاه الرأي العام.[2]

المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هي شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملياته المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقومون عليها.[3]

الشباب الجامعي:

يقصد الباحث في هذه الدراسة بالشباب الجامعي كل طالب أو طالبة ملتحقاً بأحد مؤسسات التعليم العالي التي اختارها الباحث عينة في أثناء إجراء هذه الدراسة.

أولاً: مفهوم التضليل الإعلامي:

يعد التضليل الإعلامي في عصرنا الحالي أحد أدوات السيطرة على الرأي العام باستخدام تقنيات ووسائط الاتصال الحديثة، ويستخدم بشكل كبير في الخطاب السياسي الموجه نحو هدف معين للإغواء

والتلاعب والاحتيال على المفاهيم ذات الصلة، يستخدم التضليل الإعلامي في حملات الدعاية لتضخيم الأحداث التافهه وتبسيط الأحداث المهمة وتناولها بشكل سطحي، ويسعى إلى توجيه المتلقي من خلال استهدافه بحرب نفسية وهي حرب في غاية الخطورة أدواتها غسيل العقول وصناعة الأكاذيب.

فالتضليل تصب غايته على صرف الانتباه عن عنصر الحقيقة في موضوع معين أو إخفائها عن الجمهور المستقبل ووسائله هي التلوين والرمز أو التقييم أو الاجتزاء في نقل المعلومات عن الحدث وعن سياسة معينة في ظرف زمني محدد، وغالبا ما تبرز الحاجة إليه أبان الأزمات السياسية وفي أوقات الحروب الداخلية أو الدولية، ومـــن أمثلة ذلك ما تصدره الدول مـن بيانات سياسية لوسائل الإعلام والرأي العام من أحداث داخلية، أو مواقف معينة بصورة مغايرة للحقيقة وبما يخدم مصلحة الدولة المعينة، ومثلها أيضا البيانات العسكرية بين الدول المتحاربة من احتلال مواقع عسكرية أو تحقيق انتصارات ميدانية غير حقيقية[4]

أنواع التضليل الإعلامي:[5]

1. التضليل بالانتقائية المتحيزة: التي تنتقي بعض الكلمات والحقائق والاقتباسات والمصادر وتتجاهل الأخرى، وتقوم بالتركيز على حقيقة وإغفال الحقيقة الأخرى المرتبطة بها.
2. التضليل بالتلاعب بالمعلومات و ترتيب الحقائق: بحيث تعطي معاني و انطباعات معينة، ويتم تفسيرها بشكل معين، يخالف الواقع.
3. 3- التضليل بإهمال خلفية الأحداث: مما يجعلها ناقصة ومشوهة ولا يستطيع المتلقي فهمها وتفسيرها.
4. التضليل بالمزج والخلط: وعدم التمييز بين الأخبار من ناحية والرأي والتحليل والتعليق من ناحية أخرى، فلا يعرف المتلقي هل هذا جزء من الخبر؟ أو هو رأي الصحفي ووجهة نظره.
5. التضليل بالمعلومات التي ليس لها علاقة بالحدث على حساب الحقائق المهمة.
6. التضليل بالعناوين: ومقدمات الأخبار المعتمدة على المبالغة والتهويل والغموض والمعلومات الناقصة، مما لا يتفق أحيانا مع مضمون الخبر.
7. التضليل باستخدام مفردات: معينة تؤدي إلى إصدار أحكام بالإدانة على المواقف والأشخاص و الجماعات أو الدول، أو تحمل وجهة نظر بالتأييد أو الرفض.
8. التضليل باختيار قضايا ومشكلات زائفة والابتعاد عن قضايا أخرى تهم الجمهور، وتساهم في تشكيل الوعي الصحيح.
9. التضليل بإغراق الجمهور بمعلومات لا تهمه: ولا يحتاج إليها مما يطلق عليه النفايات المعلوماتية.
10. التضليل بالإغراق بكم كبير جدا من المعلومات: لا يستطيع المتلقي الربط بينها أو تفسيرها، مما يوقعه بالسلبية وشعوره بالعجز أمام طوفان المعلومات.
11. التضليل بلفت الأنظار عن قضية معينة: بتسليط الأضواء على قضية أخرى وحصر التفكير فيها وتشتيت الانتباه عن القضية الأصلية.

12. التضليل بالتعتيم والتغييب: والحذف والتجاهل، سواء كان ذلك لقضية أو حدث أو مشكلة مما يجعلها خارج وعي الجمهور.
13. التضليل بالتضخيم والتهويل: لقضية أو حدث أو مشكلة، ليترك ذلك انطباعا زائفا بحجمها لدى الجمهور.
14. التضليل بالتهوين وتقليل قيمة الموضوع: رغم أهميته للجمهور وعلاقته بمصالحهم واهتماماتهم.
15. التضليل بالتفكيك والتجزيء: وحصر النقاش في جزئيات بعينها، وقطعها عن الإطار العام وسياقها الطبيعي وصورتها الكاملة.
16. التضليل بقلب الصورة: حتى يصل الأمر أحيانا الى تصوير المجرم بأنه ضحية، والضحية هو المجرم المعتدي.
17. التضليل بالكاركاتير السياسي والاجتماعي: الذي يتعامل معه الناس باعتباره طرفة و تسلية، بينما هو رأي وموقف ورسالة مؤثرة، تجمع بين خصائص الكلمة وخصائص الصورة.
18. التضليل باختيار أضعف وأسوأ شخصية: ممكنة لتمثيل قضية ما في حوار أو حديث إعلامي لكي يتم إسقاط القضية و تشويهها عبر هذه الشخصية المهزوزة السيئة أو الضعيفة.
19. التضليل بالحوار المشوه: الذي يتم فيه التغييب الكلي المتعمد للقضية الجوهرية المحورية، والإغراق بالتفاصيل الهامشية والثانويات الصغيرة ذات الأثر المحدود على القضية المحورية التي تم تغييبها قسرا.
20. التضليل بتكرار الفكرة الخاطئة وترسيخها مهما تكن خاطئة، وتعزيز السلوك المنحرف وترسيخه مهما يكن منحرفا وذلك بالتكرار المستمر المتواصل حتى تستقر في وعي الجمهور.

أهداف التضليل الإعلامي:

1. **السلبية**: وهي السلبية الفردية والتي تتحول بالجمع إلى سلبية جماعية تجعل أمر قيادة العقول أسهل بكثير من قيادة جماعات إيجابية وربما يمكن الاستغناء عن التضليل الإعلامي إذا وصل الرأي العام إلى السلبية التامة.
2. **توجيه وتغيير الثقافة**: من الممكن فرض نوع معين من الثقافة عن طريق المطاردة المستمرة من وسائل الإعلام، ومن ثم توجيه هذه الثقافة بكاملها لتغيير الاهتمامات بثقافات محددة تخدم أهداف التضليل.
3. **إرساء القيم الاستهلاكية**: لخدمة مصالح القوى الاستثمارية لتلبية احتياجات رؤوس الأموال حتى وإن تعارض مع المصلحة العامة.
4. **تقرير وتبرير وتعزيز الوضع الراهن**: مما يضمن إظهار الأنظمة بأنها تبذل قصارى جهودها ولا يوجد من يدنو من الجهد المذول.[6]

أساليب التضليل الإعلامي:

1. **التخويف**: والغرض منه التلاعب بمشاعر الجماهير بالتلويح باستخدام القوة حول أمر ما لبث الرعب والخوف والكراهية وبالتالي اختيار الإيحاءات الاجتماعية التي تثير الاستجابة المرغوبة.

2. **البســـاطة:** قد يتصف التضليل بأبسط قدر من البساطة في صياغة الرسالة الاتصالية وفي الهدف المطلوب لأن التعقيد في صياغة الرسالة يولد الملل بل يؤدي ذلك إلى إثارة سلبية.[7]
3. التكرار : من الثوابت الإعلامية أن التكرار لعبارة ما بشكل كاف سوف يجعل الجمهور يتقبلها مع مرور الوقت، والأمثلة كثيرة وخصوصا باستخدام تكرار الشعارات السياسية.[8]
4. الكذب الصريح: استخدام الكذب واختلاق الكذبات الكبيرة، ومن أمثلتها المبالغة في تصوير القوة العراقية وتضخيم المعلومات عنها قبل حرب العراق مع دول التحالف 1999.[9]
5. إغراق وسائل الإعلام بأكثر الإخبار تناقضا بحيث تفقد أي معنى عند استعمالها إذ يضيع المشاهد أو القارئ في غاية من الإشارات والعلامات والمؤشرات التي تلغي بعضها البعض بفعـــل الإفراط في ضخ المعلومات والأخبار وبفعل فوضى المعلومـــات والأخبار.[10]

ولكي يؤدي التضليل الإعلامي دوره بفعالية أكبر لابد من إخفاء شواهد وجوده، أي أن التضليل يكون ناجحا عندما يشعر المضللون بأن الأشياء هي على ما هي عليه من الوجهة الطبيعية والحتمية بإيجاز شديد نقول: إن التضليل الإعلامي يقتضي واقعا زائفا هو الإنكار المستمر لوجوده أصلا، وعلى ذلك فلابد من أن يؤمن الشعب الذي يجري تضليله بحياد مؤسساته الاجتماعية والرئيسة.[11]

ثانياً: المشاركة السياسية:

تُعرف المشاركة السياسية بأنها الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطن بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إختيار الحكام أو التأثير في القرارات والسياسات التي يتخذونها، وتشمل هذه الأنشطة التصويت ومتابعة الأمور السياسية والمناقشات السياسية مع الآخرين، وحضور ندوات أو مؤتمرات عامة أو المشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية أو الانضمام إلى جماعات المصالح والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسؤولين والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية، كما تتضمن أساليب التظاهر والإضراب وغيرها من السلوكيات التي يحددها القانون.[12]

إن المشاركة السياسية هي شكل من أشكال الفعل السياسي بهدف دعم الأنظمة السياسية أو معارضتها، وتأخذ أشكالاً عديدة مثل الاحتجاجات الجماهيرية والإضراب السياسي والوقفات الاحتجاجية وغيرها، وتكون سلمية في أغلب الأحيان في مطالبها ولكنها قد تأخذ أشكالاً عنيفة في بعض الأحيان، ومع التطور الكبير في وسائل الإعلام الرقمي وخاصة منصات التواصل الاجتماعي أصبح من الممكن استخدام هذه الوسائل كأدوات للمشاركة السياسية وعكس بعض القضايا وحشد الدعم والتأييد الجماهيري.[13] ومن الملاحظ مفهوم المشاركة السياسية يرتبط مع عدد كبير من المفاهيم الأخرى ويتداخل معها كمفاهيم الرأي العام، التنشئة السياسية، التنمية السياسية، الثقافة السياسية والوعي السياسي، الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، ومن أهم خصائص المشاركة السياسية أنها عمل تطوعي من أفراد المجتمع لمناقشة القضايا والأحداث التي تهمهم والسعي نحو إرساء قواعد الديموقراطية والمشاركة في صنع القرار.

تُعد المشاركة السياسية من أهم صور وخصائص الديموقراطية لأي نظام سياسي يشترك أفرادة في الحياة الاجتماعية والسياسية بالمجتمع، الذي يهدف أعضاؤه من خلال هذه المشاركة إلى تعزيز القيم والمبادئ والاتجاهات السائدة فيه أو تطويرها أو تغييرها بالقدر الذي يحقق لهم تنمية شاملة ومستدامة.

وتعبر المشاركة عن اشتراك المواطنين في التفكير والتعبير والعمل من أجل المجتمع، وتعد من مركبات الثقافة لأنها أسلوب في الحياة، ويقال إن ما يحتاجه العالم في عصرنا الحالي هو سيادة المشاركة حيث إن جوهر المشاركة يشير إلى حدود تأثير المواطنين في عملية اتخاذ القرار، إلا أن المشاركة لا تقتصر على حدود التأثير بل تتجاوز ذلك إلى كيفية المشاركة في الفعالية السياسية أو غير السياسية.[14]

مراحل المشاركة السياسية:

تتعدد مجالات ومراحل المشاركة السياسية ويرى بعض الخبراء والباحثين مثل السيد عليوة ومنى محمود أن هناك أربعة مراحل للمشاركة السياسية نجملها في التالي:[15]

المرحلة الأولى: مرحلة الاهتمام السياسي أي متابعة القضايا العامة والأحداث السياسية.

المرحلة الثانية: مرحلة المعرفة السياسية بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي.

المرحلة الثالثة: مرحلة التصويت السياسي: ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية والمشاركة في التصويت.

المرحلة الرابعة: مرحلة المطالب السياسية وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في عضوية الأحزاب والجمعيات التطوعية. وتعتبر أزمة المشاركة السياسية لدى الشباب من القضايا التي تحظى باهتمام عالمي ومحلي في الآونة الأخيرة وقد تزايد هذا الاهتمام في ظل عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية بشكل جذب اهتمام الدوائر السياسية والاجتماعية في دراسة هذا الموضوع من جوانب متباينة، ومن ثم تعتبر مرحلة الشباب ذات أهمية خاصة من المنظور السياسي، ففي هذه المرحلة يحاول الشباب الانتقال إلى مرحلة الرشد ويصبحون أكثر إدراكاً للسياسة ويكونون مواقفهم الاجتماعية والسياسية التي يمر بها الشباب، وليست المشاركة السياسية للشباب عملية طبيعية يرثها الإنسان وإنما هي بالأحرى عملية مكتسبة يتعلمها الشباب وتنمو خلال مراحل حياته وتفاعله داخل الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها، ويتوقف ممارسة الشباب لها على مدى توافر المقدرة والدافعية والفرص الحقيقية التي يتيحها المجتمع له والتقاليد السياسية والأيدولوجية السائدة في المجتمع.[16]

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

نوع ومنهج الدراسة:

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف دراسة ظاهرة معينة وهي تأثير التضليل الإعلامي على المشاركة السياسية للشباب الجامعي في السودان ، وتعتمد الدراسة على منهج المسح الميداني بهدف جمع المعلومات والحقائق الخاصة بتأثير وسائل التضليل الإعلامي على المشاركة السياسية.

مجتمع الدراسة عينتها:

تحدد مجتمع الدراسة من طلاب الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية في السودان، ، وتم اختيار عينة عمدية بسيطة من (200) طالب لإجراء الدراسة عليها.

قام الباحث بتوزيع عدد (200) استمارة على المستهدفين من طلاب الجامعات في السودان، وقد استجاب أفراد العينة المختارة بنسبة كبيرة حيث أعادوا الاستبانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة بنسبة (98.5 %) من المستهدفين.

أداة الدراسة:

جمع الباحث البيانات الميدانية عن طريق استمارة استبانة واشتملت الاستمارة على (31) سؤال قُسمت على (6) محاور، وتم ملء الاستمارات إلكترونياً خلال شهر يناير 2023، وبعد فرز الاستمارات وجد الباحث عدداً منها غير صالح علمياً ليصبح إجمالي عينة الدراسة النهائية (197) طالب.

الصدق والثبات:

تم تحقيق الصدق من خلال عرض استمارة الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الإعلام وعلم الاجتماع وذلك لقياس صدقها والتأكد من صلاحيتها، كما تم إجراء اختبار قبلي على عينة من مجتمع الدراسة قدرها (20 %) للتأكد من وضوح الأسئلة، وبناءً على آراء المحكمين ونتيجة الاختبار تمت إعادة ترتيب بعض الأسئلة وإضافة أخرى، وللتأكد من ثبات الاستمارة تم إعادة تطبيق الاستبانة على (20 %) من عينة الدراسة وحصلت على معامل ثبات عالي بلغ (86 %).

أساليب المعالجة الإحصائية:

تم التعامل إحصائياً مع بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCEC (SPSS)، كما تمت المعالجة من خلال عدد من الأساليب الإحصائية وذلك على النحو التالي:

1 - معامل ألفا كرونباخ للتأكد من درجة ثبات المقياس.

1 - استخراج الجداول التكرارية البسيطة التي تحتوي على العدد والنسبة المئوية لإجابات المبحوثين.

2 - المتوسط الحسابي ولانحراف المعياري.

3 - مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة الموافقة على كل عبارة.

جدول (1) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من حيث النوع

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	106	% 53.8
أنثى	91	% 46.2
المجموع	**197**	**% 100**

يتضح من الجدول أعلاه أن العينة المختارة كانت شاملة للجنسين وكانت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث بقليل حيث بلغت نسبة الذكور 53.8 % من النسبة الكلية، في حين بلغت نسبة الإناث 46.2 % من النسبة الكلية، وهذا يؤكد أن العينة المختارة كانت شاملة من حيث النوع.

جدول (2) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من حيث الفئة العمرية

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
20 ــ 15	77	% 39.1
25 ــ 21	100	% 50.8
30 ــ 26	17	% 8.6
35 ــ 31	3	% 1.5
المجموع	**197**	**100%**

يتضح من الجدول أعلاه أن الفئة العمرية من 21-25 كانت هي الفئة الأكبر بين العدد الكلي للمبحوثين بنسبة 50.8 % من النسبة الكلية، ثم الفئة من 15-20 بنسبة 39.1 %، تليها الفئة من 26-30 بنسبة 8.6 %، وبلغت نسبة الفئة من 31-35 1.5 %، وهي نسب معقولة نظراً خاصة الفئة الأولى والثانية لأن معظم طلالب الجامعات هم في هذه السن.

جدول (3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة من حيث السنة الدراسية

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
السنة الأولى	10	%5.1
السنة الثانية	44	%22.3
السنة الثالثة	53	%26.9
السنة الرابعة	65	%33
السنة الخامسة	25	%12.7
المجموع	**197**	**100%**

يتضح من الجدول أعلاه أن العينة المختارة كانت شاملة من حيث المستوى الدراسي، حيث بلغت نسبة المستوى الرابع 33 %، وكانت نسبة المستوى الثالث 26.9 %، بينما كانت نسبة طلاب المستوى الثاني 22.3 %، وبلغت نسبة طلاب المستوى الخامس 12.7%، وأخيراً طلاب المستوى الأول نسبة 5%..

جدول (5) المحور الأول: ما دوافع تعرضك للمحتوى السياسي الذي يبث عبر وسائل الإعلام الرقمي؟

العبارة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
لأن المحتوى المقدم يمتاز بالمصداقية	11	% 5.6	1.9635	1.85266	4
للمساعدة في تشكيل وتبني الآراء السياسية	30	% 15.3	1.7664	1.65321	3
لإبداء الرأي ومناقشة القضايا السياسية المطروحة على الساحة	54	% 27.4	1.4514	.90325	2
لزيادة المعرفة بالقضايا السياسية	96	% 48.7	1.0534	75462.	1
لتوفيرها درجة عالية من التفاعلية مع صناع القرار السياسي	6	% 3	2.0025	2.44526	5

يتبين من الجدول السابق وعند سؤال المبحوثين عن دوافع تعرضهم للمحتوى السياسي الذي يبث عبر وسائل الإعلام الرقمي أن فقرة «لزيادة المعرفة بالقضايا السياسية « جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 48.7 % ومتوسط حسابي 1.0534، تلاها في المرتبة الثانية فقرة «لإبداء الرأي ومناقشة القضايا السياسية المطروحة على الساحة» بنسبة 27.4 % ومتوسط حسابي 1.4514، وجاء بعدها في المرتبة الثالثة فقرة «للمساعدة في تشكيل وتبني الآراء السياسية» بنسبة 15.3 % ومتوسط حسابي 1.7664، ثم في المرتبة الرابعة «لأن المحتوى المقدم يمتاز بالمصداقية» بنسبة 5.6 % ومتوسط حسابي 1.9635، تبعها في المرتبة الخامسة فقرة «لتوفيرها درجة عالية من التفاعلية مع صناع القرار السياسي» بنسبة 3 % ومتوسط حسابي 2.0025.

يتبين من الجدول السابق أن أهم الدوافع التي كانت سبباً للمبحوثين لمتابعة المحتوى السياسي الذي يبث عبر وسائل لإعلام الرقمي كانت لزيادة المعرفة بالقضايا السياسية بالنسبة لهم ، كما أن هذه الوسائل تسمح لهم بمناقشة آرائهم السياسية مع الغير وبحرية تامة.

جدول (6) المحور الثاني: ما تأثير التضليل الإعلامي في الحد من المعرفة السياسية للشباب الجامعي؟

العبارة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
يسهم التضليل الإعلامي في تزييف الحقائق والواقع السياسي	69	% 35.1	1.7222	1.32546	1
يسهم التضليل الإعلامي في تغييب الوعي السياسي	30	% 15.2	2.2532	72564.	4
يؤدي التضليل الإعلامي للتحكم بالمعلومات وتوجيهها لسياقات محددة سلفا	19	% 9.6	2.6540	96532.	5
يصنع التضليل الإعلامي مجتمع منقاد يسهل توجيهه حسب هدف المضلل	41	% 20.8	1.9635	1.10256	2
تؤثر الأخبار المضللة على اتخاذ القرارات السياسية	38	% 19.3	2.9235	57258.	3

يتبين من الجدول السابق وعن سؤال المبحوثين عن ما تأثير التضليل الإعلامي في الحد من المعرفة السياسية للشباب الجامعي أن فقرة «يسهم التضليل الإعلامي في تزييف الحقائق والواقع السياسي» جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 35.1 % % ومتوسط حسابي 1.7222، تلاها في المرتبة الثانية فقرة «يصنع التضليل الإعلامي مجتمع منقاد يسهل توجيهه حسب هدف المضلل» بنسبة 20.8 % ومتوسط حسابي 1.9635، وجاء بعدها في المرتبة الثالثة فقرة «تؤثر الأخبار المضللة على اتخاذ القرارات السياسية» بنسبة 19.3 % ومتوسط حسابي 2.9235، ثم في المرتبة الرابعة «يسهم التضليل الإعلامي في وتغييب الوعي السياسي» بنسبة 15.2 % ومتوسط حسابي 2.2532، تبعها في المرتبة الخامسة فقرة «يؤدي التضليل الإعلامي للتحكم بالمعلومات وتوجيهها لسياقات محددة سلفا» بنسبة 9.6 % ومتوسط حسابي 2.6540.

يتبين من الجدول السابق أن التضليل الإعلامي يؤدي إلى الحد من المعرفة السياسية للشباب الجامعي، كما أنه يصنع مجتمعاً منقاد وسهل التوجيه حسب ما يريد المضلل، كما يؤثر التضليل الإعلامي على اتخاذ القرارات السياسية السليمة ويؤدى إلى تغييب الوعي السياسي للجمهور.

جدول (7) المحور الثالث: ما مدى تأثير التضليل الإعلامي عبر الإعلام الرقمي على المشاركة السياسية للشباب الجامعي؟

العبارة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
يؤثر التضليل الإعلامي على نسب المشاركة السياسية للشباب الجامعي	50	% 25.4	1.6534	65482.	1
يسعى التضليل الإعلامي إلى تهميش بعض القضايا السياسية وحجب اهتمام الناس عنها	40	% 20.3	1.7556	81823.	2
يؤدي التضليل الإعلامي إلى تكوين آراء ناقصة حول بعض القضايا السياسية	23	%11.7	2.0511	1.00242	4
يؤدي التضليل الإعلامي إلى عدم التمييز بين المعلومات الحقيقية والمضللة بالنسبة لبعض القضايا السياسية مما يؤثر في عملية المشاركة السياسية	50	%25.4	1.6534	65482.	1
أدى التضليل الإعلامي إلى تشوية سمعة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وبالتالي إضعاف مشاركة الشباب فيها	34	%17.2	1.9680	99782.	3

يتبين من الجدول السابق وعن سؤال المبحوثين عن ما مدى تأثير التضليل الإعلامي عبر الإعلام الرقمي على المشاركة السياسية للشباب الجامعي أن فقرتي «يؤثر التضليل الإعلامي على نسب المشاركة السياسية للشباب الجامعي» و «يؤدي التضليل الإعلامي إلى عدم التمييز بين المعلومات الحقيقية والمضللة بالنسبة لبعض القضايا السياسية مما يؤثر في عملية المشاركة السياسية «جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 25.4 % % ومتوسط حسابي 1.6534، تلتهما في المرتبة الثانية فقرة «يسعى التضليل الإعلامي إلى تهميش بعض القضايا السياسية وحجب اهتمام الناس عنها» بنسبة 20.3 % ومتوسط حسابي 1.7556، وجاء بعدها في المرتبة الثالثة فقرة «أدى التضليل الإعلامي إلى تشوية سمعة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وبالتالي إضعاف مشاركة الشباب فيها» بنسبة 17.2 % ومتوسط حسابي 1.9680، ثم في المرتبة الرابعة «يؤدي التضليل الإعلامي إلى تكوين آراء ناقصة حول بعض القضايا السياسية» بنسبة 10.2 % ومتوسط حسابي 2.0412، تبعها في المرتبة الخامسة فقرة «المبالغة في استخدام اللغة والتلاعب بها في عرض المحتوى الإعلامي» بنسبة 11.7 % ومتوسط حسابي 2.0511.

يتبين من الجدول السابق التضليل الإعلامي أثر بشكل كبير على المشاركة السياسية للشباب الجامعي ومن الصعب عليهم التفريق بين الأخبار الصحيحة والمضللة بسبب عملية التضليل المتعمدة للمحتويات السياسية، كما أن التضليل الإعلامي أسهم في تشوية سمعة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في العمل السياسي.

جدول (8) المحور الرابع: ما أكثر الأساليب المستخدمة للتضليل الإعلامي والتي تؤثر على المشاركة السياسية للشباب الجامعي؟

العبارة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
تعديل المحتويات السياسية والتلاعب بها	57	%28.9	1.4093	77658.	2
تسليط الأضواء على أحداث هامشية وابعاد الجمهور عن الأحداث الأكثر أهمية	80	%40.6	1.0025	73656.	1
تخويف الجمهور بهدف منع فعل معين أو القيام بفعل آخر	20	%10.2	2.0412	97856.	4
تكرار بعض الرسائل الإعلامية في أوقات متعددة وبعدة وسائل وأشخاص بهدف تمرير أمر ما	30	%15.2	1.8661	80254.	3
المبالغة في استخدام اللغة والتلاعب بها في عرض المحتوى الإعلامي	10	%5.1	2.2004	2564,1	5

يتبين من الجدول السابق وعن سؤال المبحوثين عن ما أكثر الأساليب المستخدمة للتضليل الإعلامي والتي تؤثر على المشاركة السياسية للشباب الجامعي أن فقرة «تسليط الأضواء على أحداث هامشية وإبعاد الجمهور عن الأحداث الأكثر أهمية « جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 40.6 % % ومتوسط حسابي 1.0025، تلاها في المرتبة الثانية فقرة «تعديل المحتويات السياسية والتلاعب بها» بنسبة 28.9 % ومتوسط حسابي 1.4093، وجاء بعدها في المرتبة الثالثة فقرة «تكرار بعض الرسائل الإعلامية في أوقات متعددة وبعدة وسائل وأشخاص بهدف تمرير أمر ما» بنسبة 15.2 % ومتوسط حسابي 1.8661، ثم في المرتبة الرابعة « تخويف الجمهور بهدف منع فعل معين أو القيام بفعل آخر» بنسبة 10.2 % ومتوسط حسابي 2.0412، تبعها في المرتبة الخامسة فقرة «المبالغة في استخدام اللغة والتلاعب بها في عرض المحتوى الإعلامي» بنسبة 5.1 % ومتوسط حسابي 2.2004.

يتبين من الجدول السابق استخدام أساليب متعددة في التضليل الإعلامي، إلا أن أهمها هو التركيز على قضايا هامشية في الساحة السياسية لتشتيت انتباه الجمهور عن القضايا المهمة وذات التأثير الفعلي في المشهد السياسي، كما أن التلاعب في عرض المحتويات السياسية يعد من أكثر أساليب التضليل الإعلامي من وجهة نظر المبحوثين.

جدول (9) المحور الخامس: من وجهة نظرك ما أكثر المحتويات السياسية التي تتعرض للتضليل الإعلامي؟

الفئات	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
المحتويات المتعلقة بأخبار الحكومة	59	%29.9	1
المحتويات المتعلقة بأخبار المظاهرات المناوئة للحكومة	54	%27.4	2
المحتويات المتعلقة بأخبار الأحزاب السياسية	19	%9.6	5
المحتويات المتعلقة بأخبار منظمات المجتمع المدني الفاعلة في العمل السياسي	25	%12.8	4
المحتويات المتعلقة بأخبار الفساد السياسي والمالي	40	%20.3	3

يتبين من الجدول السابق ومن وجهة نظر المبحوثين أن أكثر المحتويات السياسية التي تتعرض للتضليل عبر سائل الإعلام الرقمي هي المحتويات المتعلقة بأخبار الحكومة بنسبة 29.9 %، ثم في المرتبة الثانية وبنسبة قريبة جداً المحتويات المتعلقة بأخبار المظاهرات المناوئة للحكومة بنسبة 27.4 %، وجاء بعدها في المرتبة الثالثة المحتويات المتعلقة بأخبار الفساد السياسي والمالي 20.3 %، ثم في المرتبة الرابعة المحتويات المتعلقة بأخبار منظمات المجتمع المدني الفاعلة في العمل السياسي بنسبة 12.8 %، تبعته في المرتبة الخامسة والأخيرة المحتوى المتعلق بأخبار الأحزاب السياسية 9.6 %.

يتضح من ذلك أن التضليل الإعلامي يشمل كافة المحتويات السياسية مع أفضلية للمحتويات المتعلقة بأخبار الحكومة وبنفس النسبة تقريباً للمحتويات المتعلقة بأخبار المناوئين لها، كما أن المحتويات المتعلقة بالفساد السياسي والمالي والأخرى المتعلقة بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لم تكن غي منأى عن التضليل الإعلامي المقصود.

جدول (9) المحور السادس: من وجهة نظرك ما أكثر وسائل الإعلام الرقمي نشراً للتضليل الإعلامي؟

الفئات	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
الفيسبوك	138	% 70	1
تويتر	19	%9.6	3
واتساب	20	%10.2	2
يوتيوب	10	%5.1	4
تك توك	6	%3.1	5
المدونات	4	%2	7

يتبين من الجدول السابق ومن وجهة نظر المبحوثين أن أكثر وسائل الإعلام الرقمي نشراً للتضليل الإعلامي هي الفيسبوك بنسبة 70 %، ثم في المرتبة الثانية الواتساب بنسبة موافقة 10.2 %، وجاء بعده في المرتبة الثالثة تويتر بنسبة 9.6 %، ثم في المرتبة الرابعة اليوتيوب بنسبة 5.1 %، تبعته في المرتبة الخامسة المدونات بنسبة موافقة 2 %. ويتضح من ذلك أن موقع الفيسبوك يُعد من أكثر وسائل الإعلام الرقمي التي

تنشر المحتويات التي تتعرض للتضليل، فالفيسبوك وسيلة إعلام رقمي لها خصائص النشر الفردي والجماعي كما أنها وسيلة تسمح بمشاركة المحتويات المنشورة بصورة واسعة يصعب السيطرة عليها.

النتائج:

1. تبين من خلال الدراسة أن أهم دوافع الشباب الجامعي للتعرض للمحتوى السياسي عبر الإعلام الرقمي هو لزيادة المعرفة السياسية، ومناقشة القضايا السياسية المطروحة على الساحة.
2. اتضح من خلال الدراسة أن التضليل الإعلامي عبر الإعلام الرقمي يؤدي إلى تزييف الحقائق والواقع السياسي، ويصنع مجتمعاً منقاد يسهل توجيهه حسب هدف الشخص المضلل.
3. بينت الدراسة أن الأخبار المضللة تؤثر بشكل مباشر في عملية اختيار القرارات السياسية للشباب الجامعي.
4. أكدت الدراسة أن التضليل الإعلامي يؤدي إى عدم التمييز بين المعلومات الصحيحة والمعلومات المضللة، مما يسهم في تغييب الوعي السياسي وبالتالي الحد من المشاركة السياسية للشباب الجامعي.
5. يؤثر التضليل الإعلامي سلباً على عملية المشاركة السياسية للشباب الجامعي وبالتالي إلى تقويض عملية الانتقال الديمقراطي.
6. كشفت الدراسة أن أكثر الأساليب المستخدمة في التضليل الإعلامي هو تضخيم وتسليط الضوء على أحداث هامشية أو مختلقة وإبعاد الجمهور عن الأحداث المهمة على الساحة السياسية، كما أن تعديل المحتويات السياسية والتلاعب بها يعد أحد أساليب التضليل الإعلامي المنتشرة بكثرة.
7. اتضح من خلال الدراسة أن التضليل الإعلامي يشمل كافة المستويات ويؤثر على جميع الفاعلين السياسيين، وأكثر المحتويات السياسية التي تتعرض للتضليل من وجهة نظر الشباب الجامعي هي المحتويات المتعلقة بأخبار الحكومة والمحتويات المتعلقة بأخبار الجماعات المناوئة لها، كما تحظى المحتويات المتعلقة بقضايا الفساد المالي والسياسي للمثير من التضليل أيضاً.
8. بينت الدراسة أن موقع الفيسبوك يُعد من أكثر وسائل الإعلام نشراً للأخبار المضللة على الساحة السياسية.

التوصيات:

1. نشر الوعي السياسي بين الشباب وتدعيم دور المشاركة السياسية من خلال وسائل الإعلام والرقمي.
2. ضرورة امتلاك الشباب لأدوات الكشف والتحقق من المحتوى المزيف في وسائل الإعلام للتمييز بين المعلومات الحقيقية وتلك المضللة.
3. تفعيل البرلمان الجامعي الذي يعد أحد الوسائل الفعالة لتنمية قيم الديمقراطية وسط الشباب الجامعي ودعم السلوك الديمقراطي للطلاب.
4. يوصي الباحث بضرورة إدخال منهج التربية الإعلامية والمعلوماتية ضمن المناهج الدراسية، ليتعرف الطالب على فهم محتوى وسائل الإعلام وبالتالي كيفية التعامل معها.
5. عدم نشر أو مشاركة أي محتوى عبر وسائل الإعلام الرقمي قبل التأكد من صحته ومصدره الموثوق.

المراجع والمصادر:

(1) رجاء وحيد دويدري - البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية - ط1 (دمشق: دار الفكر المعاصر،2000) ص: 31

(2) فرانسوا جيريه - قاموس التضليل الإعلامي - دار نشر أرمان - باريس 2011 - نقلا عن محمد نبيل - الدعاية والتضليل الإعلامي في الجامعات الأمريكية - جامعة البترا - الأردن - 2015 - ص: 15

(3) حسين علوان البيج - المشاركة السياسية والعملية السياسية - المستقبل العربي - عدد 223 - 1997- ص: 64

(4) محمود عبد الله الخوالدة وحيبن علي العموش - علم النفس السياسي والإعلامي - دار الخالد للنشر والتوزيع - عمان 2008 - ص: 367

(5) فهد بن عبدالرحمن الشميري - التربية الإعلامية - كيف نفهم وسائل الإعلام - مكتبة الك فهد الوطنية- ط1 - 2010ص: 016-105

(6) هربرت ا.شيلر - ترجمة عبدالسلام رضوان - المتلاعبون بالعقول - سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الاداب - الكويت علم المعرفة 1999 ص: 81

(7) أحمد بدر - الاتصال الجماهيري والدعاية الدولية - دار القلم - الكويت 1974 - ص: 180

(8) صالح خليل أبو اصبع - الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة - دار آرام للدراسات والنشر - عمان 1995 - ص: 191

(9) المرجع نفسه - ص: 191

(10) عبد العزيز خليل المطوع - الربيع الأسود - ثورة أم ظاهرة أم فعل من فعول تجفيف الأمم - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت 2013 - ص: 84

(11) هربرت ا.شيلر - مرجع سابق - ص16

(12) السيد عليوة و منى محمود - المشاركة السياسية - موسوعة الشباب السياسية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمركز الاهرام، 2000) ص: 5

(13) آدم أحمد آدم - تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على نفوذ النخبة السياسية في السودان بعد ثورة ديسمبر 2018- مركز تأسيس للدراسات والنشر - الخرطوم 2021 - ص:22

(14) هادي نعمان الهيتي - إشكالية المستقبل في الوطان العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 2003ص: 146

(15) السيد عليوة ومنى محمود - مرجع سابق - ص: 24-23

(16) محمود الشامي - مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة - مجلة الجامعة الإسلامية - سلسلة الدراسات الإنسانية 2 (19) غزه - 2011 - ص: 1240

توظيف الشائعات والتضليل المعلوماتي الموجه للرأي العام السوداني عبر شبكات التواصل الاجتماعي لإعاقة التحول الديمقراطي في السودان

د. أسامة الطيب عبد الله أحمد

رئيس قسم الإذاعة والتلفزيون ، كلية الدعوة والإعلام
جامعة القران الكريم وتأصيل العلوم

مستخلص:

تناولت الدراسة توظيف الشائعات والتضليل المعلوماتي الموجه للرأي العام السوداني عبر شبكات التواصل الاجتماعي لإعاقة التحول الديمقراطي في السودان ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك الكثير من المعلومات الكاذبة التي تتناولها شبكات التواصل الاجتماعي وتشكل الأخبار المضللة خطراً كبيراً على عقل ونفسية الإنسان واستقرار وآمن المجتمعات وتحولها الديمقراطي كما أن الأخبار المضللة ونشر الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي تعمل على إعاقة التحول الديمقراطي في السودان وهذه الشائعات يمكن أن تؤثر في العلاقات الدولية واستقرار المجتمعات ، وبرزت أهمية البحث في أنه يلفت الانتباه للدور الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التضليل الإعلامي لإعاقة عملية التحول الديمقراطي في السودان ، وبيان أهمية شبكات التواصل الاجتماعي ، هدف البحث إلي بيان أهمية شبكات الاجتماعي في العصر الحالي ودورها في نشر المعلومات وتغيير الاتجاهات والآراء والافكار ، واستخدمت الدراسة المنهج و الوصفي التحليلي أو تحليل المضمون الكمي والكيفي لان هذه الدراسة تعتبر من البحوث الوصفية التحليلية ، ويتمثل مجتمع هذا البحث في عينة عمدية احتمالية غير اعتمادية من الشائعات التي تعوق التحول الديمقراطي في شبكتي الفيس بوك واتساب وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج والتوصيات أهمها : كشفت الدراسة أن المجلس العسكري قد اعلن أن محيط الاعتصام يعج بالظواهر السلبية وبمخالفي النظام والقانون بينما يؤكد ناشطو قوى الثورة أنهم يرصدون تحريض أعداء الثورة لمخربين يسخرونهم لتعطيل حركة المرور بشارع النيل وللقيام بأعمال تخريب ونسبها للثورة تمهيدا لقض الاعتصام ، كشفت الدراسة أن هناك جهات اطلق شائعات قبل وبعد قض الاعتصام وكان الهدف منها التمهيد لقض الاعتصام وترويع المعتصمين وتخويفهم ، توصي الدراسة بعدم الخضوع للشائعات والدعاية والأخبار المفبركة لأنها تأثر على سلوك الآخرين ومعتقداتهم.

الكلمات المفتاحية: توظيف ، شائعات ، معلومات ، رأي عام

"On rumors and informational misinformation directed at the Sudanese public opinion through social media networks to impede democratic transition in Sudan.

Dr. Osama Al-Tayeb Abdullah Ahmed, Head of the Radio and Television Department, Faculty of Da'wah and Media, University of the Holy Quran and Islamic Sciences

Abstract

The study dealt with the use of rumors and disinformation directed at the Sudanese public opinion through social networks to impede the democratic transition in Sudan.," The problem of the study was that there is a lot of false information covered by social networks, and misleading news poses a great threat to the human mind and psyche, and the stability and security of societies and their democratic transformation. Also, misleading news and spreading rumors through social networks works to impede democratic transition in Sudan, and these rumors can affect international relations and the stability of societies. The importance of the research is that it draws attention to the role played by social networks in the media misinformation process to impede the process of democratic transition in Sudan, and demonstrates the importance of social networks, The aim of the research is to show the importance of social networks in the current era and their role in disseminating information and changing attitudes, opinions and ideas. The study used the analytical descriptive method or quantitative and qualitative content analysis because this study is considered a descriptive analytical research. The community of this research is represented by a deliberate, non-reliable, arbitrary sample of rumors that impede democratic transformation in the Facebook and WhatsApp networks. The study reached a number of results and recommendations, the most important of which are: The study revealed that the military council, declared that the sit-in area is teeming with phenomena, delineating and translating the land, and the origins of the sect While the activists of the forces of the revolution confirm that they monitor the incitement of the enemies of the revolution to saboteurs who mock them to disrupt traffic on Nile Street and to carry out acts of sabotage and attribute them to the revolution in preparation for ending the sit-in The study revealed that there are par-

ties that spread rumors before and after the sit-in crackdown, the aim of which was to prepare for the sit-in crackdown and to intimidate and intimidate the sit-ins. The study proved that the process of communications and the Internet that Sudan witnessed during the dispersal of the leadership sit-in; The aim was to distort the facts.

Keywords: Recruitment, Rumors , Information , Public Opinion

المقدمة :

يشهد عصرنا الحالي كميات مرعبة من الفبركات الإعلامية ، والمعلومات المضللة ، والأخبار الكاذبة ، والبيانات المزيفة , والصور المركبة ، وحملات دعائية تضخم التافه وتسطح المهم، حملات عدائية تشوه سمعة وصورة طرف معين وتنال من أخلاقه وذمته ، فيديوهات يتم تصويرها في استديوهات متخصصة تبث للمتلقي على أنها في ميدان معركة أو مظاهرة أو حدث ما في مكان ما كل هذا تطالعنا به وسائل الإعلام المتعددة من مطبوعات وإذاعات وفضائيات ومنصات تواصل اجتماعي وعبر مواقع الإنترنت.

إنها حروب إعلامية ناعمة لا تراق بها دماء، بل يجري غسل العقول من خلالها، بأدوات تبسط أذرعها وأدواتها بطرق مختلفة ومتعددة، تربك العقل والمشهد، وتزيف الواقع، وتحدث نوعا من الفوضى الاجتماعية والسياسية والأمنية.

الأخبار الكاذبة خطر يهدد الوحدة المجتمعية، ويغذي العنف ويزيد من الانقسامات، ويقوض السلم الاجتماعي. هذا دفع دولا مثل الاتحاد الأوروبي لإصدار حزمة من القوانين لمواجهة التأثير المتزايد لشبكات التواصل الاجتماعي.

فقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي ميدانا خصبا لنشر كل ما هو متاح من أخبار ومعلومات وبيانات، على اختلاف أنواعها ومجالات اهتمامها، يساعدها في ذلك خصائصها ومنها: ، توفير الجهد والوقت وسهولة التعامل معها حيث انها تمكن جميع المستخدمين من الوصول الى الأخبار في الوقت الذي يريدونه وبالشكل الذي يحددونه ومع كل ذلك رافقت هاته المواقع بعض السلبيات منها نشر وانتشار ما بات يعرف إعلاميا وأكاديميا بالأخبار الكاذبة ويطلق عليها البعض مصطلح الإعلام الأسود.

مشكلة البحث :

لا يخفى على أحد طبيعة الشعب السوداني الذي يميل إلى التعامل مع الأخبار التي تعمل على تضليل الرأي العام السوداني بشكل سريع ، وتعد هذه الفترة أنسب وأفضل بيئة لنشر الأخبار الزائفة والتي تنمو فيها الشائعات هي الفترة التي يعيش فيها السودان حاليا ، ولقد ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار الأحبار الكاذبة المضللة والاشاعات التي تنتشر بسرعة بين أفراد المجتمع لتبادل الافكار والاخبار الكاذبة والمعلومات التي تضلل الرأي العام وهذه الأخبار الكاذبة تعمل على إعاقة عملية التحول الديمقراطي، وعلى هذا النهج تأتي الدراسة للكشف عن مضمون التضليل الإعلامي الذي يعمل على إعاقة التحول الديمقراطي وعليه يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤل الاتي :

ماهي مظاهر التضليل الإعلامي المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي عبر شبكات التواصل الاجتماعي بالسودان؟

يندرج تحت هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية :

1. ما نوع المضامين المضللة التي تم تداولها عبر شبكات التواصل الاجتماعي خلال هذه الفترة ؟.
2. ماهي الاساليب الإقناعية التي استعملت في المضامين الإعلامية المضللة في مواقع التواصل خلال هذه الفترة؟.
3. ما أهم استراتيجيات التضليل المتضمنة في مضامين مواقع التواصل الاجتماعي خلال فترة ؟.
4. ماهي الخصائص الشكلية للمضامين المضللة التي تم تداولها في السودان لإعاقة التحول الديمقراطي؟.

أهمية الدراسة :

هذه الدراسة تلقى الضوء على التحول الديمقراطي في السودان لا سيما أننا لازلنا نعيش في فترة إعاقة التحول الديمقراطي بسبب انتشار الاخبار الكاذبة والشائعات من كافة انحاء العالم عبر شبكات التواصل الاجتماعي ، فلا بد من حماية مستخدمي موقعي واتساب والفيس بوك ، تقديم تغذية راجعة لشبكات التواصل الاجتماعي إلى تحري الصدق والدقة والموضوعية والابتعاد عن الفبركة في تناولها للمواضيع.

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي :

1/ التعرف على الدور الذى يمكن أن تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في نقل المعلومات .

2/ توضيح مخاطر التضليل الإعلامي.

3/ إلغاء الضوء على التضليل الإعلامي باعتباره ظاهرة ذات تأثير على عملية التحول الديمقراطي.

4/ التعرف على الشائعات التي تحملها شبكات التواصل الاجتماعي لتضليل الرأي العام السوداني.

5/ التوعية بمخاطر التضليل الاعلامي على الفرد والمتجمع بأكمله.

منهج الدراسة :

يعد هذا البحث من البحوث الوصية التي استخدمت المنهج التاريخي في الجانب المتعلق بالتوثيق لثورة ديسمبر المجيدة واستخدمت الدراسة :-

1. المنهج التاريخي: وهو ذلك الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع واحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس عملية منهجية ودقيقة بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتبوء بالمستقبل .
2. المنهج الوصفي التحليلي ، وهو منهج يهتم بدراسة الواقع الراهن أو الظروف السائدة التي تختص بمجموعة من البشر أو الاشياء أو الاحداث ، حيث يتم جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول للحقائق المطلوبة .

3/ منهج تحليل المضمون:

يستخدم لوصف المحتوى الصريح للشائعة المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون.

فتحليل المضمون هو الأسلوب الذي يمكن بوساطته التعبير الكيفي والدقيق عن الظواهر والأحداث والكتابات التاريخية ويقوم بتحديد المعاني والأفكار التي تتضمنها الشائعة لمادة الصحافة الالكترونية.[1]

أدوات جمع البيانات:

إن دقة أي بحث علمي تتوقف الى حد كبير على اختيار الأدوات المناسبة التي تتماشى وطبيعة الموضوع، وأيضا مع إمكانيات الباحث للحصول على المعلومات ، كما أن طبيعة الدراسة تتطلب منا الاستعانة بأكثر من أداة منهجية ، وهذا للإلمام بالموضوع من كافة جوانبه المنهجية، و لهذا الغرض اعتمدت على الأدوات المنهجية التالية :

الملاحظة : و هي الطريقة التي يكون جمع المعطيات بواسطتها متمثلا في مراقبة الظواهر كما هي على الطبيعة و تستخدم في حالتين:

استخدم الباحث الملاحظة من خلال متابعة السودانيين على فيس بوك واتساب، كما تم استخدام أداة تصنيف المحتوى الكيفي للشائعات الراجحة

مجتمع وعينة البحث:

تابع الباحث مجموعات السودانيين وتم اختيار المجموعات التي يشارك فيها الباحث على (**فيس بوك واتساب**) وتم رصد الشائعات .

عينة البحث :

وقع اختيار الباحث على موقعي **فيس بوك و واتساب** وتم اختيار المجموعات السودانية للثوار في **فيس** بوك و واتساب (تسقط بس ثوار ديسمبر) من داخل القروبين ركز الباحث على تلك الشائعات المتعلقة بض الاعتصام حصرا كحدث تاريخي مهم وأكبر حدث عاق .

عينة متعددة المراحل وعينة تحكمية غير احتمالية.

التحول الديمقراطي بعد إجراء المسح الشامل للمواضع موضع الدراسة ، قام الباحث باختيار الاخبار التي سوف يخضع مضمونها للتحليل عن طريق استخدام العينة القصدية المتعددة المراحل.

تعريف المفاهيم:

استندت هذه الدراسة على عدد من المصطلحات والمفاهيم في بنائها المعرفي والمنهجي وهي:

التضليل:

يعرف الباحث التضليل بانه هو محتوى ملفق ممزوج بالحقائق و يشمل ممارسات شبكة من المتابعين ّ الزائفين أو أنشطة التصدي المنظمة و هنا فإن المعلومات المضللة ليست فقط ممارسات انتاج المعلومات و إنما معلومات خاطئة أو معلومات كاذبة تنتشر عن قصد أو عمد للخداع هدفها تشتيت العقل عن الحقائق.[2]

التضليل الإعلامي:

هو معلومات كاذبة مقصودة و توجيه عملية التلاعب بالوعي و التحكم به و تتويه أحد ما عن طريق تقديم معلومات ناقصة أو كاملة لكن غير مفيدة و تحريف جزء منها في الوقت نفسه.

الأخبار الكاذبة: تعريف الأخبار الكاذبة بأنها :

«الانتشار المتعمد للتضليل سواء كان ذلك عبر وسائل الإعلام التقليدية أو من خلال وسائل التواصل الاجتماع.[3]

الإشاعة :

هي الترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع أو تعم المبالغة أو التهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح أو تفسير خبر صحيح و التعليق عليه بأسلوب مغاير للواقع و الحقيقة بهدف التأثير على الرأي العام الحلي أو الإقليمي أو العالمي.[4]

الدعاية:

هي التأثير على سلوك الآخرين ومعتقداتهم بواسطة الاستخدام الانتقائي المدروس للرموز ونشرها سواء أكانت الرموز لفظية أم سمعية أم بصرية أم إدراكية والتركيز على الكلمة المنحوتة أم المقروءة المسموعة أم مصورة أم مرئية.[5]

الاطار النظري للدراسة:

مفهوم التضليل الإعلامي واساليبه :

يعرف التضليل الإعلامي على انه :»الاستعمال المقصود للمعلومات بهدف تغليط إدراك الدريئة للواقع ، كما يهدف إلى سواء تضليل الخصم أو التأثير على الرأي العام لجعل الدريئة تستوعب بعض المعتقدات التي كانت ترفضها من قبل أو تقديم الكذب كحقيقة.[6]

أساليب و تقنيات التضليل أو التحريف الإعلامي :

تستخدم وسائل التضليل بشكل واسع و لن يستثني أي وسيلة لتحقيق أهداف سياسية و الإعلامية، و يدخل التضليل ضمن الإطار الواسع للحرب الإعلامية، و تستخدم وسائل الإعلام المتاحة المعلنة و السرية ووسائل الاتصال للتأثير و إيصال الخبر و المواد الإعلامية المضللة الى المتلقي و تستخدم أساليب التضليل الإعلامي كما يلي:[7]

التضليل باستطلاعات الرأي العام :

إن تضليل عقول البشر هو على حد قول «باولو فرير»: «أداة للقهر فهو يمثل احدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها الى تطويع الجماه ،فاستخدام لأهدافها الخاصة فاستخدام الأساطير التي تفسر الشروط السائدة و تبررها للوجود ، بل تضفي عليها أحيانا طابعا خلابا يضمن المضللون من خلاله التأييد الشعبي لنظام اجتماعي لا يخدم في المدى البعيد المصالح الحقيقية للأغلبية و عندما يؤدي التضليل الإعلامي للجماهير دوره بنجاح تنتفي الحاجة الى اتخاذ تدابير اجتماعية بديلة.

عليه فإن التضليل الإعلامي يمكن ان يشير إلى محاولات مصادر معلن عنها أو غير معلن عنها للتلاعب بالرأي العام.[8]

- التحريف: وهو ما تقوم به بعض القنوات من تحريف للكلمات بالقص والحذف.

يسبق التخويف أو الإرجاف عادة العمليات العسكرية الكبرى التي تنفذها الجيوش كما أن التخويف ، مستمر بالتهديد والتلويح باستخدام القوة لمنع فعل ما أو دفع إلى فعل ما.

التكتم أو التعتيم: تعمد وسائل الإعلام إلى إخفاء المعلومات التي يؤدي نشرها إلى تعذر أو صعوبة في تحقيق أهدافها المرسومة لها؛ كمثل أنباء المعارك التي توقع الخسائر الفادحة في قوات الاحتلال الأمريكي.

التنكير : و يتم في وسائل الإعلام المختلفة حيث يقوم الكاتب بصياغة الأخبار والمعلومات بصيغة المبني للمجهول أو ما يسمى كذا ، أو ما يطلق على نفسه كذا أو المدعو فلان بن فلان بحيث يظهر الشخص أو الجهة مدار الحديث نكرة الأخبار نكرة وكان الناس لا يعرفونها.

التهويل أو التضخيم: يسعى العدو جاهدا لخلق صورة نمطية لنفسه تجعل منه قوة خارقة عبر التهويل من قدراته العوبث الأكاذيب عن المعارك التي يخوضها الجنود .

لفت الانظار: عند وقوع أحداث كبيرة تهدد تحقيق الأهداف المرسومة تلجأ وسائل الإعلام إلى أسلوب لفت الأنظار ، بحيث تغير مجرى الحديث وتسلط الأضواء على متعلقات أخرى غير أصل المعلومات.

الكذب أو التشويه :عنما تعجز وسائل الاعلام المعادية عن تحقيق مرادها بالتأثير في الرأي العام تلجا إلى التشويه ونشر الأكاذيب وتلفيق الأخبار غير الحقيقية.

قلب الصورة: عند وقوع جريمة مخجلة تضر بالصورة العامة تذهب وسائل الإعلام المعادية إلى قلب الصورة؛ بحيث يجعل من نفسه الضحية ويجعل من الضحية مجرم أو يرتكب الجريمة ويرمي بها بريئا.

الإثارة : عندما يثير أمر ما اهتمام المتلقي فإنه يظل مشدودا إلى معرفة التفاصيل والمزيد طالما يشعر بالإثارة النفسية وتحت تأثير الإثارة يسمع ويقرأ ويشاهد جميع المعلومات الواردة اليه وتصاغ المعلومات بشكل تسلسلي على هيئة قضية.[9]

الأخبار المضللة:

هو مفهوم متعدد المعاني و مثير للجدل يعتبر ظاهرة قديمة جد حيث كان أول خبر كاذب حادثة الإفك عندما اتهموا أمنا عائشة زوجة الرسول صلى الله عليه و سلم و برأها الله من فوق سبع سماوات و كان الهدف من هذا الاتهام ضرب عرض الرسول و تحطيم كيانه.

الدعاية في الاصطلاح :

هي التأثير على سلوك الآخرين ومعتقداتهم بواسطة الاستخدام الانتقائي المدروس للرموز ونشرها سواء كانت الرموز لفظية أم سمعية أم بصرية أم إدراكية والتركيز على الكلمة المنحوتة أم المقروءة المسموعة أم مصورة أم مرئية.[10]

كما تعرف الدعاية في دائرة المعارف الأمريكية بأنها جهود يتوفر فيها عامل التعمد والقصد في العرض والتأثير وهي جهود منظمة مقصودة للتأثير في الغير وفق خطة موضوعة مسبقاً لإقناعه بفكرة أو سلعة أو رأي بهدف تغيير سلوكه وتعمد إحداث تأثير على الآراء و الاتجاهات والمعتقدات على نطاق واسع عن طريق الرموز و الكلمات و الصور وإيماءاتها المختلفة ، ولهذا التأثير المتعمد جانبان : جانب إيجابي يهدف إلى غرس بعض الآراء والاتجاهات ، وجانب سلبي يعمل على إضعاف أو تغيير الآراء والاتجاهات الأخرى.[11]

كما عرفها العالم الفرنسي جاك أيلول : بأنها مجموعة من الطرق يتم استخدامها بواسطة مجموعة تبغي أن تحقق مشاركة إيجابية نشطة أو سلبية في أعمالها على مجموعة كبيرة من الأفراد المتشابهين من الناحية النفسية ، وذلك عن طريق مراوغات نفسية تتم في نطاق تنظيمي.[12]

أهداف الدعاية : [13]

1. تعتبر الدعاية أحد أساليب الترويج التي تهدف لتأثير في آراء واتجاهات ومواقف مختلف فئات المستهلكون.
2. هي اتصال في شكل قصة إخبارية عن الشركة ومنتجاتها تنقل رسالة إلى عامة الناس من خلال وسائل الإعلام بدون أجر .

3. تستخدم الدعاية لإيجاد علاقة طيبة بين الشركة وكل من عامة الجمهور والمستهلكين ورجال الأعمال و المسؤولين الحكوميين والمجتمع بصفة عامة بهدف إرسال صورة إيجابية عن الشركة.
4. قد تستخدم الدعاية أيضاً لاطلاع الجمهور على منتجات الشركة وتذكيرهم بالعلامة التجارية وخلق انطباع لديهم بأن الشركة تسعى دائماً لتطوير والتحديث بما يلاءم احتياجاتهم.

تعريف الإشاعة:

تنقل الشائعات عن طريق الأفراد والصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون أو أجهزة الإعلام الأخرى ، وقد تكون سليمة تحمل آمالًا طيبة للمستقبل وقد تكون مدمرة تحمل الكراهية مستخدمة في ذلك أنسب الظروف لظهورها.[14]

الإشاعة لغة اشتقاق من الفعل «أشاع» أما الشائعة لغة فهي اشتقاق من الفعل (شاع) الشيء يشيع شيوعاً وشياعاً ومشاعاً ظهر وانتشر، ويقال: شاع بالشيء : أذاعه.

أما الإشاعة اصطلاحا فتعددت تعريفاتها، ومن هذه التعريفات :

المعلومات أو الأفكار التي يتناقلها الناس دون أن تكون مستندة إلى مصدر موثوق به يشهد بصحتها أو هي الترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع أو يحتوي جزءاً ضئيلاً من الحقيقة.[15]

كل قضية أو عبارة يجري تداولها شفهياً وتكون قابلة للتصديق وذلك دون أن تكون هناك معايير أكيدة لصدقها ، كلام هام أو أفكار عامة انتشرت بسرعة واعتقد فيها وليس لها أي وجود أصلي.

ضغط اجتماعي مجهول المصدر يحيطه الغموض والإبهام وتحظى من قطاعات عريضة بالاهتمام، ويتداولها الناس لا بهدف نقل المعلومات وإنما بهدف التحريض والإثارة وبلبلة الأفكار.

معلومة لا يتم التحقق من صحتها ولا من مصدرها وتنشر عن طريق النقل الشفهي. ومرجع هذا التعدد في التعريفات ان كل تعريف يركز على خصيصه او خصائص معينه للإشاعة دون غيرها من الخصائص. وبالجمع بين هذه التعريفات يمكن تعريف الإشاعة بانها : خبر مجهول المصدر غير مؤكد الصحة يتم تداوله شفاهه عاده قابل للتصديق و قابل للانتشار ، وان الشائعة تنتشر بشكل تلقائي ودون ان يدرى ناقل الخبر كذب هذا الخبر ، بينما الإشاعة تنتشر بشكل قصدي أي بفعل فاعل(على الاقل في مراحلها الاولى) ويعي هذا الفاعل كذب الخبر.[16]

غسيل الدماغ:

ويسمى أيضًا الإقناع القسري، له أهمية في الحرب النفسية كونها جهدًا منهجيًّا لإقناع غير المؤمنين بقبول ولاء أو أمر أو عقيدة معينة.[17]

هذا المصطلح مصطلح عام يتم تطبيقه بشكل عام على أي تقنية مصممة للتلاعب بالفكر أو العمل البشري ضد رغبة أو إرادة أو معرفة الفرد، من خلال التحكم في البيئة المادية والاجتماعية ، حيث تتم محاولة تدمير الولاءات لأي مجموعات أو أفراد غير مواليين ، ولإثبات أن مواقف الفرد وأنماط تفكيره غير صحيحة ويجب تغييرها، ولتنمية الولاء والطاعة المطلقة تجاه الشخص والحزب الحاكم.[18] ويري الباحث أن **غسيل الدماغ** حظيت طبيعة (غسيل الدماغ)، كما حدث في السجون السياسية الشيوعية، باهتمام واسع بعد انتصار الشيوعيين الصينيين عام 1949 وبعد الحربين الكورية والفيتنامية.

الحرب النفسية:

هي أخطر الحروب التي تواجه الثورات والحركات الإصلاحية في كل زمان ومكان؛ إذ تحاول أن تصيب الأفكار والتعاليم والمبادئ الناهضة وتحول بينها وبين الوصول إلى العقول والرسوخ في القلوب، كما تزرع بذور الفرقة والانقسام وتضع العقبات أمام التقدم والتطور، وتعمل في الظلام وتطعن في الخلف، وتلجأ إلى تشويش الأفكار وخلق الأقاويل والإشاعات ونشر الإرهاب واتباع وسائل الترغيب والتهديد، كما أنها تثير الدوافع التي تنشأ في نفوس المواطنين في أثناء الحرب أو عند تعرضهم للمصاعب والتهديد أو الخطر المستمر[19]

مفهوم الحرب النفسية:

التعريف اللغوي: هي حرب معنوية أو سيكولوجية، اختلف المتخصصون في مبناها اللغوي؛ فمنهم من يطلق عليها حرب العصابات والحرب الباردة ومنهم من يطلق عليها حرب الأفكار والحرب الدعائية، ولكنهم جميعا اتفقوا على معناها القائل بأنها شكل من أشكال الصراع الذي يهدف إلى التأثير على الخصم وإضعاف معنوياته وتوجيه فكره وعقيدته وآرائه ، لإحلال أفكار أخرى مكانها تكون في خدمة الطرف الذي يشن الحرب النفسية.[20]

التعريف الاصطلاحي: هي استخدام الأنشطة التي تسبب الخوف والقلق لدى الأشخاص الذين تريد التأثير عليهم دون الإضرار بهم جسديًا.[21] وردت عبارة «الحرب النفسية» لأول مرة في مؤلف الكاتب الألماني الكولونيل بلاو ، وكان رئيسًا للمعمل النفسي بوزارة الدفاع، وقد أصدره عام 1930 بعنوان «Propaganda ale wathe»، حيث وضع فيه أسس الحرب النفسية، ثم شاعت عبارة «الحرب النفسية» خلال الحرب العالمية الثانية من قِبل الحلفاء ودول المحور على السواء ، وكانت تعبر عن الدعاية المبنية على الاستفادة من دروس علم النفس، ومن بين أولى التعريفات للحرب النفسية في الجيش الأمريكي، التعريف القائل بانه: «استخدام أي وسيلة بقصد التأثير على الروح المعنوية وعلى سلوك أي جماعة لغرض عسكري معين."

هذا ولا يوجد تعريف محدد للحرب النفسية ، فهي مرتبطة بالعلوم النفسية والاجتماعية ، وظهرت نتيجة ثمار الوعي النفسي والتطبيق العملي للعلوم النفسية الحديثة ، وعلى الرغم من كونها ليست بالحرب المعروفة حيث الأسلحة والذخائر فإنها لا تقل ضراوة وفتكًا عن الحروب العسكرية ، سلاحها الكلمة التي تؤثر بالسلب أو الإيجاب على المعنويات.[22]

ظهرت أهمية الحرب النفسية في الظروف الراهنة ، ببدء استخدامها في السياسة بشكل واسع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين وبالتحديد مع ظروف تفكك الاتحاد السوفيتي وهذا التصور للحرب النفسية واعتمادها في تحليل وإدارة الصراع أعطاها أهمية بالغة ودفع العالم الغربي وأمريكا في النظام الدولي الجديد إلى استخدامها كسلاح من أحد أفضل الأسلحة المؤثرة؛ لذا فلا يخلو التاريخ من صور الحرب النفسية، على الرغم من عدم نجاح الألمان في دعايتهم بالحرب العالمية الأولى ولاسيما في الجبهة الداخلية فقد استفادت ألمانيا من هذا الدرس؛ إذ وصلت النازية إلى السلطة عن طريق استمالة الرجل العادي، وطبق «هتلر» هذا التكتيك في الميدان الدولي بادئًا بتملق الجماهير في كل مكان، فقام بعروض تدل على القوة ثم انتهى إلى الوحشية الباردة التي لا يهمها ما يحدث في سبيل تحقيق أهدافها.

أهداف الحرب النفسية: [23]

وبناء على ما سبق نجد أن الحرب النفسية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف حسب الظروف والطرف المعادي منها ما يلي:

1. إضعاف إيمان الجماعة المعادية بكل ما يخصها من دين وعقيدة أو مبادئ وقيم عن طريق تضخيم بعض الأخطاء السلوكية أو التصورات الفكرية المختلفة معه وتهوين بعض القيم والتشهير بها إلى درجة الاستهزاء.
2. إثارة بذور وعوامل الفرقة والشقاق في نفوس الجماعة المحايدة أو المعادية بتفريق أفراد الشعب عن القيادة وتفريق أبناء المجتمع الواحد عن بعضهم البعض عبر زرع قنابل عنقودية متنوعة في عقول أفراد وجماعات المجتمعات.
3. تهويل وتضخيم الضائقة الاقتصادية والمالية والاجتماعية من أجل فرض الهيمنة والوصاية على الدولة المستهدفة عن طريق قروض وخطط إنقاذ وفق شروط استدلالية تزيد الدولة المستهدفة تبعية ورضوخًا.
4. تحقيق السيطرة على إرادة الشعوب وقياداتها وتوجيهها وفق ما تريد وبحسب ما يخدم مصالحها وسياساتها من خلال التشكيك في قدرات وخطط وبرامج البلدان المستهدفة لتجعلها تتعقد من شخصيتها وبالتالي تستسلم لقرارات الدول الاستعمارية دون نقاش ولا ملاحظة.
5. تدعيم التطرف الديني والسياسي للتشويش على القناعات والاعتقادات الدينية الصحيحة والمعتدلة والتشكيك في مصداقيتها.
6. تعميم مشاعر الإحباط واليأس بين أفراد المجتمع وخاصة بين فئة الشباب بحكم خصوصية اهتماماته وطموحاته وغيرها من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية.
7. تحطيم قيم وأخلاقيات الشعب الذي توجه إليه الحرب النفسية.

خلفية عن شبكتي التواصل الاجتماعي الفاسبوك ، واتساب:

كانت مواقع التواصل الاجتماعي بمثابة الطفرة في خدمات التواصل المختلفة عبر الشبكات الاجتماعية الاليكترونية، و لقد حاز فيس بوك كأكبر موقع للتواصل الاجتماعي من حيث عدد المسجلين على اهتمام بالغ و كبير،حيث يعتبر من أكبر المواقع العالمية المتخصصة في العلاقات الاجتماعية من خلال تقديمه للإضافات المختلفة و المتنوعة في مجال التواصل الاجتماعي التي غيرت جذريا كيفية التفاعل بين الاغضاء.

فيس بوك:

كانت مواقع التواصل الاجتماعي بمثابة الطفرة في خدمات التواصل المختلفة عبر الشبكات الاجتماعية الاليكترونية، ولقد حاز فيس بوك كأكبر موقع للتواصل الاجتماعي من حيث عدد المسجلين على اهتمام بالغ و كبير، حيث يعتبر من أكبر المواقع العالمية المتخصصة في العلاقات الاجتماعية من خلال تقديمه للإضافات المختلفة و المتنوعة في مجال التواصل الاجتماعي التي غيرت جذريا كيفية التفاعل بين الأعضاء ، عن طريق المعلومات التي توفرها تطبيقاته، و فرص التعبير الحر التي يوفرها هذا الموقع فأصبح مقصدا للكثيرين لما وجدوا فيه متنفسا للتعبير عن آرائهم و أفكارهم بعيدا عن أعين الرقابة حيث بلغ عدد المستخدمين 1.98 مليار مستخدم نشط يوميًا على Facebook.[24]

واتساب :

واتساب هو تطبيق تراسل فوري تأسس في عام 2009م وانتشر بشكل واسع وكبير خلال السنوات الماضية ، ويمكن من خلال هذا التطبيق إرسال الرسائل الاساسية للمستخدمين ، بالإضافة إلى إرسال الصور ، والرسائل الصوتية والفيديو والوسائط. ويحتل واتساب مساحة لدى معظم الشباب كشبكة تواصل الاكثر رواجاً ، واتساب دائرته محدودة وغالباً ما يكون شبكة صغيرة من افراد عائلة واحدة أو اصدقاء ، أو مجموعة عمل تتناقل رسائل واتساب مستخدمون حقيقيون يعرفون بعضهم البعض في الحياة الواقعية ويندر جداً وجود مستخدمين افتراضيين.[25]

ثورة ديسمبر:

الثورة السودانية هي سلسلة من الاحتجاجات السودانية التي اندلعت يوم 19 ديسمبر/كانون الأول من عام 2018 في بعض المدن السودانيّة بسببِ ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وتدهور حال البلد على كلّ المستويات.

بدأت الاحتجاجات رداً على تردي الأوضاع الاقتصادية وغلاء أسعار المعيشة وتفشي الفساد الحكومي واستمرار الحرب في الأقاليم في مدينتي الروصيرص جنوب البلاد وسنار في وسطها وازدادت حدتها في مدينتي بورتسودان شرق البلاد وعطبرة شمالها و القضارف في الشرق ثم امتدت في اليوم التالي 20 ديسمبر/كانون الأول إلى مدن أخرى من بينها العاصِمة الخرطوم قبلَ أن تتجدّد يومي الجمعة والسبت خصوصًا في الخرطوم وأم درمان والأبَيض في ولاية شمال كردفان.

شهدت هذه الاحتجاجات السلميّة رد فعل عنيف من قِبل السلطات التي استعملت مُختلف الأسلحة في تفريقِ المتظاهرين بما في ذلك الغاز المسيل للدموع، الرصاص المطاطي بل شهدت بعض المدن استعمالًا واضحًا للرصاص الحيّ من قبل قوات الأمن السودانية مما تسبب في سقوط عشرات القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين.[26]

إجراءات دراسة تحليل المضمون :

لكي يتمكن الباحث من التحليل المنهجي والعلمي للمـادة موضع الدراسة ، والوصول إلى نتائج علمية ودقيقة عن التضليل الإعلامي غبر شبكات التواصل الاجتماعي لإعاقة التحول الديمقراطي في السودان ، قام الباحث بتحليل نماذج من الشائعات غبر موقعي فيس على النحو التالي :

استخدم الباحث التحليل الكيفي لتحقيق التالي :

1/ التحليل الكيفي :

لدراسة مضمون المادة المتعلق بإعاقة التحول الديمقراطي ، بهدف الوصول إلى ملاحظات عامة عن خصائص مضمون المادة.

2/ التحليل المباشر ـ التحليل غير المباشر:

يهدف الباحث من التحليل المباشر إلى تحليل نصوص المادة المنشورة ، والخاصة بالتحول الديمقراطي في السودان .

خطوات تحليل مضمون الشائعات موضع الدراسة:

1/ اختيار العينة المناسبة الملائمة للبحث .

2 / تحديد وحدات التحليل .

3/تحديد فئات التحليل .

4/ قياس الصدق والثبات.

أهداف استخدام:

تحليل المضمون الشائعة موضع البحث للتعرف على الآتي :

1. التعرف على مضمون الشائعة الخاصة بالتحول الديمقراطي ، وما تضمنته من اتجاهات ، وما تحمله من قيم وأهداف .
2. التعرف على الجوانب الشكلية المتعلق بالتحول الديمقراطي في السودان، من حيث وأساليب الإبراز والتأثير المستخدم.

اختيار العينة :

عينة البحث :

وقع اختيار الباحث على موقعي فيس بوك واتساب وتم اختيار المجموعات السودانية للثوار في **فيس** بوك واتساب (تسقط بس ثوار ديسمبر) من داخل القروبين ركز الباحث على تلك الشائعات المتعلقة بض الاعتصام حصرا كحدث تاريخي مهم وأكبر حدث عاق .

عينة متعددة المراحل وعينة تحكمية غير احتمالية.

العينة الزمنية :

وهـي الفترة التي صدرت فيها الشائعات عينة البحث بانتظام.

فئات التحليل:

الفئات هي التصنيفات التي ترتبط بالمشكلة البحثية ، ويستند عليها البحث ، وتساهم في التعرف على مضمون الشائعة وشكلها ، **وتتمثل الفئات في التالي :**

فئات ماذا قيل ، فئات كيف قيل؟

تحليل الخبر الأول:

الكباشي عن فض الاعتصام: وقع خطأ في التنفيذ والمستهدف كان «بؤرة كولومبيا"

قال المتحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي في السودان شمس الدين الكباشي إن "خطأ في التنفيذ» وقع خلال العملية الأمنية التي قامت بفض الاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم، الذي خلف عشرات الضحايا من المعتصمين ، ذكرت على موقعي واتساب فيس بوك في المجموعات المختارة.[27] وأضاف الكباشي في مقابلة عبر الهاتف مع الجزيرة مباشر أن التخلص مما سماه «بؤرة كولومبيا» دون التعرض للاعتصام كانت محل اتفاق مع قوى الحرية والتغيير لكن الخطأ وقع في التنفيذ وأشار إلى أن السلطات شكلت مجلسا للتحقيق في ملابسات أمام القيادة العامة. وكانت السلطات مهدت للعملية الأمنية بالقول إن منطقة «كولومبيا» القريبة من موقع الاعتصام باتت تشكل خطرا على الأمن العام بوصفها مسرحا

للجريمة. ويعتبر هذا تضليل اعلامي ويوضح اتهام طرف ثلاث ويشير الباحث الى أن هذا تضليل اعلامي وليس الهدف كولومبيا بل كان وضحا الهدف هو فض الاعتصام ، يتضح من خلال الخبر أعلاه من ذلك أن كولومبيا كانت تشكل خطر على الأمن القومي. ولاحظ البعض الى أن كولومبيا تم تنظيفها يوم 1/6/2019م وتم قض الاعتصام 3/6/2019م. وان الادعاء بان المقصود من فض الاعتصام كولومبيا هذا يعتبر غير صحيح ويوحد اعتراف لقناة BBC يؤكد صحة ذلك وحاء فض الاعتصام بموافقة والي الخرطوم آنذاك والنائب العام . وفي هذا الحدث برزت كمية كبيرة حذا من الشائعات حول فض الاعتصام ويعتبر فض الاعتصام اكبر حدث مر على تاريخ السودان .

تقع كولومبيا على مرمى حجر من القصر الجمهوري عند أسفل كوبري النيل الأزرق بالخرطوم، بين دغل شجيرات شاطئ النيل وميدان الاعتصام، تقبع مساحة صغيرة من الأرض خارج دائرة القانون، يطلق عليها السودانيون اسم «كولومبيا» نظرا لاحتشادها بلفيف من المتفلتين ومروجي الممنوعات (المخدرات والخمور) ويؤكد الباحث إن مستعمرة «كولومبيا» كانت موجودة قبل الثورة، لكنها تغلفت بالصراع السياسي، بحكم قربها من ميدان الاعتصام. وقد أعلن المجلس العسكري أن محيط الاعتصام يعج بالظواهر السلبية وبمخالفي النظام والقانون، بينما يؤكد ناشطو قوى الثورة، أنهم يرصدون تحريض أعداء الثورة لمخربين يسخّرونهم لتعطيل حركة المرور بشارع النيل، وللقيام بأعمال تخريب ونسبها للثوار، تمهيدا لفض اعتصامهم المضروب أمام قيادة الجيش . ويشير الباحث إلى أن بضاعتهم عبارة عن خمور محلية وحشيش (بانغو) وحبوب مخدرات صناعية، يعرضها أطفال، يقف وراءهم بالطبع مروّج كبير .

الشائعة الثانية :

حالات اغتصاب في اعتصام القيادة العامة تشمل رجال ونساء ، فوجى الناس عبر مواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك واتساب عن حالات اغتصاب داخل اعتصام القيادة العامة وهذا الخبر جعل الكثير من المواطنين السودانيين يضعون صورة سيئة عند الاعتصام وعن الديمقراطية وأكدا الباحث بأن الهدف من وراء بثه تشويه صورة الثورة والثوار ذكرت على موقعي واتساب فيس بوك في المجموعات المختارة.[28]

افادة وسائل إعلام عن قياد عناصر تابعة لقوات نظامية باغتصاب في ساحة الاغتصاب شمل كلا الجنسين.[29]

يتضح من خلال الخبر أعلاه أنه خبر مضلل ويهدف إلى ترويع ومنع المتظاهرين من العودة مجددا الى الاعتصام بالقيادة العامة ، حيث تناولت العديد من الصفحات والحسابات الخاصة وبعض المجموعات بالفيس بوك واتساب الدعوة إلى عدم التواجد في منطقة الاعتصام كما لقي هذا الخبر رواجاً واسعاً بين الصفحات الفيس بوك.

كما جاءت أخبار أخرى تعمل على إعاقة التحول الديمقراطي في السودان وهذه الأخبار انتشرت بسرعة البرق ، ايضا بهدف التضليل الاعلامي الذي يعمل على اعاقة التحول الديمقراطي .

أشار معد الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي فيس بوك واتساب اضطرت لتناول ومعالجة اخبار لم يتم التحقق من صحتها وان بعضها عمل على نشر أخبار كاذبة. ولاحظ الباحث أن مثل هذه الاخبار تعمل على تدمير وإعاقة التحول الديمقراطي في السودان والحصول على حكومة مدنية منتخبة .

وفي هذا السياق تناولت العديد من الحسابات هذه الاخبار وهي تعتبر أول تضليل إعلامي عمل على إعاقة وانتقال عملية التحول الديمقراطي. ويشير الباحث إلى أن الشائعات هنا جاءت جزء قليل من نشاط تلقائي قام بها أفراد بطريقة ما وهو نشاط مدبر ومرسوم ومستمر وهؤلاء الأفراد الذين قاموا بها توفر لهم كافة المعلومات والأجهزة التي تساعدهم على تحقيق أهداف مرسومة ومحكومة ومحددة وهي إعاقة التحول الديمقراطي في السودان. وعليه مثل هذه الشائعات لا بد أن تواجه توعية بكافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والمؤسسات الدينية والجمعيات الاهلية والخيرية وتقديم النصائح للمسؤولين والمواطنين بمحاسن التحول الديمقراطي وكيفية التعامل مع مثل هذه الشائعات والرد عليها بالمعلومات الكافية والدقيقة غبر الخطب والندوات والمقابلات حتى نتمكن من تحقيق التحول الديمقراطي.

لم تتجاهل الوثيقة الدستورية مبدأ تحقيق العدالة والقصاص من قتلة ضحايا فض اعتصام القيادة العامة. ونصت على تشكيل لحنة تحقق مستقلة وطنية لتقوم بالمهمة ، وأصدر رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، أواخر 2019، قراراً بتكوين اللجنة برئاسة المحامي نبيل أديب وعضوية آخرين ومنحت اللجنة 90 يوماً لإنجاز المهمة وإصدار تقريرها، والشروع مباشرة في تقديم المتورطين في عمليات القتل والجرائم الأخرى إلى العدالة. لكن اللجنة لم تنجز المهمة في الموعد المحدد لها، فجُدّد لها عدة مرات من دون تحقيق أي تقدم، ما أصاب أسر القتلى باليأس. وتوصلت هذه الأسر إلى قناعة بعدم جدوى استمرار عمل اللجنة، وبدأت عملياً نقل القضية إلى محاكم دولية.

الشائعة الثالثة:

قطع الإنترنت عن السودان للتغطية على # فض اعتصام القيادة العامة.[30]

شهد السودان منذ يوم الاثنين الماضي 03/06/2019 تزامناً مع فض اعتصام القيادة العامة انقطاعاً شبه تام للاتصالات والإنترنت، وذلك بهدف منع الوصول إلى المعلومات وتغطية الجرائم بحق المتظاهرين. وشهد السودان عمليات قطع متكررة للاتصالات والإنترنت على شبكات الهاتف المحمول منذ بداية التظاهرات في كانون الأول/ديسمبر 2018 وحجب لمنصات الإعلام والتواصل الاجتماعي: فيس بوك، واتساب، بالإضافة إلى تشديد الرقابة على الصحف والمواقع الالكترونية. وأشار الباحث إلى أن عملية قطع الاتصالات والانترنت عمل على تعطيل عملية رصد وحصر القتلى والجرحى وذلك أدى إلى عملية التشويه والفبركة في الحقيقة .

بعض التصريحات المتعلقة بفض الاعتصام:

أعلنت النيابة العامة السودانية أن اللجنة التي كلفتها بالتحقيق في فض اعتصام قوى المعارضة أمام مقر قيادة الجيش بالخرطوم، التي راح ضحيتها أكثر من 100 قتيلا، ستسلم نتائجها، غدا الأحد 21 يوليو / 2019م.[31]

أعلنت قوى إعلان الحرية والتغيير في السودان، رفض نتائج لجنة التحقيق التي كوَّنتها النيابة العامة السودانية، للتحقيق في وقائع فض الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للجيش في أوائل يونيو حزيران الماضي

حمل عضو المجلس العسكري الفريق أول ركن جمال الدين عمر قوى الحرية والتغيير مسؤولية ما وصفها بالأحداث المؤسفة التي وقعت في الخرطوم، في إشارة إلى فض الاعتصام.[32]وفي خطاب بثه التلفزيون

الرسمي السوداني، قال عمر إن فض محيط الاعتصام كان بعلم مسبق وموافقة من قوى الحرية والتغيير التي اتهمها باستغلال واقعة الفض لوقف التفاوض مع المجلس العسكري.[33]

النتائج والتوصيات :

النتائج التي توصل اليها الباحث في دراسته العلمية ، وفي تحليل المحتوى تعتبر آخر خطوة يستعين بها الباحث لاستخراج أهم النتائج من التحليل الكيفي لموضوع الدراسة والذي جاء بعنوان **توظيف الشائعات والتضليل المعلوماتي الموجه للرأي العام السوداني عبر شبكات التواصل الاجتماعي لإعاقة التحول الديمقراطي في السودان «**

ويتم عرض النتائج والتوصيات كما يلي:

1. كشفت الدراسة أن المجلس العسكري قد اعلن أن محيط الاعتصام يعج بالظواهر السلبية وبمخالفي النظام والقانون بينما يؤكد ناشطو قوى الثورة أنهم يرصدون تحريض أعداء الثورة لمخربين يسخرونهم لتعطيل حركة المرور بشارع النيل وللقيام بأعمال تخريب ونسبها للثورة تمهيدا لقض الاعتصام.
2. كشفت الدراسة أن هناك جهات اطلق شائعات قبل وبعد فض الاعتصام وكان الهدف منها التمهيد لقض الاعتصام وترويع المعتصمين وتخويفهم.
3. أثبتت الدراسة أن عملية قطع الاتصالات والانترنت التي شهده السودان أيام فض اعتصام القيادة كان الهدف منها تشوية الحقائق.
4. تتعدد الاساليب المتبعة في عرض المحتوى المضلل بين الاكتفاء بالعرض فقط دون المناقشة لقلة المعلومات والمصادر كون الأخبار كاذبة في معظم الأحيان بالإضافة إلى غياب الحس النقدي الذي يدفع المستخدمين لإثراء النقاش.
5. كشفت الدراسة أن المجلس العسكري اطلق قبل وبعد فض الاعتصام شائعات كثير وكان الهدف منها هو التمهيد لفض الاعتصام وترويع المعتصمين وتخويفهم من الاعتصام مرة أخرى..
6. الاخبار الزائفة والمضللة كانت ولازالت خطرا يستهدف المجتمعات ، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية وفترات الازمات التي يشهده العالم ومنها ثورة ديسمبر حيث أذادت وتيرة نشر وتلقي الاخبار بشكل لافت واختلطت الاخبار الصحيحة مع الاخبار المزيفة وهذه الاخيرة انتشرت بشكل لافت عبر شبكتي واتساب وفيس بوك التي تم نشرها بطريقة سريعة.

أهم التوصيات :

1. توصي الدراسة بعدم الخضوع للشائعات والدعاية والأخبار المفبركة لأنها تأثير على سلوك الآخرين ومعتقداتهم .
2. توصي الدراسة بالابتعاد عن المواقع غير الرسمية للطلاع على الاخبار التي تتناول التحول الديمقراطي.
3. توصي الدراسة من انشاء هيئة أو مركز أو جهاز متخصص على مستوى عالي جدا ويكون اختصاصها هو التوعية والتصدي للشائعات التي تعمل على اعاقة التحول الديمقراطي في السودان .
4. محاربة الأخبار المضللة والزائفة والتي تقلل من مستوى التضليل الاعلامي لكي تتم عملية التحول الديمقراطي .

المراجع:

(1) سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، عالم الكتب، ط 3، القاهرة، 1999، ص94.

(2) محمد منير حجاب ، الشائعات وطرق مواجهتها ، القاهرة ، دار القحر للنشر والتوزيع ، 2007م، ص 45

(3) المرجع نفسه، ص 45

(4) المرجع نفسه ،ص 46

(5) ابراهيم وهبي فهد ، كنجو عبود كنجو ، العلاقات العامة وإدارتها ، عمان ، مؤسسة الوراق ، 1999م ، ص37

(6) جلال الشافعي، من التضليل الإعلامي، الأردن: دار البشير للطباعة والنشر، ، 2005م ، ص18.

(7) فوزي شريطي مراد :التدوين الالكتروني و الإعلام الجديد ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ،2015 ، ص98

(8) حسنين شفيق، التضليل الإعلامي و الغيبوبة المهنية ،دار فكر و فن للطباعة و النشر و التوزيع، 2011م ، ص 129

(9) صلاح عبد الحميد، الإعلام الجديد، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ،القاهرة، 2013 ، ص73

(10) ابراهيم وهبي فهد ، كنجو عبود كنجو ، العلاقات العامة وإدارتها ، عمان ، مؤسسة الوراق ، 1999، ص 67

(11) المرجع نفسه

(12) عايدة فضل الشعراوي , الإعلان والعلاقات العامة دراسة مقارنة ، بيروت، الدار الجامعية ، 2006

(13) حسنين شفيق : التضليل الإعلامي و الغيبوبة المهنية ، دار فكر و فن للطباعة و النشر و التوزيع، 2011م، ص 129

(14) جلال الذين الشيخ زيادة ، الاخبار الزائفة في شبكات التواصل الاجتماعي في مرحلة ما بعد الحقيقة ، محلة علوم اتصال ، المجلد الأول العدد الثالث ، دار جامعة ام درمان الاسلامية للطباعة والنشر ، الخرطوم ، يناير ، 2018م ، ص 49

(15) فريد حاتم الشحف ، الدعاية والتضليل الإعلامي ، سوريا دمشق ، منشورات دار علاء الدين ، الطبعة الأولى ، 2015م ، ص34

(16) جلال الذين الشيخ زيادة ، الاخبار الزائفة في شبكات التواصل الاجتماعي في مرحلة ما بعد الحقيقة ، مرجع سابق ، ص 54

(17) أكاديمية نايف للعلوم الامنية ، مركز البحوث والدراسات ، أساليب مواجهات الشائعات ، ط1، الرياض ، 2001م

(18) ياسين عطوف محمود ، مدخل علم النفس الاجتماعي ، ذار النهار ، للنشر ، بيروت ، 1981م ، ص 89

(19) ياسين عطوف محمود ، المرجع نفسه ص:

(20) نصر صلاح ، الحرب النفسية .ط2 ، القاهرة ، دار القاهرة للطباعة والنشر ، 1967م ، ص 123

(21) المرجع نفسه ، ص 123
(22) مراد كامل خورشيد ، مدخل للرأي العام ، عمان ، دارا الميسر ، ط ، 2011م ، ص 56
(23) نصر صلاح ، الحرب النفسية ، مرجع سابق ، ص125
(24) عبد الرحمن بن ابراهيم الشاعر ، مواقع التواصل الاجتماعي والسلوك الانساني ، ط ، ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2015م ، ص 63
(25) https://www. Wikipedia./politics في يوم السبت المواقف 4/2/2023م
(26) https://www.aljazeera.net/politics/2019/6/10 يوم السبت المواقف 4/2/2023م
(27) الجزيرة نت ، الخرطوم ، يوم الجمعة المواقف 9/2/2023م ، الساعة العاشرة صباحا
(28) الجزيرة نت ، الخرطوم ، يوم الجمعة المواقف 9/2/2023م ، الساعة العاشرة صباحا
(29) www.aljazeera.net. مؤارشف من الأصل في 09-06-2019. اطلع عليه بتاريخ 11-02-2023.
(30) Arabic.chh.com ,https;// ,east ,middle . article l28/7/2019 31 -
(31) دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN)--
(32) الجزيرة نت 9/6/ 2019 www.aljaeera.net // https ,politics

أثر الوعي المعلوماتي في مواجهة التضليل الإعلامي (مقاربة مفاهيمية)

د. الحاج سالم مصطفى

مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية
جامعة أم درمان الأهلية

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم مقاربة مفاهيمية للمعلومات ودور الوعي المعلوماتي في التصدي للتضليل الإعلامي وأساليبه. استعرضت الورقة مجريات التحول السياسي في السودان خلال الفترات الانتقالية التي شهدتها البلاد وما اكتنفها من تعثر بسبب الكثير من الإشكاليات الهيكلية والبنيوية، ويعتقد مقدم الورقة أن من بين هذه الإشكاليات دور الإعلام كأحد العوامل التي ساهمت في هذا التعثر والفشل كما ناقشت مفهوم المعلومات ودوره في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والحاجة إلى استحداث برامج للوعي المعلوماتي لمواجهة آثاره السلبية إضافة إلى أهداف التضليل الإعلامي وأساليبه عبر الوسائل المبتكرة والفاعلة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها خطورة التضليل الإعلامي في غياب برامج فاعلة وضرورة رفع قدرات المستفيدين عبر تطوير آليات رفع مستوى الوعي المعلوماتي.

الكلمات المفتاحية: أثر ، وعي معلوماتي ، تضليل إعلامي

The Influence of Information literacy in Confronting Media Disinformation: A conceptual Approach

Dr. Al-Haj Salem Mustafa Mohamed Omar Bashir Center for Sudanese Studies – Omdurman Ahlia University

Abstract

The paper aim to provide a conceptual approach to the role of information literacy in addressing media mis/disinformation. The paper reviewed the problems of political transformation in Sudan and the transitional periods that the country witnessed during the last seventy years of its history.. These periods were characterized by many structural problems, including political, economic and social constraints. The paper argued that among these problems is the role of the media as one of the factors that contributed to this failure. The paper discussed the concept of information and its role in light of the rapid technological developments and the need to develop information awareness programs to counter its negative effects. The paper dealt with the objectives of

media misinformation, methods and the role of information literacy in confronting it. The paper concluded by stressing the grave danger of media misinformation as one of the factors that lead to stumbling in the political transition. The study suggested some methods, mechanisms and strategies that may contribute positively in confronting it.

Keywords: Impact , Media Disinformation ,information literacy.

مقدمة:

شهد السودان ومنذ عام 1953 خمس فترات انتقالية، (1956-1954، 1965-1964، 1986-1985، 2005-2011، 2019-2022) وقد صاحبت هذه الفترات إشكاليات كثيرة تتمثل في بعض السمات الهيكلية مثل التفرقة بين مكونات النظام الاجتماعي، وعجز النخبة السياسية عن القيام بدورها المنوط بها في عملية الانتقال، وقد أجمل البروفيسور عطا البطحاني كل هذه الإشكاليات فما سماه بـ «متلازمة Syndrome اقتصاد غير إنتاجي ومؤسسات سياسية واقتصادية وثقافية تقليدية».[1]

لعل من أهم ميزات الفترة الانتقالية الحالية رغم ما شابها من قصور ومعوقات أن قوامها الأساسي يتكون من الفئات الأكثر ديناميكية وفاعلية في المجتمع وهما فئة الشباب والنساء، ويتمثل ذلك على مستوى الفاعلية اليومية (المليونيات، المخاطبات الجماهيرية.. الخ)، بينما تولت الأحزاب السياسية والتجمعات المهنية مسائل التنظيم والإدارة والتفاوض.

لم يقتصر هذا الحراك على المستوى المركزي فحسب بل شمل كذلك الأطراف والهوامش الإقليمية وامتد أثره حتى على المستوى الإقليمي والدولي، علاوة على ما خلقه من إسهام في المنتوج الفني والثقافي والاجتماعي.[2]

جاء الانتقال الأخير بعد فترة من الحكم الشمولي الذي امتد لفترة ثلاثين عاماً، استطاع فيها النظام الديكتاتوري البائد البقاء بسبب مجموعة من الاستراتيجيات في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالأخص في المجالات الثقافية والتربوية (مثل نظام التعليم العام) الذي شهد تدهور كل المقومات الأساسية وكانت النتيجة هذه الأعداد المهولة من الفاقد التربوي من ذوي المستويات العلمية والثقافية المتدنية، وكذلك انهيار البنيات الأساسية للتعليم العالي بصفة أخص (تأهيل الأساتذة والمعينات العلمية من معامل وورش وقاعات ومكتبات بالإضافة إلى الهجرات المتزايدة للأساتذة الأكفاء من ذوي التأهيل الممتاز. وفي مجال الإعلام- وهو موضوع هذه الورقة- فإن النظام السابق حارب المبدعين من الكُتَّاب ومنع أعمالهم الأدبية من التداول وأعمل فيها سيف الرقابة وحظر ممارسة العمل الإعلامي لغير الموالين والأتباع في مؤسسات الإعلام الحكومية، كما فتح المجال واسعاً بمنح التراخيص الإعلامية لإصدار الصحف والإذاعات والقنوات التلفزيونية ومواقع الانترنت الإخبارية للموالين والتي ظلت تدافع عن النظام حتى ما بعد سقوطه وذلك بممارسة الكثير من التضليل ونشر الأخبار والتحليلات الكاذبة/ الوهمية والتبريرية.

يمكن الزعم هنا أن أحد الإشكاليات التي صاحبت الانتقال ضمن الإشكاليات الأخرى التي أشرنا إليها –والتي لم تحظ بدراسات كافية- هو دور وسائل الإعلام والمعلومات في فشل وتعثر الفترات الانتقالية وقد تبين ذلك بوضوح في فترتي الانتقال الأخيرتين (1986-1985 والحالية 2019) وما ظللنا نشاهده ونقرأه في

تشويه وتأليب وحشد الرأي العام ضد عمليات الانتقال الديمقراطي وقد تفاقمت هذه الإشكالية مؤخراً بازدياد استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وازدياد جرائم المعلوماتية وفوضى تنظيم الاتصالات بالبلاد.

مشكلة البحث:

لم يكن السودان بمنأى من التطور الهائل لتقنيات الاتصال في العالم خلال السنوات الأخيرة فقد كان هناك بالفعل وما زال وجود معقول لشبكة الاتصالات وازدياد استخدام تطبيقاتها المختلفة في شتى المجالات وعلى نطاق واسع كما ازدادت بصورة كبيرة نسبة اقتناء الهواتف النقالة الذكية بالبلاد، وفي ظل غياب وسائل إعلام فاعلة وجاذبة وبرامج إعلامية تنويرية عن مطلوبات التحول الديمقراطي يلجأ المواطنون وبخاصة الفئات الشبابية والفئات الأكثر اهتماماً بالشأن السياسي إلى وسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة للحصول على المعلومات والتحليلات السياسية دون إدراك لمدى مصداقيتها، فالبعض يعتقدون بصحة كل ما ورد فيها لعدم مقدرتهم أو امتلاكهم لوسائل التحقق والتمييز من المعلومات الصحيحة وتلك الكاذبة/ الوهمية/ المضللة/ المزيفة مما يساهم في المزيد من عدم الاستقرار والاضطراب السياسي.

أهداف البحث:

تحاول هذه الورقة تقديم مقاربة نظرية مفاهيمية لمدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على التحول الديمقراطي، وذلك باستعراض ومناقشة وتحليل بعض المفاهيم المرتبطة بالتضليل الإعلامي وأساليبه وأهمية الوعي المعلوماتي وطرقه في معالجة ظاهرة المعلومات المضللة في وسائل التواصل الاجتماعي كما تهدف الورقة إلى تقديم بعض المقترحات والحلول الممكنة لهذه الظاهرة السالبة ومن دون المساس بحرية التدفق الحر للمعلومات، وحرية التعبير في مجتمع ديمقراطي.

منهج البحث:

تستهدي هذه الورقة وبصورة عامة بمنهج تحليل المحتوى Content analysis، ويهدف هذا المنهج في أساسه إلى تحليل العمليات التي تجري على محتوى معين لمعرفة وتقدير مدى تأثيره على الآخرين أو نسبة تحقيقه للأهداف التي صُنع من أجلها هذا المحتوى(3) كما يقوم المنهج في نفس الوقت بدراسة الآليات والطرق التي تم من خلالها صناعة هذا المحتوى[4]. وترى Haggar (2020) أن تحليل المحتوى يعني ببساطة المنهج المتبع لتحليل البيانات النصية أو المشاهدة[5]. لا يهدف استخدام هذا المنهج في هذه الورقة إلى تقديم تفسيرً كميً لبلورة الرأي العام وإنما تم استخدامه لتقديم إفادة استطلاعية عن مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الرأي العام في المجال السياسي. أما دراسة الرأي العام وهو هدف يقع خارج نطاق هذه الدراسة فإن هناك متغيرات كثيرة وعوامل شتى في تكوينه وصياغته مثل المصلحة الذاتية واتجاهات الفرد النفسية والدينية والثقافية ، كما يتأثر بالجماعات المرجعية التي ينتمي إليها مثل العائلة والحزب والمجتمع المحلي والجامعة بالإضافة بالطبع إلى تأثره بعوامل القيادة بوسائل الإعلام الجماهيرية.[6]

استخدمت الورقة أدوات التواصل الاجتماعي المتاحة على النت عبر الهاتف النقال باعتباره الأداة الأكثر استخداماً وذلك من أجل الحصول على بعض المؤشرات التي ربما تساعد في بناء إطار مفاهيمي لمدى تأثير هذه الوسائل على التحول الديمقراطي.

طبيعة المعلومات والمعرفة:

ليس هناك اتفاق عام حول ماهية المعلومات، فالبعض يرى أنها البيانات التي تمت معالجتها بحيث أصبحت ذات معنى وباتت مرتبطة بسياق معين[7] بينما يرى Mason (1995) أن المعلومات هي الوسيلة الرمزية التي يمكن بها لأحد العقول أن يؤثر في عقل آخر[8] ومن الجدير بالملاحظة أن هذا التعريف يركز بشكل أكبر على جانب المعلومات باعتبارها جزءً من عملية الاتصال، ويذهب مايكل هيل في منحى آخر بربط المعلومات بالمعرفة فيقول إن المعرفة هي معلومات عولجت بالبصيرة لتصبح فهماً.[9]

تولدت تعابير ومفاهيم كثيرة ارتبطت بالمعلومات مثل عصر المعلومات، اقتصاد المعلومات، إدارة المعلومات، سياسة المعلومات، تقنية المعلومات، نقل المعلومات.

هناك من يقول إن المعلومات هي سلطة Information is power ويقصدون بذلك عادة الهيمنة السياسة أو السلطة السياسية أو الهيمنة على الآخرين.[10] وإذا كانت مصداقية المعلومات عاملاً حاسماً في هذه التعريفات فسيبقى من الضروري التأكد من هذه المعلومات بصورة علمية، ومن أسف أن الناس وحتى المتميزون منهم قد يتلاعبون بالمعلومات ومن هنا تأتي أهمية الوعي المعلوماتي لتجنب هذا التلاعب أو ما يعرف بالتضليل المعلوماتي. وفي هذا السياق ينبغي التفرقة بين المعلومات الحقيقية والمعلومات الزائفة والمعلومات المضللة، فالمعلومات الزائفة هي المعلومات الخاطئة التي تنشر حول موضوع ما وتقدم بصورة ناقصة للتشويه وتضليل الحقيقة، بينما يمكن تعريف المعلومات المضللة بأنها تلك المعلومات التي يتم صياغتها بشكل خاطئ وعن قصد لإيهام المتلقي وخداعه بغرض تحقيق أهداف معينة.

الوعي المعلوماتي:

يمكن تعريف الوعي المعلوماتي بأنّه مجموعة من القدرات المتكاملة التي شمل الاكتشاف العكسي للمعلومات وفهم كيفية إنتاج المعلومات وتقييمها واستخدام المعلومات في تكوين معرفة جديدة والمشاركة أخلاقياً في المجتمع[11] أما الأمية المعلوماتية فيعرفها منتدى الولايات المتحدة الوطني لمحو الأمية المعلوماتية بأنها معرفة القراءة والكتابة بالمعلومات والقدرة الفائقة على معرفة ما إذا كانت هناك حاجة إلى المعلومات لنتمكن من تحديد تلك المعلومات وتحديد مواقعها وتصحيحها باستمرار لمواجهة التحديات والقضايا الأخرى.[12] وفي السنوات الأخيرة غيرّت بعض المنظمات تعريفها لمفهوم الوعي المعلوماتي ليعكس الاهتمام المتزايد والقلق الشديد من الأخبار المضللة والكاذبة والوهمية فاليونسكو مثلاً أضافت للمفهوم ليشمل إضاءات حول المواطنة والديمقراطية وقوة المعلومات والمعلومات المضللة وأثرها في حياتنا اليومية فحيث تشمل هذه المفاهيم التعليم المستمر مدى الحياة وتوسيع دائرة الوعي المعلوماتي لآفاق ما بعد الأكاديميا بإلقاء الضوء إلى الحاجة إلى الوعي المعلوماتي لكل أفراد المجتمع استخدم مصطلح جديد هو الوعي الإعلامي Media Literacy ليكون مظلة تغطي العديد من أنواع الوعي (الوعي المعلوماتي، الوعي الإعلامي، الوعي الرقمي..)[13] وتتخذ الأمم المتحدة منحاً مهماً يعني بأهمية الوعي المعلوماتي ففى عام 2021 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاحتفال بأسبوع الدراية الإعلامية والمعلوماتية[14] وقد أشار هذا الإعلان إلى الحاجة إلى نشر معلومات واقعية وآنية وهادفة وواضحة وميسورة ومتعددة اللغات وقائمة على أساس علمي، كم تضمن قرار الجمعية العامة ضرورة وجود قدرات على المعالجة الجزئية للفجوة الرقمية الكبيرة والتفاوت

الكبير في البيانات الموجودة داخل البلدان وفي ما بينها وذلك بهدف تحسين كفاءات الأفراد في البحث عن المعلومات والحصول عليها ونقلها في الفضاء الرقمي وبهذا المفهوم فإن الوعي المعلوماتي أو الدراية الإعلامية والمعلوماتية بحسب الأمم المتحدة تجيب على العديد من الأسئلة مثل كيفية الحصول على المعلومات والبحث عنها وتقييمها بصورة نقدية واستخدام المضامين والإسهام في إنتاجها بحكمة عبر شبكة الانترنت أو الوسائل الأخرى لتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان والسلام وحرية التعبير والانتفاع بالمعلومات.

وسائل (شبكات التواصل الاجتماعي) Social Media:

يمكن تعريف مواقع أو شبكات أو وسائل التواصل الاجتماعي بأنها الأساليب التي يُنشئ من خلالها المستخدم حساباً الكترونياً يستطيع من خلاله التواصل عبر شبكة الانترنت مع الآخرين الكترونياً وذلك بالمشاركة في المعلومات والأفكار والآراء والرسائل وغير ذلك من المحتوى المدوّن والصوتي والمرئي من أبرز هذه الشبكات أو المنصات whatsap، Facebook، Twitter، Instagram، Snapchat، Yaulube أو المنصات المهنية مثل Linkedin وشبكات التدوين الاجتماعي.

كما يمكن تعريفها بأنها التطبيقات والمواقع الالكترونية التي تستخدم للتواصل مع الآخرين ونشر المعلومات عبر الشبكة العالمية من خلال أجهزة الكومبيوتر أو الهواتف المحمول والأجهزة اللوحية.[15] وفي ضوء تنامي دور وسائل التواصل الاجتماعي لم تعد تلك الوسائل مجرد أداة للتواصل بين الأفراد بل أضحت أداة في التأثير على الأفكار والتوجهات وخلق الرأي العام والسيطرة على سلوكيات البشر في كل أرجاء العالم مما يستدعي دراسة هذا الانتشار وخاصة ما يترتب عليه من استخدامات غير اخلاقية وغير قانونية في كثير من الأحيان والتي تسهم في نشر الشائعات والأكاذيب وتغيير معتقدات المواطنين مما يهدد السلام الاجتماعي وتسميم الأجواء السياسية وإعاقة مسار التحول الديمقراطي الذي تمر به البلاد في هذه الفترة الحرجة من تاريخها، والحال كذلك يمكن طرح العديد من الأسئلة المتصلة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي فهل يزيد الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي الثقة في مصداقيتها؟ أم أن هذا الاستخدام المكثف يقلل من وسائل التحقق؟ وهل الاستخدام المكثف يقلل من القدرة على التعرف على المعلومات الكاذبة والوهمية والمضللة؟

في هذا الصدد أجرى المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية بمصر (دراية)[16] دراسة تبرز العديد من المؤشرات الإحصائية المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي واستخدامها فقد ورد أن هناك 4.75 مليار مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي أي (59 %) من سكان العالم ويستخدم 5.34 مليار شخص حول العالم الهواتف المحمولة وهو ما يشكل نسبة 66.6 % ومن بين هؤلاء يستخدم 96 % منهم الهواتف المحمولة في التواصل الاجتماعي. وبحسب الإحصائيات فقد جاءت نسب استخدام الانترنت عالمياً على النحو التالي على المستوى الأفريقي 64 % في شمال أفريقيا، 62 % في جنوب أفريقيا، 26 % في شرق أفريقيا. ويقضي الأفراد من ذوي الفئة العمرية بين 24-16 حوالي 7 ساعات و54 دقيقة، بينما جاء متوسط الوقت الذي يقضيه الفرد من الفئات العمرية 34-25 7 ساعات و13 دقيقة و6 ساعات و32 دقيقة للفئات بين 44-35 و6 ساعات و7 دقائق للفئة من 54-45 و5 ساعات و40 دقيقة للفئات من ذوي الأعمار التي تتراوح بين 64-55.

جاءت مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً في جميع أنحاء العالم بالترتيب الأتي:

– فيسبوك	مليار و936 مليون مستخدم2
– اليوتيوب	مليار 476 مليون مستخدم2
– الواتس آب	مليار2
– اسنتجرام	مليار 442 مليون
– تيك توك	مليار و23 مليون مستخدم
– فيسبوك	مليار مستخدم

ونظراً لغياب الدراسات الموثقة والإحصاءات الخاصة في السودان، إلا أن واقع الحال لا يبعد كثيراً عن المعدلات العالمية فهناك بالفعل انتشار معقول لاستخدام السودانيين لوسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الرغم من الايجابيات الكثيرة للاستخدام إلا أنَّ تبعات التواصل الاجتماعي أتاحت الفرصة في نفس الوقت لانتشار الشائعات وخلق البلبلة نظراً لما تتمتع به من جمهور عريض وسرعة النشر وسهولة الاستخدام، علاوة على انتشار واستخدام أجهزة الهاتف المحمول الذكية وهي الأداة الأكثر استخداماً في السودان لتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي.

الوعي المعلوماتي والتضليل الإعلامي:

يعرّف الدكتور فريد حاتم التضليل الإعلامي بأنه معلومات كاذبة مقصودة، تشمل إعادة توجيهها والتلاعب بالوعي والتحكم به كذلك وتنويه أحد ما عن طريق تقديم معلومات ناقصة أو كاملة لكن غير مفيدة وتحريف جزء منه في الوقت نفسه[17] ويرى محمد مسلم العيدو أن التضليل الإعلامي يعني توضيح قسم من الحقيقة أو البناء الخاطئ عن أحداث حقيقية وواضحة وموثقة بهدف الوصول إلى تحقيق هدف هذا البناء الخاطئ في الأفكار أو الخلط بين عدة مفاهيم.[18] وتتنوع أساليب التضليل الإعلامي وتتعدد طرقه وبنظرة سريعة للأدبيات التي كتبت عن الموضوع وتجربة الباحث فإن هذه الأساليب يمكن إجمالها في الأتي (أنظر مثلاً): أنظر مثلاً عباس بانجواني[19] و Ahsam, M et.al (2019).[20]

- تشويه المعلومات.
- التجاهل الإعلامي.
- بث الشائعات.
- الكذب والاختلاف.
- إخفاء الحقائق.
- التهويل والتضخيم.
- نسبة المعلومات إلى مصادر المجهولة
- الاستهداف الشخصي
- إخراج التصريحات والآراء من سياقها.
- التلاعب بالصور والفيديوهات، وإعادة نشرها.
- القوالب الفكاهية

- نشر الأخبار القديمة وإعطاء صفة المعاصرة وإخراجها من مضامينها.
- الطمس والإدماج.
- التحيز المقصود أو غير المقصود وذلك بإيجاز عرضها والبشارة أو بدافع أحداث أو الرغبة في التأثير وإحداث الأثر المطلوب.

لقد أدت سهولة الاتصالات إلى خلق مفهوم المجتمع العالمي فالمعلومات لا تحتاج إلى إجراءات لعبور الحدود القومية فمنذ أيام الحرب العالمية الثانية والإذاعات توجه إلى الدول المعادية، ومن الصحيح أن هذه الدول كانت تقوم بالتشويش على تلك الإذاعات خشية تأثر شعوبها بالدعاية المعادية غير أن هذه الجهود كانت عديمة الجدوى في أغلب الحالات[21] وعلى الرغم من ذلك فقد ساهمت أجهزة الراديو والتلفزيون في العقد الأخير من القرن الماضي في انهيار الكثير من الأنظمة القمعية مثل النظام السوفيتي السابق وذلك عن طريق تمكين شعوب هذه الأنظمة من الحصول على المعلومات ومقارنة الموقف في بلادهم بالمواقف في الدول الأخرى. وإذا كانت هذه هي بعض الأساليب المتبعة في التضليل الإعلامي فما هي أهدافه؟

انتبه الكاتب الأمريكي هربرت شيللر قبل ما يزيد عن الخمسين عاماً إلى الأهداف وراء التضليل الإعلامي والتلاعب بالعقول عبر الميديا رغماً عن غياب وسائل الاتصال الحديثة آنذاك وأجمل هذه الأهداف في التالي:

- السلبية: نقل السلبية إلى الأفراد ومن ثم نقلها إلى الجماعات.
- تفريغ الانفعالات.
- توجيه الثقافة إلى أفكار معينة.
- قلب الصورة بحيث بصبح الضحية مجرماً والمجرم ضحية.
- تعتيم الحقائق.
- خلق البلبلة لدى الرأي العام خلال نشر معلومات متضاربة
- بث الذعر ومحاولة إيجاد البدائل
- التكرار
- السخرية
- الإيهام بالوجود في مسرح الحدث
- الأسبقية في نشر الأخبار.[22]

وفي الآونة الأخيرة ازدادت أهداف ووتيرة التضليل الإعلامي بانتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت وبخاصة في المجال السياسي، فقد فتح هذا التطور التقني المجال واسعاً لانتشار المنصات الإعلامية وازدياد عددها وسهولة الوصول إليها وخلق محتوى كبير، ومن هذا ما يكون محتوي سياسياً له أجندته الخاصة أو لأهداف ترويجية أو عبثية، ومنها ما يتضمن بعض الأخطاء المقصودة وغير المقصودة مما يسبب تضليلاً وضرراً كبيراً، فصرنا نسمع عبارات مثل الذباب الالكتروني، الدجاج (الجداد) الالكتروني، كتائب الظل الالكترونية، كتيبة الجهاد الالكتروني... وفي هذه المرة تغيرت الأهداف لتشمل:

- إثارة النعرات العنصرية.
- نشر خطاب الكراهية
- التشويش على المسار الديمقراطي
- نشر الغثاثة والهاء الناس عن قضاياهم الأساسية مثل التستر على الفشل في السياسات الداخلية والخارجية وعجز الدولة عن توفير الحاجات الأساسية للمواطنين والتغطية على الأوضاع المعيشية الصعبة أو إخفاء جرائم معينة مثل القتل خارج القانون والفساد.

لقد أدى انتشار تطبيقات التواصل الاجتماعي التي تعتمد على مشاركة المستخدمين في إنشاء المحتوى إلى خلق مجتمعات افتراضية متكاملة العلاقات ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في جانبها الإيجابي في دعم حرية المعلومات ونشرها وإتاحتها للجميع ويلجأ الناس إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لما تتسم به من قابلية وتفاعلية وحداثة وسهولة الوصول إليها أما من الجانب السلبي فقد أدى انتشارها إلى انتشار ظاهرة التضليل الإعلامي وازدياد وتيرة نشر الأخبار غير الحقيقية بحيث يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي بما تعرضه من صور وفيديوهات ونصوص يتحكم فيها الحاسوب حذفاً أو إضافة لتوضيح أو تشويه المحتوى.

وسائل محاربة التضليل الإعلامي:

هنالك العديد من الوسائل والتقنيات للحد من خطورة اساليب التضليل الاعلامي نذكر منها ما يلي:

- البحث والتدقيق عن دوافع التضليل الإعلامي.
- عدم تبني آراء ومواقف بناء على ما نشر في وسائل التواصل الاجتماعي.
- الاستعلام عن هوية الوسيلة الإعلامية والأفراد أو الجهات التي تقف وراءها.
- خلفية المدوّن أو الإعلامي ناشر الخبر.
- التدقيق في الصور المصاحبة والمقاطع المصوّرة حيث أن التلاعب وفبركة المصادر بات أمراً شائعاً.
- تحسين نوعية التعليم.
- التدريب على مهارات الوعي المعلوماتي وكيفية البحث عن المعلومات وتقييمها.
- تفعيل دور الأجهزة الرسمية في الرد على التضليل الإعلامي.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع الدولي في التوعية بمخاطر التضليل الإعلامي على التحول الديمقراطي.
- وفي الجانب العملي يجب أن تتوفر عدة عوامل أجملها عمار يحي(23)في نقاط منها:
- التحلي بالشك فليس كل ما ينشر هو خبر صحيح.
- الانتباه للأجندات الحفية.
- قارن مع طرف آخر ولا تغتر بالعناوين.
- ضرورة احترام التخصص (الخبراء الاستراتيجيون؟؟؟؟)
- أما من النواحي التقنية والفنية فترى Rubin (2019)(24)استخدام مهارات الذكاء الصناعي للتعرف على الأخبار الوهمية والصور والفيديوهات المضللة مثل

- التحقق من استخدام اللغة الطبيعية واللوغريثمات لتحليل وتفسير مستوى اعتمادية المحتوى.
- بناء الثقة والاعتمادية باستخدام التقنيات الحديثة مثل Blockchain للوصول إلى مصادر المعلومات الزائفة.
- ومع كل هذه الإرشادات والنصائح والسبل لمكافحة التضليل الإعلامي تتساءل هذه الورقة عن صواب تقييد حرية توزيع أو نشر المعلومات المضللة؟

إن القوانين التي تغطي في هذه الحالات هي قوانين التشهير والقذف، ومع هذه القوانين يمكن أن تحدث بعض الانتهاكات، أما إلحاق الضرر بالأمة جمعاء فتغطية قوانين الأمن القومي.

الخلاصة:

من خلال استعراض مفاهيم الانتقال السياسي والمعلومات والوعي المعلوماتي والتضليل الإعلامي تخلص هذه الورقة الي الاتي:

1. ازدياد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي عبر وسائط الاتصال وبالأخص الهاتف النقال وهي الأداة الأكثر استخداما مما يزيد من احتمالية ازدياد وتيرة التضليل الإعلامي.
2. هناك ضعف واضح في مستوي الوعي المعلوماتي لدي الفئات الأكثر استخداما لوسائل التواصل الاجتماعي وهي فئة الشباب ويعزي ذلك الي ضعف تقديم برامج إرشادية عن خطورة التضليل الإعلامي واساليبه وطرق تجنبه.
3. الغياب الواضح لأجهزة الدولة الرسمية في التوعية المعلوماتية وفي تفعيل القوانين الخاصة بالنشر.
4. وبناء على ذلك توصي الورقة بالتالي

1. رفع مستوي الوعي المعلوماتي لدي كافة المواطنين وبخاصة الفئات الأكثر استخداما لوسائل التواصل الاجتماعي.
2. تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالنشر وحقوق الملكية الفكرية وجرائم المعلوماتية.

المصادر والمراجع:

(1) عطا الحسن البطحاني إشكالية الانتقال السياسي في السودان: مدخل تحليلي. الخرطوم، المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني. ص 7.

(2) عبد الرحيم بلال: إشكالية الانتقال السياسي: قراءة أولى في: عطا الحسن البطحاني، نفس المصدر ص8.

(3) محمد سرحان علي المحمودي (2019) مناهج البحث العلمي، ط3، صنعاء، دار الكتب، ص 64.

(4) تحليل المحتوى: مفهومة، أهميته، فوائده، خصائصه وأهدافه، استرجاع 5 فبراير 2023 من:

(5) https//www. eskelah. Com

(6) (Haggar E(2020) fighting fake news: Exploring George Orwell's relationship to information literacy. J o-6 Documentation. Vol 76 (5) p

(7) أحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ط3. بيروت، دار الطليعة ص 148

(8) جاسم محمد جرجس وصباح محمد حكو (د. ت) مقدمة في علم المكتبات والمعلومات صنعاء، د.ن ص 7.

(9) Mason, R.O. (1998) Ethics of Information management. London, sage, p35

(10) مايكل هيل (2004) أثر المعلومات في المجتمع: دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها. أبوظبي، مركز الأمارات للدراسات الإستراتيجية ص 24

(11) مايكل هيل، مصدر سابق ص 39.

(12) خلدون محمد الدويري وآخرون (2019) قياس مدى الوعي المعلوماتي لدى المستفيدين من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ع57 ص 5.

(13) عاصم محمد إبراهيم غندورة (2019) انترنت الأشياء ودوره في نشر الوعي المعلوماتي. الملتقى العلمي الدولي المعاصر للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية والإدارية والطبيعية، اسطنبول 31-30 ديسمبر 2019.

(14) نشر في: شبكة المؤتمرات العربية. استرجاع 1/2/2023 من htte: //arab. Kmshare. net

(15) ( ) 15 - Hagger. Eمصدر سابق ص 902

(16) - 16 الأسبوع العالمي للدراسة الإعلامية والمعلوماتية. استرجاع 5/2، 2023 من www. Un.org

(17) Mathew Hudson what is social Media استرجاع 8/2/2023 من: www. Thebalancesmb. Com

(18) المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية (دراية) مؤشرات شبكات التواصل الاجتماعي عالمياً ومحلياً وتأثيرها على الأمن القومي استرجاع 1/2/2023 من www. Draya. Eg/org/2

(19) فريد حاتم الشحف 2015 الدعاية والتضليل الإعلامي القاهرة، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ص 12

(20) محمد مسلم العيدو، استرجاع 5/2/2032 من https// www. Annajah. net

(21) عباس بانجواني www. Alguds. Con uk استرجاع 7/2/2023

(22) Ahsam, M et.al (2019) Rumors delection verification and controlling mechanisms in online social networkes on line social network and media vol 14 p10050

(23) مايكل هيل، مصدر سابق.

(24) هربرت شيللر (1999) المتلاعبون بالعقول ط2 ترجمة عبد السلام رضوان. سلسلة عالم المعرفة الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

(25) عمار يحي (2018) تسع مهارات تجنبك تضليل وسائل الإعلام استرجاع 7/2/2023 من aljazera, net

(26) Victoria rubin (2019) Disin formation and misinformation triangle: Conceptual modle causal factors and interventions. Jourral of documentation. Vol 75 (5) p1013. 1034

دور الناشطين السودانيين في شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية بمخاطر التضليل الإعلامي ضد ثورة ديسمبر 2018م دراسة استطلاعية لعينة من الناشطين على الفيسبوك الفترة من 2018م – 2022م

د.الوليد محمد عبد الله عثمان

أستاذ مساعد: كلية الإعلام – قسم العلاقات العامة والإعلان جامعة الجزيرة

المستخلص:

ركزت الدراسة على فاعلية الناشطين السودانيين على شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) في توضيح المعلومات الخاطئة والمفبركة للتوعية بمخاطر انتشار الأخبار المضللة والمشاهد الغير مكتمله التي تم استخدامها في سياق ثورة ديسمبر 2018، وهدفت الدراسة للتعرف على مجموعات الناشطين السودانيين الفاعلة في التصدي للتضليل الإعلامي الذي استهدف الثورة. ومن أهم نتائج الدراسة: فاعلية الناشطين السودانيين على الفيسبوك في توعية الجمهور بخطورة المحتوى الخاطئ والمضلل الذي يسخر من الثورة ويقلل من أهميتها بنسبة 89.5 %، وإن أكثر أساليب التضليل التي استخدمت ضد ثورة ديسمبر أسلوب التخوين والتقليل من شأن الثورة بنسبة 33.75 %، وإن أكثر أشكال المحتويات المضللة والمفبركة التي استهدفت الثورة هي النصوص 80 %.

ومن أبرز توصيات الدراسة: توظيف المجموعات السودانية على الفيسبوك لتوضيح أساليب وأشكال التضليل الإعلامي، للتوعية بالمخاطر التي تتعرض لها الثورة، وضرورة التدقيق والتحقق من المحتوى المعروض على الفيسبوك، والتأكد من صحته قبل التفاعل معه، ويجب أن نبتعد عن التطرف والمغالاة والاساءات والتجريح والنقاش الحاد عند التعامل مع المحتويات الملفقة والمضللة التي تستهدف الثورة.

الكلمات المفتاحية: الناشطون السودانيون، شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك)، زيادة التوعية، مخاطر التضليل الإعلامي، ثورة ديسمبر 2018.

The role of Sudanese activists in social networks sites in raising awareness of the dangers of media misinformation against the December 2018 revolution

An exploratory study of a sample of activists on Facebook from 2018 to 2022

Prepared by: Dr. Elwaleed Mohammed Abdallah Oman Assistant Professor: Faculty of Information - Department of Public Relations And Advertisement - University of Gezira

Abstract:

The study focused on the effectiveness of Sudanese activists in social networks (Facebook) in clarifying and misinformation and fabri-

cation to raise awareness of the dangers of the spread of misleading news and incomplete scenes that were used in the context of the December 2018 revolution, the study aimed identify Sudanese activists groups active in countering disinformation that targeted the revolution. Among the most important results of the study: the effectiveness of Sudanese activists on Facebook in educating the public about the danger of false and misleading content that mocks the revolution and reduces its importance by % 89.5 , The most disinformation method used against the December revolution was the treason and belittling the revolution, the most misleading and fabricated forms of content that targeted the revolution are texts 80 % Among the most prominent recommendations of the study: Employing Facebook groups for Sudanese to clarify the methods of forms of media disinformation to raise awareness of the dangers that the revolution is exposed, the need to check the contents displayed on Facebook, and make sure that they are correct before interacting with it. We must stay away from Extremism exaggeration, abuse, defamation, and sharp discussion when dealing with Fabricated and misleading contents that target the revolution.

Keywords: Sudanese activists, social networks "Facebook", raising awareness, the dangers of media misinformation, the December 2018 revolution.

الإطار/ المنهجي للدراسة:

المقدمة:

إن تطور تكنولوجيا الاتصالات ونظم المعلومات أحدث نقلة قفزت بالاتصال إلى آفاق غير مسبوقة وأعطى مستخدميه فرصاً كبرى للتأثير، وأصبح الاتصال عملية ليس لها بداية أو نهاية أو تسلسل مفترض للأحداث، وليس فيه أشياء ثابتة ومستقلة عن الأشياء الأخرى، وإن جميع العناصر تتفاعل، وأن ثمّة علاقات ديناميكية قائمة بين هذه العناصر، تربطها وتحدد شكل الظاهرة ونتائجها.[1]

كما أفرز عصر تكنولوجيا المعلومات، نمطاً إعلامياً حديثاً يختلف في مفهومه وسماته، وخصائصه، ووسائله، عن الأنماط الإعلامية السابقة، كما يختلف في تأثيراته الإعلامية والسياسية والثقافية والتربوية الواسعة النطاق، لدرجة أطلق فيها بعضهم على هذا العصر الإعلام الحديث.[2]

فتحولت تقنيات الاتصال الرقمية الحديثة إلى سلاح جديد يضاف إلى مكانيات الشعوب التي وجدت في الإعلام الجديد منابر حقيقية للتعبير عن آرائها وترجمة الرأي العام إلى أفعال ملموسة على صعيد الواقع حيث تيسر الحصول على المعلومات بلحظتها، وتوفر الدليل بالصورة الآنية والصوت فلم يعد الإعلام يحتاج إلى معدات معقدة وأجهزة ثقيلة واستديوهات مجهزة، لأن ما يفعله الهاتف النقال والكاميرا الرقمية

الحديثة عالية الجودة يضاهي أفضل النوعيات الفنية.[3] ولذلك بدأت الرغبة في السيطرة على أفكار الجماهير واحتواء سلوكياتهم وأفعالهم، تظهر مع بداية ثورة ديسمبر 2018 بتقنيات اتصال إلكتروني متطورة تعمل على التعتيم على الثورة، وقطع التواصل بين الثوار، وأيضاً من خلال تقديم بعض الأخبار غير الصحيحة، وفبركة المعلومات للتأثير على آراء مؤيدي الثورة. وأصبحت عملية التضليل الإعلامي أمراً واقعاً في شبكات التواصل الاجتماعي عن طريق تشويه الحقائق وتقديم معلومات خاطئة وأخبار مضللة تستهدف الثورة، ولذلك يسعى الباحث لمعرفة دور الناشطين السودانيين على شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك في توعية الجماهير بخطورة انتشار الأخبار المفبركة والمعلومات المضللة، واستخدامها في سايق ثورة ديسمبر، وفاعلية استغلال الناشطين السودانيين لهذه الشبكات للتعبير عن آرائهم والدفاع عنها لإسماع أصواتهم، مما يوضح عملية تلفيق الأخبار وتشويه المحتوى الذي يستهدف الثورة.

مشكلة الدراسة:

أحدث الفيسبوك طفرة في عملية نقل وإنتاج المعلومات المختلفة، بشكل فوري ومجاني وتشاركي وتفاعلي، ولعل أبرز مظاهر الفيسبوك الخدمات المتنوعة التي أتاحتها شبكة الفيسبوك للأفراد على مختلف المستويات، ومن أفضل الخدمات التي تقدمها شبكة الفيسبوك هي إنشاء منتديات للتواصل بين الناشطين والتفاعل بين بعض البعض.

فالاهتمام الكبير الذي حظيت به مجموعات الفيسبوك أدى إلى ظهور العديد من المحتويات المفبركة والخاطئة والمضللة التي تستهدف ثورة ديسمبر 2018 وتسخر منها وتقلل من أهميتها، مما أدى إلى تشويش وتضليل قطاعات عريضة من المجتمع جراء هذا المحتويات المناهضة للثورة، وهذا بدوره أدى إلى ظهور مجموعات على الفيسبوك تم إنشاؤها خصيصاً للدفاع عن الثورة مثل (تجمع المهنيين السودانيين) و(مجموعة تسقط بس) و(مجموعة حركة 27 نوفمبر) وغير من المجموعات والصفحات، التي أنشئت للدفاع عن الثورة وتوعية الثوار بخطورة انتشار المعلومات الخاطئة والأخبار المضللة التي تستهدف الثورة ، ومكنت هذه المجموعات الناشطين من التفاعل مع بعضهم البعض ومشاركة المحتوى الثوري المناهض للنظام بين شرائح واسعة من المجتمع رغم التعتيم الإعلامي الذي كان يمارس ضد الثورة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى التوعية بمخاطر التضليل الإعلام الذي مورس ضد ثورة ديسمبر، ولذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤالين المحورين التاليين:

1. إلى مدى استطاع الناشطون السودانيون على الفيسبوك التصدي للمحتوى الزائف و الملفق والمضلل الذي يستخف من الثورة وتقلل من أهميتها؟
2. ما مدى نجاح الناشطين السودانيين على الفيسبوك في تقديم محتويات توضح خطر التحريف الإعلامي الذي يقلل من شأن الثوار ويشوش على أذهانهم؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا الدراسة في اظهار فاعلية الناشطين السودانيين في التوعية بأساليب التحريف الإعلامي التي مورست ضد ثورة دسمبر، ودراسة مجموعات الناشطين السودانيين على الفيسبوك التي تعرض محتوى توعوي عن الثورة بين فئات وشرائح واسعة من المجتمع، هذا بدوره قد يقود إلى توعية المواطنين

بخطر انتشار المعلومات الخاطئة المضللة التي استخدمت في سياق ثورة ديسمبر، ويعمل الباحث على الوصول إلى الدور التوعوي الذي قام به الناشطون السودانيون على الفيسبوك لتوضيح خطر التضليل الإعلامي على ثورة ديسمبر.

أهداف الدراسة :

1. التعرف على دور الذي قام به الناشطون السودانيون في مجموعات الفيسبوك في توضيح خطورة التضليل الإعلامي على الثورة.
2. الوقوف على فاعلية الناشطين السودانيين في توعية الثوار بخطورة تلفيق المعلومات ضد الثورة.
3. التعرف على مجموعات الناشطين السودانيين الفاعلة في التصدي لمخاطر التضليل الإعلامي الذي يستهدف الثورة.

تساؤلات الدراسة:

1. إلى أي مدى نجح الناشطون السودانيون في تقديم محتويات توضح خطر التحريف الإعلامي الذي يسخر من الثورة ويقلل من أهميتها؟
2. ما مدى تمكن الناشطون السودانيون على الفيسبوك من توضيح خطر المعلومات الخاطئة والمضللة التي تستخف بالثوار وتربك عقولهم وتشوش على أذهانهم؟
3. ما مدى فاعلية الناشطين السودانيين على الفيسبوك في حشد وتحريك الثوار للمشاركة في الأنشطة الثورية رغم مخاطر التهويل والتخويف من الثورة؟
4. هل استطاع الناشطون السودانيون عبر مجموعات الفيسبوك نقل فعاليات الثورة إلى شرائح واسعة من المجتمع رغم التعتيم الإعلامي المفروض على الثورة؟
5. ما أساليب وأشكال التضليل الإعلامي التي تعرضت لها الثورة؟

منهج الدراسة وأدوات جمع معلوماتها:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق القيام بمسح عينة من مجتمع الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي هو جهود علمية منظمة للحصول على بيانات ومعلومات من عينة الدراسة ويتم بواسطته التحليل العلمي ولا يقتصر على استخدام أسلوب واحد في عملية جمع المعلومات وإنما يلجأ إلى استخدام مختلف الأساليب كالاستقصاء والملاحظة والمقابلة، هو من أهم المناهج المستخدمة في مجال الإعلام.[4]

1. الملاحظة: Observation يقصد بالملاحظة في الدراسة العلمي المشاهدة الدقيقة لظاهرة من الظواهر أو مجموعة منها بالاستعانة بأدوات وأجهزة وأساليب تتفق مع طبيعة هذه الظواهر وذلك بهدف معرفة حقائقها وخصائصها والعوامل الداخلة فيها، ويستخدم الباحث الملاحظة للوقوف على أدق التفاصيل التي لا يمكن جمعها عبر الوسائل الأخرى.[5]
2. الاستبيان[6]: Questionnaire: هو أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف استثارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية، ومقننة، لتقديم حقائق أو آراء أو أفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها، دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات.

مجتمع الدراسة:

1.المجال المكاني يتمثل في مجموعات الناشطين السودانيين على الفيسبوك.

2.المجال الزماني: في الفترة من 2022-2018 م، هي الفترة التي حددها الباحث لإجراء الدراسة والتي شهدت ثورة شعبية أدت إلى تغيير نظام الحكم في السودان من قبل الناشطين في الفيسبوك.

3.المجال البشري: يتمثل في الناشطين السودانيين على مجموعات الفيسبوك الذين سيتم إجراء الدراسة الميدانية على عينة منهم.

عينة الدراسة:

اختار الباحث العينة الحكمية التي تعتمد على أساس أفكار سابقة لسلوكيات وحدات المعاينة التي سيتم اختيارها[7]، عن طريق اختيار عينة من الناشطين السودانيين على الفيسبوك.

مفاهيم الدراسة:

1. الناشطون السودانيون: لغاً مفرها ناشط، وتعني ناشط في عملية ذو حركة[8]
2. نعني بالناشطين السودانيين في شبكات التواصل الاجتماعي: مجموعة من السودانيين على الفيسبوك، الذين يقدمون محتوى توعوي يصحح المعلومات الخاطئة التي تعرض ضد الثورة.
3. شبكات التواصل الاجتماعي[9]: يقصد بشبكات التواصل الاجتماعي طرق الاتصال الجديد في البيئة الرقمية، بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الإنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وصوت مجموعاتهم إلى العالم.
4. التوعية بالمخاطر:هي نشاط يهدف لتركيز انتباه الجماهير إلى مسألة أو قضية معينة.[10]
التضليل الإعلام[11]: هو معلومات كاذبة مقصودة، والكشف عن تسريب المعلومات وإعادة توجيه تسريبها، وتوجيه التلاعب بالوعي والتحكم فيه كذلك، وتتويه أحد ما عن طريق تقديم معلومات ناقصة، أو كاملة كلن غير مفيدة، وتحريف جزء منها نفسه.
5. الفيسبوك: هو موقع للتواصل الاجتماعي في الإنترنت صمم لربط المستخدمين مع بعضهم البعض، بحيث يتيح لهم إنشاء قاعدة لملامحهم الشخصية واتصالات مشتركة وعقد صداقة مع مستخدمين آخرين، والكتابة على حوائط أصدقائهم وإنشاء مجموعات لنشر الأحداث.[12]

ويعتبر موقع الفيسبوك من أهم مواقع شبكات الاجتماعي حيث بدأ إنشائه في فبراير عام 2004 بواسطة مارك زوكربرغ في غرفته بجامعة هارفارد، وقد كان الموقع في البداية متاحاً لطلاب جامعة هارفارد، ثم تم فتحه لطلاب الجامعات، بعده لطلاب الثانوية ولعدد محدود من الشركات، ثم أخيراً تم فتحه لأي شخص يرغب في فتح حساب.[13]

الدراسة السابقة:

1. دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي، دراسة ميدانية لحالة الحراك الشعبي في العراق على عينة من طلبة جامعات كل من الموصل والأنبار وتكريت[14]، جوهر الدراسة التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي(اليوتيوب والتويتر والفيسبوك) على

تشكيل الوعي السياسي لفئة مهمة من المجتمع العراقي، لدراسة مدى تأثير هذه الشبكات وفعاليتها في وسط المجتمع الطلابي.

2. مواقع النشر الإلكتروني ودورها في تشكيل الرأي العام دراسة وصفية تحليلية على موقع سودانيز أونلاين- الراكوبة- سونا الإخباري[15]، جوهر الدراسة مواقع النشر الإلكتروني ودورها في تشكيل الرأي العام دراسة وصفية تحليلية على موقع سودانيز أونلاين- الراكوبة- سونا الإخباري، والوقوف على الوسائل والأساليب التي تستخدمها المواقع الإلكترونية.
3. شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة تيوتر نموذجاً[16]،جوهر الدراسة التعرف على أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية القيم لدى الجامعيين، من خلال التعرف سلبياتها وايجابياتها وفعاليتها في المجتمع الطلاب.
4. تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين[17] جوهر الدراسة التعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة، من خلال معرفة تأثير هذه الشبكات على الطلاب وفعاليتها في العملية السياسية.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً / شبكات التواصل الاجتماعي:

لقد شهدت شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت إنتشارً واسعاً خلال السنوات الأخيرة، وتعددت وتنوعت محاولة تقديم العديد من الخدمات، وتحقيق مختلف الإشباعات، حيث يمكن تقسيم الشبكات التواصل الاجتماعي إلى شبكة Online وتطبيقاتها مثل الفيسبوك، وتوتير، واليوتيوب، والمدونات، الشبكات الدردشة والبريد الإلكتروني، فهي بالنسبة للإعلان تمثل المنظومة الرابعة تضاف للمنظومات الكلاسيكية الثلاث.[18]

وأصبحت شبكات الإعلام الجديد اليوم تلعب دوراً كبيراً على شبكة العنكبوتية، بل أصبحت تتعدي الفضاء الافتراضي لتدخل للواقع اليومي للملايين في كل أنحاء العالم، وذلك نظراً لانتشار الشبكات الاجتماعية التي دخلت على كل المجالات، لتتجه نحو التخصص.[19] ونعيش اليوم عصر وسائل التواصل الاجتماعي، وإن الفيسبوك وتويتر وجوجل ولينكدإن، جميعهاً أمثلة على التحول السريع في حياة الناس، التفاعلات والهويات والنقاشات والآراء، إلى ساحة جديدة يختلط فيها العام بالخاص، وإلى مشاع اجتماعي رقمي واسع، ويجري هذا التحول على نطاق واسع وغير مسبوق، لك أن تعرف أنه في الفيسبوك وحده، تجري إضافة مليون صورة يومياً، وكذلك تضاف مليون تغّريدة إلى توتير، وأربعة مليارات مشاهدة فيديو يومياً على يوتيوب.[20]

ثانياً/ الفيسبوك:Facebook:

بدأ فيسبوك كفكرة بسيطة لأحد طلبة هارفارد مارك زوكربيرج (Mark Zuckerberg) الذي أصبح فيما بعد أصغر ملياردير في العالم، فكرة زوكربيرج تقتضي إنشاء موقع إنترنت بسيط يجمع من خلاله طلبة هارفارد في شكل شبكة تعارف بغية تعزيز التواصل بين الطلبة والإبقاء على الرابط بينهم بعد التخرج، وبالفعل جسد فكرته هذه التي رأت النور في 4 فبراير 2004 ومع انطلاق الموقع حقق نجاحاً كبيراً لصبح اليوم من أهم الشبكات التواصل الاجتماعي وأكثرها استخدام على الإطلاق.[21]

وهذا ما حصل حيث اقتصر الفيسبوك في البداية على جامعة هارفارد، ثم انتشر استخدامه إلى بقية الجامعات والكليات والمدارس ثم الشركات والمؤسسات وفي العام 2006 حصل تطور في شروط استخدام هذا الموقع حيث ألغى ما كان يشترط سابقاً للمشترك بأن يمتلك حساب بريد إلكتروني صادر عن جامعة أو كلية أو مدرسة أو شركة، فأصبح بمكان أي شخص تجاوز سن الثالثة عشر ويمتلك بريد إلكتروني أن يصح عضواً في موقع الفيسبوك.[22]

ويمتاز الفيسبوك بالعديد من المميزات نذكرها فما يلي[23]:

1. الملف الشخصي: Profile: فعندما تشترك بالموقع عليك أن تنشئ ملفاً شخصياً يحتوي على معلوماتك الشخصية، صورك والأمور المفضلة لك، وكلها معلومات مفيدة من أجل سهولة التواصل مع الآخرين، كذلك يوفر معلومات للشركات التي تريد أن تعلن لك سلعها بالتحديد.
2. اضافة صديق: Add Friend : وبها يستطيع المستخدم اضافة أي صديق أو أن يبحث عن أي فرد موجود على شبكة الفيسبوك بواسطة بريد إلكتروني.
3. المجموعة: Group: تستطيع من خلال خاصية إنشاء مجموعة إلكترونية على الإنترنت أن تنشئ مجتمعاً إلكترونياً يجتمع حول قضية، سياسية كانت أم اجتماعية أم رياضية، وغيرها من المجموعات، وتستطيع جمع الاشتراك بهذه المجموعة حصرياً للعائلة والأصدقاء، أو عامة يشترك بها من هو مهتم بموضوعها.[24]
4. الرسائل: Messages: وهي من الأدوات المهمة، ومن خلالها تستطيع الاطلاع على الرسائل الواردة، وكذلك إرسال الرسائل جديدة، ورؤية التحديثات المرسلة من الصفحات والمجموعات المشترك فيها، وكذلك مشاهدة الرسائل التي قمت بإرسالها.[25]
5. لوحة الحائط: Wall: وهي عبارة عن مساحة مخصصة في صفحة الملف الشخصي لأي مستخدم بحيث تتيح للأصدقاء إرسال الرسائل المختلفة على هذا المستخدم.
6. النكز: Pokes: منها يتاح للمستخدمين إرسال نكزة إفتراضية لإثارة إنتباه بعضهم إلى بعض وهي عبارة عن إشعار يخطر المستخدم بأن أحد الأصدقاء يقوم بالترحيب به.[26]
7. الصورة: Photos: وهي الخاصية التي تمكن المستخدم من تحميل الألبومات والصور من الأجهزة الشخصية إلى الموقع وعرضها.
8. الحالة: Status: التي تتيح للمستخدمين إمكانية إبلاغ أصدقائهم بأماكنهم وما يقومون به من أعمال في الوقت الحالي.
9. التغذية الإخبارية: News Feed: التي تظهر في الصفحة الرئيسية لجميع المستخدمين، حيث تقوم بتمييز بعض البيانات، مثل التغييرات التي تحدث في الملف الشخصي، وكذلك الأحداث المرتقبة واعياد الميلاد الخاصة بأصدقاء المستخدم.
10. الهدايا: Gift: ميزة تتيح للمستخدمين إرسال هدايا إفتراضية إلى أصدقائهم تظهر على الملف الشخصي للمستخدم الذي يقوم بإرسال الهدية، وتكلف الهداية 100 دولار لكل هدية، ويمكن إرفاق رسالة شخصية.

11. السوق: Marketplace: وهو المكان أو الفسحة الإفتراضية التي تتيح للمستخدمين نشر إعلانات مبوبة مجانية.
12. الروابط: Links: الروابط أو الليكات هي عبارة عن عناوين الشبكات الإنترنت التي يتم عرضها من موقع آخر سواء موقع إخباري أو غيره على الفيسبوك، وتجود هذه الخاصية لدى عديد من الشبكات وهي Share[27].

ثالثاً / التضليل الإعلامي:

التضليل في اللغة من الفعل (ضل) الشئ ضاع وهلك، ورجل)ضليل (و) مضلل (أي ضال جدا و) الضلال (ضد الرشاد ويعتقد البعض أن مفهوم التظليل بشكل عام هو الكذب، وإن الكذب هو عكس الحقيقة إلا أن مفهوم التضليل لكي يحقق مغزاه لا يجب أن يكون عكس الحقيقة لكنه يجب أن يحتوي على جزء من الحقيقة لكي يخفي معالم التضليل ويستنكر وجوده.[28] ومصطلح التضليل الإعلامي ظهر أول مرة في اللغة الروسية (Desinformatsia) مع بدايات العشرينيات من القرن الماضي، وشاع استعماله في الاتحاد السوفييتي سابقً بعد الحرب العالمية الثانية ب(الممارسات الإعلامية في البلدان الرأسمالية الهادفة إلى استعباد الجماهير الشعبية)، ولم ينقل المصطلح إلى الإنجليزية (Disinformation) إلا في الستينيات ليشير إلى التسريب المقصود للمعلومات المضللة.[29] والتضليل الإعلامي هو تقديم معلومات كاذبة مقصودة و توجيه عملية التلاعب بالوعي و التحكم به و تتويه أحد ما عن طريق تقديم معلومات ناقصة أو كاملة لكن غير مفيدة و تحريف جزء منها في الوقت نفسه، وعرض جزء من الحقيقة أو البناء الخاطئ على حقائق واضحة و ثابتة و موثقة و ذلك للوصول إلى تحقيق الهدف من وجود هذا البناء الخاطئ في المفاهيم أو الخلط بين مفهومين أو أكثر على اعتبار أنها مترادفات لمعنى واحد و ذلك في غياب وتغيب مفهوم كل عنصر من عناصر الخليط على حده.[30] وتضليل عقول البشر هو أداة للقهر والسيطرة فهو يمثل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة الحاكمة من خلالها تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة، فيما تستخدم الأساطير التي تفسر وتبرر الشروط السائدة للوجود، بل وتطفي عليها طابعاً خلاباً، يضمن المضللون التأييد الشعبي لنظام اجتماعي لا يخدم في المدى البعيد المصالح الحقيقية للأغلبية، فالحكام لا يلجأون إلى التضليل الإعلامي إلا عندما يبدأ الشعب بالظهور لو بصورة فجة كأداة اجتماعية في مسار العملية السياسية.[31]

أساليب وأشكال التضليل الإعلامي :

توجد العديد من الأساليب والأشكال التي تستخدم في التضليل الإعلامي من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاتصال للتأثير على الجماهير أبرزها:[32]

1. الحرب الحرب النفسية: هي شكل من أشكال التضليل الإعلامي ومؤدية له، عرفت منذ أقدم الحضارات فالعامل النفسي يعتبر واحداً من أبرز مكونات التعامل بين البشر بل أنها مرتبطة به كل ما تقدم حضارياً وهي تعتمد على ثلاثة عناصر منها عملية الاتصال وقدرة على التخطيط والتنفيذ، وتعبير عن الحقيقة الحضارية.
2. التكرار[33]: يستخدم أسلوب التكرار عادة في تغيير آراء الناس واتجاهاتهم تجاه أمر معين، ومن تكرار الإعلانات التجارية أكثر من وسيلة، ويعد أسلوب التكرار من أنجح أساليب الرأي العام.
3. الكذب والاختلاق والتحريف: يكثر الكذب والتحريف في المبالغة بإظهار القوى.

4. التخويف : والغرض منها التلاعب بمشاعر الجماهير بالتلويح باستخدام القوة حول أمر ما لبث الرعب والخوف والكراهية وبالتالي اختيار الإيحاءات الاجتماعية التي تثير الاستجابة المرغوبة .
5. السخرية: باستخدام هذه الطريقة يمكن ان يتعرض للسخرية ليس شخصيات اجتماعية أو سياسية محددة فحسب،إنما وجهات نظر، وأفكار، وبرامج، ومؤسسات ونشاطاتها، واتحادات جماعات مختلفة من الناس، الموجه ضده الصراع، يتم اتقاء الهدف ارتباطاً بالهدف وبالوضع الإعلامي المحدد.[34]
6. استثارة الفضول[35] : بتقديم معلومات غير مطابقة لتوقعات المتلقين، ومن ثم تشجيعهم على التوفيق مع هدف التضليل كالفاكهة والاستعارات البلاغية.
7. إغراق وسائل الإعلام بأكثر الإخبار تناقصا بحيث تفقد أي معنى عند استعمالها، إذ يضيع المشاهد أو القارئ في غاية من الإشارات والعلامات والمؤشرات التي تلغي بعضها البعض.
8. الإطار العملي: مجموعات الناشطين السودانيين على الفيسبوك (مجتمع البحث):

أنشأ الناشطون السودانيون العديد من المجموعات على الفيسبوك المثقفين، والصحافيين، والمحاميين، والصيادلة وأبناء المناطق المختلفة والمتنوعة مثل المجتمع السوداني، يتم تداولها في شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك على مدى أربع وعشرين ساعة، منها ما يختص بالسياسة، والتسلية، وحتى الجماعات المهمشة وجدت حظها من النشر من خلال بيانات وأخبار وصور وفيديوهات.

فاستغلال شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك في السودان لم يكن فقط لمعارضة النظام فهناك العديد من مشكلات المجتمع يتم طرحها، في الفيضانات التي تضرب البلاد كل عام تظهر مجموعة نفير التي تقوم بدور كبير في درء آثار هذه الكارثة. وهنالك مجموعة شارع الحوادث التي لا تزال تقوم بجهود مستمرة لحملات التبرع بالدم من أجل إنقاذ ضحايا الحوادث، والمرضى الفقراء في المستشفيات، وتوجد العديد من المجموعات التي تنشط في الفيسبوك.[36]

كما توجد مجموعات خاصة بالمرأة تتناول قضايا النساء بفهم واسع وفق قواعد صارمة تتعلق بعدم الإساءة العنصرية ومنع نقل محتوى الرسائل إلى خارج المجموعة، تجد فيها النساء مطلق الحرية للبوح بكل شيء يخصهم والجهر بما يتنافى مع مبادئ المجتمع.[37] واستغل الناشطون من الشباب الفيسبوك في ما عرف بثورة سبتمبر من العام 2013م وحملت مجموعاتهم أسماء وشعارات مختلفة منها (ثورة الشباب، ثورة الشعب، قرفنا، الجبهة الوطنية لإسقاط النظام وتسقط بس وحرية سلام وعدالة).[38]

فعندما ارتفعت الأسعار ظهرت العديد من الاحتجاجات في مدن السودان المختلفة نتيجة للغلاء الفاحش في ديسمبر 2018 ، وبالرغم من أن أسباب الثورة كانت اقتصادية لكنها تحولت سريعاً إلى إسقاط النظام، وظهرت على مجموعات الفيسبوك محتويات ثورية داعية للتغيير السلمي تحمل شعارات (تسقط بس)، (مدن السودان تنتفض). وتابع الباحث عدد من مجموعات الناشطين الفاعلين على الفيسبوك في ثورة ديسمبر 2018 أبرزها:

أولاً/ تجمع المهنيين السودانيين[39]:

تحالف يصف نفسه بالمهني المستقل وليس له أي هيكل تنظيمي، تكون في أكتوبر في عام 2016م، من خلال اجتماع ثلاث مكونات وهي: لجنة أطباء السودان المركزية، شبكة الصحفيين السودانيين، وتحالف

المحامين الديمقراطيين، ذاع صيته في الاحتجاجات السودانية في نهاية العام 2018م. وهو ضمن القوى السياسية الموقعة على إعلان الحرية والتغيير الذي يمثل إتلاف سياسي واسع يضم أكثر من 85 حزب وكيان من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن أهم مكوناته حزب الأمة القومي بقيادة الصادق المهدي، وتجمع الإتحادي المعارض، والجبهة الثورية للحركات المسلحة، والأحزاب القومية العريضة، الحزب الشيوعي وكيانات أخرى. وينادي باستخدام كافة أساليب النضال السلمي حتى يتم اسقاط نظام وتحقيق التنحي الفوري دون قيد أو شرط، تشكيل حكومة إنتقالية قومية من كفاءات وطنية متوافق جميع أطياف الشعب السوداني، وقف الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها بما في ذلك إعادة النازحين واللاجئين طوعاً إلى موطنهم الأصلي وتعويض المتضررين تعويضاً عادلاً ومعالجة مشكلة الأراضي مع المحافظة على الحواكير التاريخية، وقف التدهور الاقتصادي وتحسين حياة الناس في كل المجالات المعيشية، عمل ترتيبات أمنية نهائية مكملة لاتفاق سلام عادل وشامل، الإشراف على تدابير الفترة الانتقالية وعملية الانتقال، إعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية، وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون، العمل على تنمية المراة السودانية، تحسين علاقات السودان الخارجية وبناؤها على أسس الاستقلال والمصالح المشتركة والبعد عن المحاور مع إيلاء أهمية خاصة للعلاقة مع أشقائنا في دولة جنوب السودان، التزام الدولة بدورها الاجتماعي في دعم وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال سياسات دعم الصحة والتعليم والإسكان مع ضمان حماية البيئة ومستقبل الأجيال، إقامة مؤتمر دستوري شامل لحسم كل القضايا القومية وتكوين اللجنة القومية للدستور، وقف كافة الانتهاكات ضد الحق في الحياة فوراً، وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وتقديم الجناة في حق الشعب السوداني لمحاكمة عادلة وفقاً للمواثيق والقوانين الوطنية والدولية.

ثانياً/ مجموعة تسقط بس (حرية سلام وعدالة والثورة خيار الشعب):

مجموعة عامة يمكن لأي شخص العثور عليها ومعرفة أعضاؤها ما يقومون بنشره، تم إنشاءها في 7 ديسمبر 2011م، وآخر تغيير للاسم في 10 يونيو 2019 م.

وتهدف هذه المجموعة إلى حشد قوى الشباب وإتحاد أصواتهم لقهر الظلم وتمكين الحقيقة ومحاربة الفساد، الولاء للوطن لا لحزب ولا لقبيلة ولا لرئيس، فلنجتمع على صوت واحد ولنقل لا للفساد وتمكين القانون والتغيير للأفضل.[40]

ثالثاً/ مجموعة حركة 27 نوفمبر:

مجموعة عامة يمكن لأي شخص العثور عليها، ومعرفة أعضائها ما ينشر بداخلها، تم إنشائها في 21 نوفمبر 2016م، وآخر تغيير للاسم في 1 مايو 2019م.[41] وهي مجموعة من الناشطين السودانيين تدارسوا أحوال شعبهم الذي قاسى ويلات الحروب والفقر، وتكميم الأفواه في ظل نظام قمعي لا يتورع عن قتل شعبه في رابعة النهار.

لا تمثل حزباً ولا طائفة ولا تنتمي لأي تيار سياسي أو أيديولوجي معين تحترم كافة التيارات السياسية الوطنية المعارضة، توافقوا فقط على أن يوقدوا الضوء في وجه ليل الظلم وقناعاتهم أن الظلم مهما استطال فهو حتما إلى زوال، وإن الأوضاع الشائهة حتما ستتغير وشعبهم ما زال وسيظل ذلك الشعب العظيم، ملهم الثورات المدنية ومبدعها، يفتقد مبادرة يثق فيها وقد كان.

الدراسة التطبيقية:

جدول رقم(1) يوضح مدى اشتراك المبحوثين في مجموعات الفيسبوك:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	800	100
لا	0	0
المجموع	800	100 %

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أعلاه، لعينة الدراسة للتعرف على مدى اشتراك أفراد العينة في الفيسبوك، حيث جاءت كالآتي: إن جميع أفراد العينة يشتركون في مجموعات الفيسبوك بنسبة 100 %، بينما لا توجد فئة الذين لا يشتركون في مجموعات الفيسبوك، وهذا يشير إلى أهمية مجموعات الفيسبوك لدى الناشطين السودانيين، إذ أنه يمثل سوق إعلامية مفتوحة للحصول على المعلومات والأخبار.

جدول رقم (2): يوضح مدى تعرض المبحوثين للمحتوى مضلل والمعلومات الخاطئة التي تستهدف الثورة على الفيسبوك:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	800	100
لا	0	0
المجموع	800	100 %

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أعلاه، لأفراد عينة الدراسة للتعرف على مدى تعرضهم للمحتوى المضلل والمشاهد الغير مكتملة للتأثير على آرائهم في الثورة، حيث جاءت كالآتي: إن جميع أفراد العينة تعرضوا للمحتويات المضللة والمشاهد المفركة على الفيسبوك بنسبة 100 %، بينما لا توجد فئة الذين لم يتعرضوا للتضليل الإعلامي على الفيسبوك، وهذا يشير إلى أن ثورة ديسمبر تعرضت إلى حملات إعلامية ممنهجة لتضليل مؤيدي الثورة على الفيسبوك.

جدول رقم(3) يوضح أساليب التضليل الإعلامي التي تعرض لها المبحوثون السودانيون في الفيسبوك خلال ثورة ديسمبر:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
.الاستخفاف أو الاستغفال بالثورة	170	21.25
تعتيم وتكتيم معلومات الثورة.	200	25
التحريف بالقص أو الحذف.	0	0
تجاهل مواقف الثورة.	0	0
الكذب أو التشويه.	0	0

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
قلب الصورة جعل الثورة جريمة.	160	20
الايهام والتدليس باستخدام ألفاظ ومعاني متعددة أو تلاعب بالألفاظ.	0	0
التخوين أو التقليل من الشأن.	270	33.75
التخويف والتهويل.	0	0
المجموع	800	100

من خلال الجدول رقم (3) أعلاه الخاص بأساليب التضليل الإعلامي التي تعرض لها المبحوثون السودانيون في الفيسبوك خلال ثورة ديسمبر، يتضح أن نسبة 33.75 % من أفراد العينة تعرضوا للتخوين أو التقليل من شأن ، فيما نجد نسبة 25 % من الذين تعرضوا للتعتيم والتكتيم بحجب معلومات الثورة، بينما بلغت نسبة الذين تعرضوا للاستخفاف 21.75 %، أما نسبة 20 % من المبحوثين تعرضوا معلومات مضللة تجعل المشاركة في الثورة جريمة، هذا يوضح أن التخوين والتقليل من الشأن من أكثر أساليب التضليل الإعلامي استخداماً في سياق ثورة ديسمبر.

جدول (4) يوضح مدى نجاح الناشطين السودانيين على الفيسبوك في توضيح خطورة المحتوى الخاطئ والمضلل الذي يسخر من الثورة ويقلل من أهميتها حسب رأي المبحوثين:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	268	33.5
أوافق	448	56
محايد	84	10.5
لا أوافق	0	0
لا أوافق بشدة	0	0
المجموع	800	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أعلاه، لعينة الدراسة للتعرف على آرائهم عن مدى نجاح الناشطين السودانيين على الفيسبوك في توضيح خطورة المحتوى الخاطئ والمضلل الذي يسخر من الثورة ويقلل من أهميتها، حيث أفادت آراؤهم، إن نسبة 56 % من أفراد العينة موافقون، أما نسبة نسبة 33.5 % من الذين يوافقون بشدة، فيما نجد نسبة 10.5 % كانوا محايدين، بينما لا توجد أي من الفئتين لا أوافق، لا أوافق بشدة، هذا يشير إلى نجاح الناشطين السودانيين على الفيسبوك في توعية المبحوثين من بخطورة المعلومات الغير حقيقية التي تسخر من الثورة وتقلل من أهميتها.

جدول رقم(5): يوضح مدى فاعلية الناشطين السودانيين في توعية المبحوثين بضرورة الالتزام بالسلمية والابتعاد عن السلوك الغير حميد الذي يشوه:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	224	28
أوافق	224	28
محايد	176	22
لا أوافق	136	5
لا أوافق بشدة	34	17
المجموع	800	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أعلاه، لعينة المبحوثين للتعرف على آرائهم عن مدى فاعلية الناشطين السودانيين في توعية المبحوثين بضرورة الالتزام بالسلمية والابتعاد عن السلوك الغير حميد الذي يشوه الثورة، حيث أفادت آراؤهم، إن نسبة 28 % من عينة الدراسة موافقون بشدة على أن الناشطين السودانيين على الفيسبوك وعوا المبحوثين ضرورة الإلتزام بالسلمية في التظاهرات اليومية أما نسبة 28 % من الذين يوافقون، فيما نسبة 22 % كانوا محايدين، بينما نسبة 17 % لا يوافقون بشدة، كما جاءت نسبة 5 % ممن لا يوافقون، هذا يعني أن الناشطين السودانيين على الفيسبوك أسهموا في جعل ثورة ديسمبر سلمية حسب رأي المبحوثين.

جدول رقم (6) يوضح مدى فاعلية الناشطين السودانيين على الفيسبوك في توضيح خطورة المحتوى الذي يسخر من الثوار ويربك عقولهم، وفق رأي المبحوثين:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	216	27
أوافق	180	22.5
محايد	180	22.5
لا أوافق	96	12
لا أوافق بشدة	96	16
المجموع	800	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أعلاه، لعينة المبحوثين للتعرف على آرائهم عن مدى فاعلية الناشطين السودانيين على الفيسبوك في توضيح خطورة المحتويات التي تسخر من الثوار وتشوش على أذهانهم، حيث أفادت آراؤهم، إن نسبة 27 % من أفراد العينة يوافقون بشدة على فاعلية الناشطين السودانيين في الفيسبوك في توضيح خطورة المحتويات التي تسخر من الثوار وتربك عقولهم، أما بنسبة 22.5 % كانوا محايدين، فيما نجد نسبة 22.5 % موافقون، بينما نسبة 16 % من الذين لا يوافقون بشدة، كما جاءت 12 % من الذين لا يوافقون بشدة، هذا يعني أن الناشطين السودانيين في الفيسبوك تمكنوا من توضح خطورة المحتويات المبركة والمضللة التي تستهدف الثورة والثوار.

جدول رقم (7) يوضح مدى فاعلية الناشطين السودانيين على الفيسبوك في توضيح ترسيخ مبادئ الشفافية ونبذ العنصرية والتعايش السلمي في ظل دولة سودانية تعددية موحدة ذات حرية سلام وعدالة:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	488	61
أوافق	180	22.5
محايد	132	16.5
لا أوافق	0	0
لا أوافق بشدة	0	0
المجموع	800	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أعلاه، لعينة الدراسة للتعرف على آرائهم عن مدى فاعلية الناشطين السودانيين على الفيسبوك في ترسيخ مبادئ الشفافية ونبذ العنصرية والتعايش السلمي في ظل دولة سودانية تعددية موحدة ذات حرية سلام وعدالة، حيث أفادت آراؤهم، إن نسبة 61 % من أفراد العينة موافقون بشدة على فاعلية الناشطين السودانيين على الفيسبوك في ترسيخ أهداف الثورة في أذهان الجماهير، فيما نجد نسبة 22.5 % من الذين يوافقون، أما نسبة 16.5 % كانوا محايدين، بينما لا توجد أي من الفئتين الذين لا يوافقون، ولا فئة من لا يوافقون بشدة، هذا يوضح فاعلية الناشطين السودانيين على الفيسبوك في ترسيخ أهداف الثورة بين فئات واسعة من المجتمع حسب رأي المبحوثين.

خاتمة واستنتاجات الدراسة:

حقق الناشطون السودانيون نجاحاً في رفع مستوى الوعي بالثورة، من خلال توضيح خطورة التضليل الإعلامي الذي يستهدف الثورة بتقديم محتوى توعوي بالصوت والصورة أثناء التظاهرات اليومية، واستغل الناشطون السودانيون مجموعات الفيسبوك لنشر المحتوى التوعوي بين شرائح واسعة من المجتمع، وتمكنوا من تزويد الثوار بمعلومات جديدة توضح الفبركة الإعلامية التي مورست ضد الثورة رغم التعتيم المفروض عليها، وهكذا أصبحوا لسان حال الثورة الذي يقدم معلومات حقيقية تدحض الأكاذيب اليومية، وتوضح الحقائق المتعلقة بالثورة، وكما صاروا من أهم معالم الثورة وأقوى الأسلحة التي ساهمت في نجاحها. وتوصلت الدراسة إلى العديد من نتائج المهمة عن دور الناشطين السودانيين في التوعية بمخاطر التضليل الإعلامي ضد الثورة ديسمبر2018 في السودان أبرزها:

أكدت الدراسة فاعلية الناشطين السودانيين على الفيسبوك في التوعية الجماهير بخطر المحتويات الخاطئة والمضللة التي تسخر من الثورة وتقلل من أهميتها بنسبة 89.5 %.

1. أثبتت الدراسة أن أكثر أساليب التضليل الإعلامي التي استخدمت ضد لثورة ديسمبر 2018، التخوين أو التقليل من الشأن بنسبة 33.75 %.
2. بينت الدراسة أن أكثر أشكال المحتويات المضللة والمفبركة التي تستهدف الثورة هي النصوص80%.

3. وضحت الدراسة شكل تفاعل الناشطين السودانيين مع المحتويات المضللة والخاطئة التي تستهدف الثورة ، نسبة 80 % يتجاهلون، ونسبة 20 % يبلغون عنها في الفيسبوك.
4. أثبتت الدراسة أن أكثر أشكال المحتويات التي تقدم محتويات توعوية عن خطر التضليل الإعلامي الذي يستهدف الثورة على الفيسبوك، النصوص بنسبة 63.5، والفيديوهات بنسبة 21.5 %، والتسجيلات بنسبة 15 %.
5. أكدت الدراسة فاعلية الناشطين السودانيين على الفيسبوك في توضيح مفاهيم وأهداف الثورة وترسيخها في أذهان الجماهير رغم التعتيم والتخوين.
6. خلصت الدراسة إلى فاعلية الناشطين السودانيين على الفيسبوك في تنمية الروح الوطنية من خلال المحتويات الثورية.
7. توصلت الدراسة إلى أن الناشطين السودانيين على الفيسبوك تمكنوا من تعبئة وحشد شرائح واسعة من المواطنين للمشاركة في فعاليات الثورة رغم التضليل الإعلامي.

التوصيات والمقترحات:

1. توظيف المجموعات السودانية على الفيسبوك لتوضيح أساليب وأشكال التضليل الإعلامي، للتوعية بالمخاطر التي تتعرض لها الثورة.
2. اقترح أن يقدم الناشطون السودانيون على مجموعات الفيسبوك محتويات لتنمية الروح الوطنية ورفع مستوى الوعي بالمخاطر التي تتعرض لها البلاد.
3. ضرورة وضع قواعد للتداول في مجموعات الفيسبوك الخاصة بالسودانيين وتفعيلها لضبط النقاشات والحوارات الثورية والفكرية والسياسية المختلفة.
4. يجب أن يلتزم الناشطون السودانيون بضوابط التداول على مجموعات الفيسبوك لترشيد الحوار المستنير من أجل التعايش السلمي، وإدارة التنوع في ظل دولة سودانية تعددية ذات حرية سلام وعدالة.
5. يجب أن يطرح الناشطون السودانيون محتوياته توعوية توضح خطر انتشار المعلومات المضللة والمفبركة بشفافية وموضوعية وتجرد من الذات والميول السياسية.
6. ضرورة التدقيق والتحقق من المحتوى المعروض على الفيسبوك، والتأكد من صحته قبل التفاعل معه.
7. يجب أن يبتعد الناشطون السودانيون عن التطرف والمغالاة والاساءات والتجريح والنقاش الحاد عند التعامل مع المحتويات الملفقة والمضللة التي تستهدف الثورة.

المراجع والهوامش:

(1) إنتصار إبراهيم عبد الرزاق- صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظائف، بغداد، الدار الجامعية للطباعة، ط1، 2011م، ص11.

(2) ممدوح رضا الجندي، المفاهيم الإعلامية الحديثة منظور كلي في البنية والتحليل، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص5.

(3) محمد فخري راضي، دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي في الوطن العربي، عمان،دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014،ص12

(4) سمير محمد حسين، بحوث الإعلام ،القاهرة ،عالم الكتب، ط1993،1 ، ص 144 .

(5) محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث إعلام، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1993، ص 183.

(6) مختار التهامي وآخرون، الرأي العام، القاهرة، مركز بحوث الرأي العام كلية الإعلام جامعة القاهرة، 2005، ص 175

(7) جمعاسي إبراهيم، محاضرات في تقنيات الاستقصاء، الجزائر، جامعة محمد بوقرة، 2017، ص34.

(8) معجم المعاني الجامع، 26/1/2023 https:// www. https:// almaany.com

(9) ممدوح رضا الجندي، مرجع سابق، ص 167

(10) الموسوعة الحرة ويكيبيديا pm2:3 https://.wikipedia.org/wiki.27/1/2023

(11) فريد حاتم الشحف، الدعاية والتضليل الإعلامي، دمشق، دار علاء الدين، ط1، 2015، ص11.

(12) ممدوح رضا الجندي، المفاهيم الإعلامية الحديثة منظور كلي في البنية والتحليل، مرجع سابق، ص 167.

(13) محيي الدين إسماعيل وآخرون، تفعيل دور الإعلام المعاصر، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2015، ص229.

(14) رافت مهند عبد الرزاق حمودي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي، دراسة ميدانية لحالة الحراك الشعبي في العراق على عينة من طلبة جامعات كل من الموصل والأنبار وتكريت 2013 رسالة ماجستير منشورة pdf، جامعة البترا الأردنية، كلية الآداب والعلوم – قسم الصحافة والإعلام، 2013م.

(15) عبد الرحمن محمد إبراهيم، مواقع النشر الإلكتروني ودورها في تشكيل الرأي العام درسة وصفية تحليلية على موقع سودانيزاونلاين- الراكوبة- سونا الإخباري 2012 رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الإعلام، 2012م.

(16) فهد على بيطار، شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة تيوتر نموذجاً، دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود، منشورة pdf، 2014م.

(17) عبد الرحمن صالحي، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين، جامعة سيدي مرباح الجزائر، دراسة ماجستير منشورة pdf، 2014م.

(18) ممدوح رضا الجندي، المفاهيم الإعلامية الحديثة منظور كلي في البنية والتحليل، مرجع سابق، ص 167.
(19) أحمد سمير عبد الهادي زيد، إعلام الشباب والبث الوافد، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2017، ص17.
(20) السير ديفيد أوماند وآخرون، استخبارات وسائل التواصل الاجتماعي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014، ص9.
(21) منال صبحى البلقاسي، تطبيقات الويب 3، مرجع سابق ص147،146.
(22) على خليل شقرة، الإعلام الجديد شيكات التواصل الاجتماعي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص64.
(23) خالد غسان يوسف المقدادي، ثورة شبكات التواصل الاجتماعي، عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص36،35.
(24) خالد غسان يوسف المقدادي، ثورة شبكات التواصل الاجتماعي، المرجع نفسه، ص36،35.
(25) محمد سيد ريان، الإعلام الجديد، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2012، ص43.
(26) خالد غسان يوسف المقدادي، ثورة شبكات التواصل الاجتماعي، مرجع سابق، ص 37-35.
(27) محمد سيد ريان، الإعلام الجديد، القاهرة، مرجع سابق، ص38.
(28) عبد الحسين كاظم مريخ العطواني ، التضليل الإعلامي في بث المعلومات ، البغداد، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 40، ص 13.
(29) آمال أيوب وراضية يوسفي ، دور الممارسات والمبادئ الأخلاقية في التقليل من مظاهر التضليل الإعلامي، مجلة التنظيم والعمل، العدد 4 المجلد 7،2019، ص80.
(30) سيراتي أسماء، التضليل الإعلامي عبر الميديا الاجتماعية خلال جائحة كوفيد 19 ، جامعة العربي بن مهيدي أبو البواقي، الجزائر، 2020، ص40.
(31) شللر هربرت، ترجمة عبد السلام رضوان، المتلاعبون بالعقول، الكويت، عالم المعرفة، 199، 6،5.
(32) فريد حاتم الشحف، مرجع سابق، ص53.
(33) أسامة عطية محمد عبد العال، المسؤولية الجنائية عن جريمة التضليل الإعلامي، جامعة الشرق الأوسط، الرياض، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 71، 2020، ص84.
(34) لارا خالد تماش، درجة إدراك الأي العام الأردني للتضليل الإعلامي من وجهة نظر قادة الرأي العام، جامعة الشرق الأسط، عمان، رسالة ماجستير منشورة pdf، 2015، ص79.
(35) عبد الحسين كاظم مريخ العطواني ، مرجع سابق ص22-20.
(36) شبكة المقرن 2023/2/2 am 8:10 https://www.mugrn.net/ar/17388
(37) صحيفة التغيير السودانية2023/1/30 https://www.altaghyeer.info//ar
(38) شبكة المقرن 2023/1/31 pm 1:23 https://www.mugrn.net/ar/17388

(39) تجمع المهنيين السودانيين https://ar-ar.facebook.com/sudanassociation am7:45 2023/2/1

(40) مجموعة تسقط بس حرية سلام وعدالة

(41) https://ar-ar.facebook.com/group/124998638292371

(42) جموعة 27 نوفمبر #استلام بس https://www.facebook.com/group/1153998167987885

أثر التضليل الإعلامي على الأوضاع الاقتصادية في السودان (2020 – 2022م)

د.أنور هـــارون شمبال

أستاذ الصحافة المساعد – جامعة الفاشر

مستخلص:

ناقشت الورقة تأثير التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الأوضاع الاقتصادية في السودان في الفترة من يناير 2020م إلى ديسمبر 2022م؛ وإلى أي مدى أسهمت وسائل الإعلام الرقمية في توسيع دائرة نشر المعلومات الزائفة؟. واستهدفت توضيح أساليب التضليل الإعلامي وتأثيره على الوضع الاقتصادي، ولفت الانتباه إلى مخاطره على عملية التحول الديمقراطي في السودان. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة عينة عمدية لعدد (50) مفردة من اقتصاديين وصحفيين وأساتذة جامعات عبر استمارة استبيان. وأثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تقديم وسائل الإعلام معلومات مضللة في تناولها للقضايا الاقتصادية، وتأثير التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الوضع الاقتصادي في السودان. وبرز التأثير في: زعزعة ثقة ومعنويات الشباب، وازدهار تجارة الممنوعات (المخدرات والسلاح...)، وتبديد إمكانات وموارد الدولة، وعدم الاستقرار في السياسات، وتدني الإنتاج والخدمات.

الكلمات المفتاحية: أوضاع اقتصادية ، معلومات زائفة ، تحول ديمقراطي

The Impact of Media Disinformation on the Economic Situation in Sudan: 2020- 2022

Dr. Anwar Haroun ShambalAssistant Professor of Journalism – University of El Fasher

Abstract.

The paper discussed the impact of media and information misinformation on the economic situation in Sudan from January 2020 to December 2022; And to what extent did digital media contribute to expanding the circle of dissemination of false information? It aimed to clarify the methods of media disinformation and its impact on the economic situation, and to draw attention to its dangers to the process of democratic transition in Sudan.The study followed the analytical descriptive approach, and studied a deliberate sample of (50) individual economists, journalists and university professors through a question-

naire. The study proved the existence of a statistically significant relationship between the media's provision of misleading information in dealing with economic issues, and the impact of media and information misinformation on the economic situation in Sudan. The impact was evident in: destabilizing the confidence and morale of young people, flourishing the illicit trade (drugs and weapons...), wasting the capabilities and resources of the state, instability in policies, and declining production and services.

Keywords: economic situation, false information, democratic transition

مقدمة:

رغم الانجازات التي تحسب لصالح وسائل الإعلام من فضحها للأكاذيب الحكومية، وتقديمها للأدلة على مجرمي الحروب، ودورها في التثقيف والتربية والترفيه والإبداع والسلام، إلا أنها تظل مجرد أداة تسويق موجهة ومسيرة وليست حرة مخيرة؛ ما دامت خاضعة ماديا لمؤسسات إقتصادية وسياسية لها توجهات أيديولوجية تحاول تحقيقها.[1] فالإعلام له مقدرةٌ في تدوير الحقائق لتصبَّ في صالح جهةٍ بعينها، لأنَّه لم يعد كما كان في السابق مجرّد خطاب بين فئتين، بل صار شريكاً أساسياً في صياغة وصناعة الأحداث، وتطوير هذه الأحداث والوقائع وتوجيه اتجاهاتها.[2]

لم يُعد التضليل الإعلامي نهجًا حديثًا أو طارئًا، بل هو متعلق بممارسة النشاط الإعلامي بأنواعه ومستحدثاته كافة؛ وطالما هناك نشاط إعلامي؛ فإن عمليات التضليل، تصبح جزءًا من هذا النشاط.[3] يقول سبحانه وتعالى: ﴿الم* أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ* وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾[4] فالخطاب في هذه الآيات موجه للناس كل الناس. ويؤثر التضليل الإعلامي تأثيراً جوهرياً على الأوضاع كافة وأكثرها عمقاً على الأنشطة الاقتصادية، لأنه مرتبط بعمليات فساد. وتبعاً لذلك يضطرب صانعوا القرار الاقتصادي ويترددون من اتخاذ القرارات المصيرية، وقد يجبر الحكومات في بعض الأحايين إلى تسيير دولاب الدولة بلا موازنات سنوية، كما هو ماثل في الوضع في السودان.

تناقش الورقة أسئلة محورية حول تأثير التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الأوضاع الاقتصادية في السودان في الفترة من يناير 2020م إلى ديسمبر 2022م؛ ولماذا تمارس وسائل الإعلام التضليل؟، وإلى أي مدى أسهمت وسائل الإعلام الرقمية في توسيع دائرة نشر المعلومات الاقتصادية الزائفة؟، وما أثره على النشاط الاقتصادي؟ وهل بالامكان رسم قواعد وأخلاقيات وقوانين تحد من انتشاره؟

المشكلة:

تنامت ظاهرة التضليل الإعلامي وتزييف المعلومات مع التطور التقني لوسائل الاتصال، وظهور مواقع التواصل الاجتماعي والتي جعلت الإعلام يمارس من قبل أي شخص يمتلك الوسيلة، من غير حاجة إلى معرفة قواعد العمل الصحفي أو الإعلامي، أو ميثاق شرف صحفي، أو أخلاقيات إعلامية ضابطة الأمر الذي جعل فضاء الإعلام مفتوحاً على مصرعية، وانتشرت معها المعلومات المزيفة والمضللة؛ خاصة أن السودان يمر

بمرحلة تحوّل سياسي مهمة. ومن هنا تبرز المشكلة والتي تتمثل في السؤال المحوري: إلى أي مدى أثر التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الوضع الاقتصادي في السودان في الفترة 2020- 2022م؟.

- إلى أي مدى أثر التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الوضع الاقتصادي في السودان في الفترة 2020- 2022م؟
- لماذا تمارس وسائل الإعلام التضليل؟
- إلى أي مدى أسهمت وسائل الإعلام الرقمية في توسيع دائرة نشر المعلومات الاقتصادية الزائفة؟
- ما أثر الظاهرة على النشاط الاقتصادي؟
- كيف الحد من مضار التضليل الإعلامي وآثاره السالبة؟
- هل بالامكان رسم قواعد وأخلاقيات وقوانين تحد من انتشار ظاهرة تزييف المعلومات؟

أهداف وأهمية الورقة:

تهدف الورقة إلى الكشف عن أساليب التضليل الإعلامي والمعلوماتي، وإبراز وتوضيح تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية في السودان، وبصفة خاصة على مغالاة الأسعار بنشر الأخبار الزائفة؛ ولفت الانتباه إلى سلبياتها ومخاطرها على ثورة ديسمبر 2018م، وعلى عملية التحول الديمقراطي، ومناقشة إمكانية تدارك الموقف وتحجيم الأضرار الناجمة عنه؛ والاسهام في بناء الوعي باستخدامات تقانة الاتصال والإعلام الرقمي لفائدة المجتمع؛ ورفع الوعي بثقافة التحقق والتثبت من المعلومات المنشورة على الوسائط الإعلامية المختلفة. وتنبع أهمية الورقة من كون موضوعها يمس أي مواطن، ومستقبل البلد، خاصة إن الظاهرة في انتشار مستمر، ولها تأثيراتها على مجمل الأوضاع (اجتماعية، وأمنية، وثقافية، وقانونية، وسياسية)، خاصة أن التعامل مع الإعلام الرقمي بات أمر حتمي، وأصبح جيل اليوم بأمرها مسيّراً، وليس مخيراً.

منهج وأدوات الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يناسب الدراسة، واستخدم الاستبانة كاداة علمية للحصول على المعلومات، وحددت عينة عمدية من (50) مفردة اختارها الباحث وفق خبرته التي يرى أنها الأنسب للدراسة. وحددها في أصحاب الخبرة من اقتصاديين وصحفيين وإعلاميين اقتصاديين، وصناع القرار الاقتصادي، وأساتذة جامعات معنيين؛ عبر استمارة استبيان صممت لهذا الغرض واستخلاص النتائج.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: **التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيا الإعلام والإتصال داخل المؤسسات الاقتصادية**، أ/ ابراهيمي عمر؛[5] واستهدفت الدراسة: تحديد وتوضيح الخصائص التي تتميز بها استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل المؤسسات الاقتصادية. وتوضيح التغييرات التي تطرأ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من استخدامها. وخلصت إلى التالي: لكي تساهم هذه التكنولوجيا في تنمية وتطوير المؤسسات الاقتصادية، ينبغي استعمال كافة الوسائل القادرة على ضمان التحكم فيها، بواسطة التدريب والصناعة والبحث في هذا الميدان.

الدراسة الثانية: **سياسات الحد من انتشار الإشاعة في الاطار التنظيمي**، د. محمد أبوبكر عبد الرحمن[6] التي هدفت إلى تحليل مخاطر الإشاعة على التنظيم الإداري، ومعرفة السياسات الادارية وأدوارها

وأهميتها في الحد من الإشاعة داخل التنظيم الإداري. وأثبتت الدراسة خطورة الإشاعة من النواحي التنظيمية، وتمثل أداة تعمل على تضليل عقول البشر وتطويع الجماهير قهراً لأغراضها بأسلوب ينطوي على التمويه والتلاعب. وأوصت باتباع عدد من السياسات للحد منها.

الدراسة الثالثة: **توظيف الصحافة المتخصصة في معالجة الأزمات الاقتصادية في السودان:** دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على صحيفة إيلاف الاقتصادية، د.تيسير يحيى الصديق محمد زين.[7] وهدفت الدراسة معرفة البرامج والأساليب والطرق التي تنتهجها الصحيفة المتخصصة، في معالجة الأزمات وحجم وطبيعة التغطيات الصحفية لمختلف القضايا الاقتصادية. أثبتت أن الصحيفة تتسم بالشمول الإخباري بتوفيرها وسائل جمع المعلومات المتنوعة، ولها القدرة على شرح وتفسير الموضوعات وعرض الحقائق المتعلقة بالأزمات. وشملت أغلب القضايا الاقتصادية والمجالات ذات التأثير الملموس على الأوضاع الاقتصادية ومعاش الناس.

تعتمد الورقة في الجانب النظري على نظرية الاعتماد المتبادل التي تقوم على فرضية «إن وسائل الإعلام والمنظمات الأخرى في المجتمع لا تستطيع العمل بكفاءة بدون الاعتماد على بعضها بعضاً» أي تكمن قوة تأثير وسائل الإعلام في سيطرتها على مصادر معلومات يعتمد عليها الأفراد والمجموعات والمنظمات والنظم الاجتماعية لتحقيق أهدافهم، كما تعتمد وسائل الإعلام أيضا على المصادر التي يسيطر عليها الآخرون. وهكذا فإن النظم السياسية والاقتصادية والنظم الأخرى في المجتمعات الحديثة تعتمد على وسائل الإعلام لعمل الربط أو الاتصال بالجمهور المستهدف. وفي نفس الوقت فإن وسائل الإعلام ليست قوية تماماً، فهي أيضا تًعتمد على موارد تتحكم فيها النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى لكي تمارس عملها بكفاءة أيضاً.[8]

مفهوم التضليل الإعلامي:

اقترنت كلمة (تضليل) في المعاجم والقواميس العربية بالشر والباطل، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾.[9] وقال: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.[10] ففي قاموس لسان العرب لأبن منظور فإن التضليل من مادة (ضلل) وتضليل الانسان تصييره إلى الضلال، أي الباطل.[11] ضَلَّلَ: (فعل) ضلَّلَ يضلِّل، تضليلاً، فهو مُضلِّل، والمفعول مُضلَّل. ضَلَّلَ جارَهُ: دَفَعَهُ إِلَى الضَّلاَلِ، جَعَلَهُ ضَالاًّ. ضَلَّلَ الْمَاءَ: أَجْرَاهُ بَيْنَ الصُّخُورِ وَالأَشْجَارِ. ضلَّل تحرّيات الشُّرطة: أفسدها. ضلَّل فلانًا : نسبه إلى الضّلال، قال عنه: إنّه ضالّ. ضلَّل الشَّيءَ: ضيّعه. والتضليل: تعمد إخفاء بعض الأمور لئلا يهتدي الباحث إلى ما يريد، ومنه تضليل القاضي (فقهية)؛[12] والتضليل الإعلامي والمعلوماتي.

وفي الاصطلاح وردت تعاريف كثيرة للتضليل الإعلامي أهمها:

- اخفاء الحقائق عن الجمهور، واغراقه بالأخبار والمعلومات المزيفة والمحرفة، عبر وسائل الاعلام المختلفة (التقليدية والالكترونية) وتحويل الوقائع إلى مجرد أوهام تعشعش في رؤوس المتلقين وتؤسس لأوضاع اجتماعية وسياسية خطيرة.
- تسويق فكرة أو موقف مغاير للواقع، والتلاعب به لتغيير وجهات النظر الموجودة لدى الرأي العام عن أي موضوع كان.[13]
- العبث بمحتوى اتصالي وتوجيهه بشكل ممنهج لخدمة أهداف تنحرف عن المصلحة العامة إلى أخرى ضيقة للحصول على نتائج تتعارض مع الحقيقة لترسيخ واقع محدد في ذهن المتلقي.[14]

- تزويد وسائل الإعلام بمعلومات كاذبه لا تخلو من مزج واضح بين الواقع وتفسيرها بشكل مقصود تختلط بالأكاذيب كي لا يفاجأ المتلقي عند تلقي التكذيب فلا يعد بإمكانه معرفة الحقيقة من التضليل.[15]
- عرفها المعجم السياسي الفرنسي بأنه: الخبر الكاذب الموجه، الذي يقدم على أنه حقيقة، بهدف توريط الرأي العام في الخطأ، لتوجيه العقول وتزييف الجماهير العريضة وإدارة اللعبة السياسية بشكل غير نظيف.[16]
- في اللغة الإنجليزية (Disinformation) ويعرف بأنه «التسريب المقصود للمعلومات المضللة»

فمفهوم التضليل الإعلامي وفق التعريفات السابقة: هو عرض جزء من الحقيقة، أو البناء الخاطئ على حقائق واضحة وثابته وموثقة، أو الخلط بين مفهومين أو أكثر على اعتبار أنها مترادفات لمعنى واحد وذلك في غياب وتغييب مفهوم كل عنصر من عناصر الخليط على حده... أو التأثير في شخص أو هيئة أو جماعة بطريقة تنطوي على التمويه والتلاعب. فهو ليس كذباً صرفاً الذي يعني عكس الحقيقة، بل تصنّع وتختلق له الأحداث والوقائع التي تدعمه، كما أن عملية التضليل تكون مقصودة في ذاتها لتحقيق أهداف بعينها. وإن كان الإعلام قادر على نشر المعرفة وتزويد الناس بالمعلومات والحقائق الكفيلة بتوسيع آفاقهم، فإنه يقوم أيضًا بتزييف الحقائق، وفرض مفاهيم وآراء مضادة لما يتطلع إليه الناس من أهداف وقيم اجتماعية سامية.[17] فللإعلام مقدرةٌ كبيرةٌ على تدوير الحقائق لتصبَّ لصالح جهةٍ أو دولةٍ ما؛ بل يصنع الواقع وتكييفه حسب الرغبات التي يرسمها من يتحكمون عليه سياسياً واقتصادياً وفكرياً، بواجهة أساطير تبرر الشروط السائدة للوجود، ويتم تسويقها بمكر.[18]

المصطلحات ذات العلاقة بالتضليل الإعلامي:

الدعاية:

الاستخدام الممنهج لأي وسيلة اتصال للتأثير على عقل وأحاسيس فئة من الناس، لتحقيق هدف محدد، له أهمية اجتماعية.[19]

الحرب النفسية:

استخدام مخطط من دولة أو مجموعة من الدول للدعاية وغيرها من الإجراءات الإعلامية الموجهة إلى جماعات عدائية أو محايدة أو صديقة للتأثير على آرائها وعواطفها ومواقفها وسلوكها بطريقة تعين على تحقيق سياسة وأهداف الدولة أو الدول المستخدمة.

الإشاعة أو الشائعة:

كل خبر يتّسم بالأهمية والغموض ومجهولية المصدر، ويُعمل مطلقه على أن يتمّ نقله من شخص إلى آخر حتى ينتشر، ويذاع بين الجماهير.

الأخبار الزائفة:

الأخبار التي يكون مضمونها غير مبني على حقائق، وتوجد بغرض التضليل، وهي السلاح المفضل لتشكيل القناعات أو بث الرعب بتحريف الحقيقة، أو الخداع باقتصاص جزء من مشهد ما من داخل سياقه، بل وتزييف اهتمامات الجمهور.[20]

غسيل العقول:

تشويش العقل البشري والتشكيك في صحة قناعاته وأفكاره، ثم تغيير مواقفه بدافع من وقائع وهمية لا وجود لها، وإقناع المتلقي على أنها حقائق.

صناعة الكذب:

النشر الموجه للتصورات الزائفة عن قصد بهدف تحريض الناس على القيام بأفعال تلبي الأهداف المقررة من قبل جهات معنيّة.[21]

أهداف التضليل الإعلامي:

تتعدد وتتنوع الأهداف التي يسعى إليها المضللون أو القائمون بعملية التضليل الإعلامي، منها التعتيم على المعلومات الحقيقية، أو لإخفاء جرائم الحروب، أو تهميش القضايا المهمة وصرف اهتمام الجماهير عنها، أو لإحداث تغييرات في سلوك الأفراد أو الجماعات؛[22] ويمكن تفصيلها في الآتي:[23]

1. إحداث خلل في التفكير وعدم القدرة على الأداء الصحيح.
2. زعزعة الثقة بالنفس وبالقناعات الفكرية (سياسية اجتماعية وثقافية).
3. زرع الشك أو أتهام أشخاص أو مجموعات أو دولة أو دول وتكريس الكره والضغينة اتجاههم.
4. التصرف وفق برامج العدو أو الطرف المضلل والنيابة عنه في تنفيذ أهدافه.
5. تشتيت الجهود والامكانيات والموارد صوب أهداف خاطئة.
6. أضعاف الروح المعنوية، وزراعة الاحباط.
7. تفريغ الانفعالات، واعدام ردة الفعل والاستجابة وتلبية مخططات المضلل دون أن يشعر بذلك.

أساليب وأنواع التضليل الإعلامي:

تتعدد أساليب وأنواع التضليل وتكثر بناءً على خبرات القائم بالاتصال منها:[24]

1. الانتقائية المتحيزة: التي تنتقي بعض الكلمات والحقائق والاقتباسات والمصادر وتتجاهل الأخرى، وتقوم بالتركيز على حقيقة وإغفال حقيقة أخرى مرتبطة بها.
2. التلاعب بالمعلومات: بترتيب الحقائق، بحيث تعطي معاني وانطباعات معينة، ويتم تفسيرها بشكل معين، يخالف الواقع.
3. إهمال خلفية الأحداث: مما يجعلها ناقصة ومشوهة، ولا يستطيع المتلقي فهمها وتفسيرها؛ أو اضافة معلومات ليس لها علاقة بالحدث.
4. المزج والخلط، وعدم التمييز بين الأخبار من ناحية والرأي والتحليل والتعليق من ناحية أخرى.
5. المبالغة والتهويل والغموض في العناوين ومقدمات الأخبار.
6. استخدام مفردات معينة تؤدي إلى اصدار أحكام بالإدانة على المواقف والأشخاص والجماعات والدول، أو تحمل وجهة نظر بالتأييد أو الرفض، كمفردة «إرهاب».
7. إدعاء التوازن بين رأيين فقط، أو اختيارين، مع تعمد اهمال وجهات النظر الأخرى، وتغييب الكثير من الاحتمالات والآراء والحلول.
8. إغراق الجمهور بمعلومات لا تهمه، ولا يحتاج إليها «النفايات المعلوماتية». أو بمعلومات لا يستطيع الربط بينها أو تفسيرها، مما يوقعه بالسلبية وشعوره بالعجز أمام طوفان المعلومات.

9. التهوين وتقليل قيمة الموضوع، رغم أهميته للجمهور وعلاقته بمصالحهم واهتماماتهم.
10. التفكيك والتجزيء: أي حصر النقاش في جزئيات بعينها، وقطعها عن الإطار العام، وسياقها الطبيعي، وصورتها الكاملة.
11. قلب الصورة إلى درجة تصوير المجرم بأنه ضحية، والضحية هو المجرم المعتدي.
12. الإحصائيات واستطلاعات الرأي غير الحقيقية، إما أنها لم تحدث أصلا، أو أنها كانت حافلة بالأخطاء الإجرائية التي تؤدي إلى خطا النتائج.
13. الصورة: إما في طريقة التقاطها، أو تغيير مضمونها، والتحكم في الألوان، أو اضافة صور أشخاص أو أشياء أو حذفها، لتعطي انطباعاً معيناً، مغاير للواقع.
14. اختيار أضعف وأسوأ شخصية ممكنة لتمثيل قضية ما في حوار أو حديث إعلامي، لكي يتم إسقاط القضية وتشويهها عبر هذه الشخصية المهزوزة السيئة، أو الضعيفة.
15. الحوار المشوه الذي يتم فيه التغييب الكلي المتعمد للقضية الجوهرية المحورية، والإغراق بالتفاصيل الهامشية، والثانويات الصغيرة، ذات الأثر المحدود على القضية المحورية التي تم تغييبها قسراً.

واقع الاقتصاد السوداني وسماته:

يتمدد السودان في مساحة 1,861,484. كيلو متر مربع، ويقدر تعداد سكانه بـ(45) مليون نسمة، بحسب تقديرات الأمم المتحدة للعام 2022م، ويزخر بموارد مائية هائلة، ويشقة نهر النيل وروافده من جنوبه إلى شماله، وأرض زراعية خصبة. يمتهن أكثر من (70 %) من سكانه الزراعه والرعي، وتمثل أهم المحاصيل: الحبوب الغذائية (الذرة، والقمح، والدخن، والذرة الصفراء) والحبوب الزيتيه (الفول السوداني، والسمسم، وعباد الشمس، وبذرة القطن)، المحاصيل النقدية (القطن، وقصب السكر، والبنجر، وحب البطيخ) والمنتجات الغابية (الصمغ العربي، والأخشاب، والفواكه)، والبقوليات (الفول المصري، الكبكبي، العدسية، الحمص، واللوبا، والفاصوليا) بجانب المحاصيل البستانية كالخضروات بأنواعها والتوابل. أما الرعى فيتمثل في رعى الأبقار والأبل، والضأن و الماعز وتقدر بـ(136.7) مليون رأس.[25] كما يتمتع السودان بموارد سمكية هائلة في مصايد المياه البحرية على طول ساحل البحر الأحمر، وفي المياه العذبة على طول نهر النيل وافده. ودخل السودان قائمة الدول المنتجه والمصدرة للبترول في العام 1999م، حيث هناك ثلاثة مصافي بطاقات انتاجية مختلفة وهى مصفاه الخرطوم، الأبيض، وأبوجابرة بجانب مصفاه بورتسودان.[26] وكذلك إنتاج المعادن كالذهب المستخرج من تلال البحر الأحمر والشمالية، وجبال النوبة ودارفور، ويحتل السودان المركز الثاني إفريقيا والتاسع عالمياً في انتاج الذهب، وهنالك أكثر من 40 معدناً قابلاً للاستثمار. من بينها الأحجار الكريمة، ومخزونات كبيرة من الجبس والكروم والعطرون والجرانيت والأسبستوس والحجر الجيري والرخام والمنجنيز والميكا وخام الحديد وخام اليورانيوم.[27] وتتوفر أفضل خدمات الاتصال الهاتفي، حيث تتنافس فيه أربع شركات اتصالات للهواتف الثابته والجوالة، وهي: شركة سوداتل، ولها خدمات الهواتف الثابته والمتجولة، كنارتل خدمات هاتف ثابت، وشركة (زين) تعمل في مجال الهاتف الجوال، وشركة (MTN) للهاتف الجوال وتتوفر معها خدمة الإنترنت.[28]

رغم امتلاك السودان من الثروات الطبيعية والمعدنية والبشرية ما لا تملكه كثير من الدول، إلا أنه يعاني ضعفاً في البناء الهيكلي لاقتصاده وتكبيله بالإجراءات الرقابية، بل واجه تقلبات وتذبذب في المنهج تبعاً للتقلبات السياسية؛ بدأً بالإقتصاد المختلط مروراً بالاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الرأسمالى إلى اقتصاديات السوق الحر والتحرير الاقتصادي التي نفذت في فبراير 1992م. وأدت هذه التقلبات إلى تباين في الأداء تبعاً للمشكلات التي تعترض كل مرحلة.[29]

وعليه فإن السمات الأساسية للاقتصاد السوداني تتمثل في أنه: (30)

1. اقتصاد تحكمي، تتحكم فيه الدولة مالياً وقانونياً، تتحكم على الأسعار ومستوياتها وهوامش أرباحها، وليس قانون العرض والطلب، كما هناك آليات تنظم وتحكم تدفق السلع والخدمات بطريقة الترخيص والكوتات «الامتيازات» بل إنها تنتج السلع والخدمات الإقتصادية.
2. يسيطر عليه القطاع الخدمى بنسبة (50 %) من الناتج المحلي الاجمالى ثم يليه القطاع الزراعي ويساهم بنسبة (45 %) من الناتج المحلي الإجمالى.
3. يعاني من الإختلال والأزمات المزمنه والحاده: اختلال التوازن بين الطلب والعرض الكليين كنتيجة للتشوهات الهيكلية.
4. يعاني فوضى في نظام سعر الصرف وانفلات في الضوابط المالية وغياب الشفافية في أداء الموازنة العامة. وتراخي الانضباط في السياسات المالية والنقدية.
5. اختلال التوازن في الحساب الجاري والخارجى وعدم الاستقرار في سياسات الاستيراد.
6. يعاني عجزاً في مقابلة التزامات خدمة الديون الخارجية، والتي بلغت 60 مليار دولار للعام 2022م.
7. زيادة معدلات الفقر، والتي تقدر بـ(70 %) من السكان، وتفشي البطالة.

وهذه من سمات الاقتصاد المعيشي الذي يعتمد على الصادرات الخام، ومستهلك لسلع الدول الصناعية، والحاجة إلى أموال خارجية لسد الفرق بين الصادرات والواردات، وانخفاض حجم اجمالى الناتج المحلى نتيجة لضعف هيكل الاقتصاد وصغر حجم إنتاج الوحدات، وبالتالي انخفاض دخل الفرد الحقيقي، ويعاني ضعفاً في الادخار، وتفشياً للبطاله؛[31] وتمركز الخدمات في المدن، وضعف أداء القطاع الخاص.. وشهدت مسيرة الاقتصاد السوداني كثيراً من الصدمات أثرت سلباً على أدائه وأسهمت في عدم الاستقرار.

أثر تدني الإنتاج، واشتداد حدة التدخلات الأجنبية، وتفاقم مشكلة الديون الخارجية، وضعف النظام الاقتصادي، وتعاقب أنماط تنموية مختلفة، سلباً على هياكل الاقتصاد السوداني الأساسية خلال العقود الأربعة الأخيرة، خاصة وأن أكثر من40 سنة تدار فيه البلاد بانظمة شمولية.[32] كما واجه الاقتصاد السوداني مهددات طبيعية من جفاف وتصحر تعرضت له بعض المناطق، وسياسات غير رشيدة في توزيع مشروعات التنمية، والتي أدت إلى استمرار الحروب والصراعات الجهوية والقبلية.[33]

تأثير التضليل الإعلامي على الأوضاع الاقتصادية في السودان:

وردت كلمة التأثير في اللغة بمعنى: ابقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء: تركَ فيه أثراً، لغةً: الأَثَر: ما بقي من رسم الشيء/علامة.[34] وفي الاصطلاح هي: محصلة تغيير مرغوب أو غير مرغوب فيه يحدث في

المتعلم نتيجة لعملية التعليم المقصود. كما تعرف بأنها: ما تتركه المعرفة أو القدوة أو المعلومة أو المهارة، من تغييرات سواء كانت معرفيةً أو نفسيةً أو حركيةً، نتيجةً للتفاعل الانساني بين الفرد والمجتمع او بين الفرد وبيئته وتحدث بنحو مقصود.[35]

تعتبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في السودان المصدر الرئيسي للمعلومات، والتي تسيطر عليها الدولة. وتسخرها للدعاية للنظام الحاكم. كما تتحكم الدولة على وسائل الاتصال ممثلة شركات الهواتف الثابتة والجوالة، بواجهة امتلاك أسهم فيها، والأمن العام، وبالتالي لم تصل خدماتها إلى أهل السودان كافة، وغالبا ما يتعذر الوصول إلى خدمات الإنترنت أو ضعيفة متزبزبة، بل وتقطع الخدمة كاملة ولفترات طويلة ببعض الولايات والمناطق، في محاولات حثيثة للتعتيم على المعلومات. وفي المقابل، يتم بث رسائل دعائية في وسائل الإعلام العامة الخاضعة لسيطرة الجيش، أو الموالين للجيش على نحو يشبه أساليب نظام الإنقاذ. وهذه المؤسسات وبناءاً تكوينها وعقيدتها تتعامل مع الإعلام كسلاح يستخدم ضد العدو الذي توجه إلية رسالة الحرب النفسية؛ والذين يوالونهم من عديمي الأخلاق والوازع الديني؛ هناك من لا يخجل من فعل أي شيء من أجل المال، وعلى أمل تحسين ظروفهم المادية والاجتماعية، اضطر العديد من الصحفيين للعمل مع القطاع العسكري والحركات المسلحة... والذي ينطبق عليه قول المتنبي: إذا كان رب البيت للدف ضارب فشيمة أهل البيت كلهم الرقص

غابت في فترة الدراسة الرؤى المتماسكة لكيف يدار الإعلام، واعتماد سياسات إعلامية مؤيدة وداعمة لأهداف ثورة ديسمبر 2018م، فهي تارة تسعى لإنتاج خطاب إعلامي ثوري معبر عن روح وقيم الثورة السودانية ويلبي أحلام وأشواق الجمهور وقادر على إحداث تغيير في القناعات والأفكار والمواقف والاتجاهات لتكوين بنية وعي ديمقراطي جمعي، وتارة أخرى هي مشغولة بكيفية إقصاء إعلام النظام القديم من المشهد الإعلامي تماما.[36] والانفلات هو الشعارالأنسب للاوضاع الاقتصادية في السودان حيث لا قانون ولا عرف، ولا خلق يستطيع أن يعيد الوضع إلى نصابه، ما دامت الحكومة وعلى قمة مسئوليها يتوعدون بما هو أسوأ، ولا يوجد ما يطمئن الناس بخير قادم، والذي يطمئن يأتي بحيثيات تناقض الواقع.[37]

الأخبار الاقتصادية الزائفة أو المضللة تلحق أضراراً جسيمة بأسواق الأسهم، وتفقد البلاد أموال طائلة، بممارسة التهريب للمعادن والذهب بصفة خاصة والحجارة الكريمة، والصمغ العربي، وتجارة الممنوعات «المخدرات والسلاح»، بجانب زيادة تكلفة الخدمات المقدمة من الدولة من علاج وتعليم ومياه و...، زيادة الانفاق الحكومي لمواجهة الأخبار الزائفة لمواجهة متطلبات الشرطة والقضاء، والحملات الدعائية، وتبديد الأموال في الإعلان لتدافع الشركات عن نفسها؛ اضافة إلى زيادة الانفاق على التكنولوجيا، والتدريب والتأهيل[38]

الدراسة الميدانية:

حدد الباحث مجتمع بحثه من العاملين في الحقل الإعلامي، والنشاط الاقتصادي وصانعي القرار الاقتصادي في السودان، واختار عمدياً عينة نموذجية من (50) مفردة من أصحاب الخبرة في مجالاتهم والدراية باستخدامات التقنية الرقمية، وحددهم من الصحفيين والإعلاميين المهتمين بالشأن الاقتصادي بالصحف والفضائات والراديو، ومتخذي القرار الاقتصادي، أساتذة والجامعات المختصين (إعلام، اقتصاد، إدارة، قانون).

وتم تصميم استمارة استبيان إلكترونية، وتوزيعها عبر البريد الإلكتروني، والواتساب وعشر منها ورقية وزعت يدوياً، وتم استرجاع (49) استمارة، واستبعد الباحث ثمان استمارات تالفة (لم تكمل الإجابات، وبعضها فارغاً لعوامل تقنية)، وتم تحليل عدد (41) استمارة. وكانت هذه النتيجة:

أولاً: معامل الصدق والثبات:

يقصد بالثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة ويستخدم لقياس الثبات «معامل ألفا كرونباخ» (Cronbach,s Alpha) والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثباتاً في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. ويقصد بالصدق أن الاستبانة تفي بالغرض الذي صممت من أجله ويساوي .

جدول (1) معاملي الثبات والصدق:

معامل الثبات	معامل الصدق
0.77	0.87

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

من الجدول(1) يتضح أن، قيمة معامل ألفا كرونباخ لإجمالي العبارات (77 %) وهو ثبات متوسط، ونلاحظ، قيمة معامل الصدق لإجمالي العبارات بلغت (87 %) وهذا يدل علي ارتفاع صدق الأسئلة مما يعضد كفاءة الاستبانة وقدرتها على الايفاء بما هو مطلوب من نتائج ثابته وصادقه.

المتوسط المرجح:

يحسب وفق الأوزان التالية: من (1- 1.79) لا أثق بشدة، ومن (1.80- 2.59) لا أثق، ومن (2.60- 3.39) محايد، ومن (3.40- 4.19) أثق، ومن (4.20- 5) أثق بشدة

ثانياً: تحليل البيانات الشخصية:

1.النوع:

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الجنس

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
النوع	ذكر	33	%80.5
	أنثي	8	%19.5
	الجملة	41	%100

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

من الجدول رقم (2) يتضح أن معظم افراد العينة الذين شملتهم الدراسةهم ذكوربلغت نبتهم (80.5 %).

2.العمر:

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب العمر

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	سنة31-40	12	%29.3
	سنة41-50	19	%46.3
	سنة51-60	7	%17.1
	سنة61-70	3	%7.3
	الجملة	41	%100

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

من الجدول رقم (3) نستنتج أن (70,7 %) من المبحوثين أعمارهم فوق (41) عاماً، و(29,3) أقل من (41) عاما، وليس من بين المبحوثين عمره أقل من (31) عاما.

3. المستوي التعليمي:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المستوي التعليمي

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
المستوي التعليمي	ثانوي	1	%2.4
	دبلوم عالي	4	%9.8
	بكالوريوس	12	%29.3
	ماجستير	8	%19.5
	دكتوراه	16	%39.0
	الجملة	41	%100

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

من الجدول رقم (4) يتبين أن (39 %) من المبحوثين من حملة الدكتوراة، و(2,4 %) فقط مستواهم دون التعليمي ثانوي.وهي نتيجة تتسق مع أعمار البحوثين.

4. التخصص:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب التخصص

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
التخصص	إعلام	19	46.3٪
	اقتصاد	5	12.2٪
	إدارة	2	4.9٪
	قانون	4	9.8٪
	أخرى	11	26.8٪
	الجملة	٤١	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

من الجدول رقم (5) يتضح أن (46,3 %) من المبحوثين تخصصهم، و(26.8 %) تخصصات أخرى غير الاقتصاد الذي يمثل (12.2 %)، والقانون (9.8 %)، والإدارة (4.2 %) من المبحوثين.

5. مجال العمل:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب مجال العمل

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
مجال العمل	أستاذ جامعي	16	%39.0
	صحفي/إعلامي	17	%41.5
	مسؤول/موظف	5	%12.2
	مستثمر/تاجر	1	%2.4
	أخري	2	%4.9
	الجملة	41	%100

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يتبين من الجدول رقم (6) أن (41.5 %) من المبحوثين هم صحفيين وإعلاميين، و(39 %) أساتذة الجامعات، وهي ذات النسبة لحملة الدكتوراة، إذا قارناها بالتخصص. ثم المسؤولون (12.2 %) وأخرى (4.9 %) والمستثمرون (2.4 %)

6. سنوات الخبرة:

جدول رقم (7) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة	سنة7-3	2	%4.9
	سنة12-8	8	%19.5
	سنة20-13	12	%29.3
	فأكثر21	19	%46.3
	الجملة	41	%100

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يبين الجدول رقم (7) أن (46.3 %) من أفراد العينة سنوات خبراتهم أكثر من (21) سنة، وترتفع النسبة إلى (75.6 %) إذا اضفنا إليهم من تزيد خبرتهم عن (13) سنة، في تأكيد أن أفراد العينة لهم المقدرة على تقويم ظاهرة التضليل الإعلامي.

ثالثا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

1) **بحسب تجربتك مع نوع المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام حول القضايا الاقتصادية، ما مدى موثوقية المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام السودانية؟ حدد درجة الموثوقية حيث أن صفر تمثل أدنى موثوقية وعشرة أعلى موثوقية**

جدول رقم (8) درجة موثوقية المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام السودانية

درجة الموثوقية	التكرار	النسبة
2	4	9.8%
3	2	4.9%
4	6	14.6%
5	10	24.4%
6	6	14.6%
7	3	7.3%
8	6	14.6%
10	4	9.8%
الجملة	41	100 %

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يتضح من الجدول رقم (8) أن درجة موثوقية المعلومات التي تقدمها أجهزة الإعلام المحلية أعلى الوسط أي أعطى (24.4 %) من المبحوثين الموثوقية الدرجة خمس والذين اختاروا أعلى الوسط بلغت نسبتهم (46.3 %)، ودون الوسط (30.3 %).

2. تمارس وسائل الإعلام المحلية التضليل؟

جدول رقم (9) يمثل التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب تضليل الاعلام المحلي

الفئات	التكرار	النسبة
لأنها منتمية لجهات سياسية	27	65.9%
لأنها لا تملك الكادر المدرب	5	12.2%
لأنها لا تملك المال الكافي	3	7.3%
تنفذ أجندة أجنبية	1	2.4%
أكثر من خيار	5	12.2%
الجملة	41	100 %

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يوضح الجدول رقم (9) أن (65.9 %) من المبحوثين عزى ممارسة وسائل الإعلام المحلية التضليل، نسبة لانتمائها لجهات سياسية. ثم لأنها لا تملك الكادر المدرب بنسبة (12.9 %)، ولا تملك المال الكافي، وأخيراً تنفيذ أجندة أجنبية

3. في رأيك، ما مدى موثوقية المعلومات التي تتلقاها من الوسائط الإعلامية التالية؟

جدول رقم (10) يوضح آراء موثوقية أفراد العينة بالوسائط الإعلامية

م	الوسائط الإعلامية	المقياس	لا اثق بشدة	لا اثق	محايد	أثق	أثق بشدة	المتوسط	الاجابة
.1	الصحف	التكرار	1	7	8	22	3	3.46	موثوقة
.2		النسبة	2.4	17.1	19.5	53.7	7.3		
.3	الفضائيات	التكرار	1	5	11	21	3	3.48	موثوقة
.4		النسبة	2.4	12.2	26.8	51.2	7.3		
.5	الإذاعة	التكرار	2	2	8	22	7	3.73	موثوقة
.6		النسبة	4.9	4.9	19.5	53.7	17.1		
.7	وسائل التواصل الاجتماعي	التكرار	13	14	7	7	13	2.20	غير موثوقة
.8		النسبة	31.7	34.1	17.1	17.1	31.7		
.9	المواقع الإلكترونية للمؤسسات	التكرار	5	6	13	13	4	3.12	حياد
.10		النسبة	12.2	14.6	31.7	31.7	9.8		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يتبين من الجدول رقم (10) أن المبحوثين رتبوا موثوقية المعلومات التي يتلقونها من وسائل الإعلام على النحو التالي: الإذاعة، ثم الفضائيات، ثم الصحف، فالمواقع الإلكترونية للمؤسسات، وإخيراً مواقع التواصل الاجتماعي، بناءً على المتوسط المرجح.

4. تقدم وسائل الإعلام معلومات مضللة في تناولها للقضايا الاقتصادية خاصة في التالي؟

جدول رقم (11) اراء افراد العينة حول المعلومات الاقتصادية المضللة بوسائل الاعلام

م	المعلومات الاقتصادية	المقياس	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	المتوسط	الاجابة
1.	سعر الصرف	التكرار	1	16	9	9	6	3.07	محايد
2.		النسبة	2.4	39.0	22.0	22.0	14.6		
3.	أسعار السلع الاستهلاكية	التكرار	13	11	14	3	13	3.17	محايد
4.		النسبة	31.7	26.8	34.1	7.3	31.7		
5.	أسعار الطاقة (كهرباء،وقود،...)	التكرار	1	16	11	12	1	2.90	محايد
6.		النسبة	2.4	39.0	26.8	29.3	2.4		

م	المعلومات الاقتصادية	المقياس	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	المتوسط	الاجابة
7. 8.	أسعار الخدمات (صحة، تعليم،..)	التكرار	1	13	10	16	1	3.07	محايد
		النسبة	2.4	31.7	24.4	39.0	2.4		
9. 10.	اسعار الذهب	التكرار	1	15	6	13	6	3.19	محايد
		النسبة	2.4	36.6	14.6	31.7	14.6		
11.	تسويق المحاصيل الزراعية والغابية	التكرار	2	17	7	10	5	3.00	محايد
		النسبة	4.9	41.5	17.1	24.4	12.2		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يوضح الجدول رقم (11) أن المبحوثين يعتقدون إن وسائل الإعلام قدمت معلومات مضللة بصورة نسبية أعلى من الوسط، وتم ترتيبها كالأتي: معلومات مضللة في أسعار الذهب، ثم أسعار السلع الاستهلاكية، ثم سعر الصرف،وأسعارالخدمات، وتسويق المحاصيل الزراعية والغابية، وأخيراً أسعار الوقود التي تقل فيها المعلومات المضللة في وسائل الإعلام، بناءً على المتوسط المرجح.

5. تمارس الصحافة الاقتصادية التضليل عبر الأشكال التحريرية التالية؟

جدول رقم (12) يوضح اراء افراد العينة حول ممارسة تضليل الصحافة الاقتصادية

م	الأشكال التحريرية	المقياس	لا أوافق بشدة	لا اوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط	الاجابة
1. 2.	التقارير الإخبارية	التكرار	2	8	17	10	4	3.14	محايد
		النسبة	4.9	19.5	41.5	24.4	9.8		
3. 4.	التحقيقات الصحفية	التكرار	5	11	11	11	3	2.90	محايد
		النسبة	12.2	26.8	26.8	26.8	7.3		
5. 6.	المقابلات الصحفية	التكرار	2	11	13	8	7	3.17	محايد
		النسبة	4.9	26.8	31.7	19.5	17.1		
7. 8.	المقالات	التكرار	00	9	15	13	4	3.29	محايد
		النسبة	00.0	22.0	36.6	31.7	9.8		
9. 10.	الرسوم، والصور	التكرار	2	13	11	8	7	3.12	محايد
		النسبة	4.9	31.7	26.8	19.5	17.1		
11.	الإعلانات	التكرار	2	6	11	11	11	3.56	موافق
		النسبة	4.9	14.6	26.8	26.8	26.8		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يتبين من الجدول رقم (12) أن أكثر أساليب التحريرية استخداماً للمعلومات المضللة هي الإعلانات، فيما هناك تضليل نسبي متدرج المقالات ثم المقابلات الصحفية فالتقارير الإخبارية، والتحقيقات الصحفية التي تعتبر الأقل استخداماً للمعلوماتالمضللة بحسب رأي أفراد العينة.

6. أسهمت وسائل الإعلام الرقمية في توسيع دائرة نشر المعلومات الاقتصادية الزائفة؟

جدول رقم (13) آراء أفراد العينة حول اسهامات وسائل الإعلام الرقمية في نشر المعلومات الزائفة

م	الوسائط الرقمية	المقياس	لا أوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	المتوسط	الاجابة
.1	مواقع التواصل الاجتماعي	التكرار	00	4	4	17	16	**4.10**	موافق
.2		النسبة	00.0	9.8	9.8	41.5	39.0		
.3	اليوتيوب	التكرار	00	5	9	19	8	**3.73**	موافق
.4		النسبة	00.0	12.2	22.0	46.3	19.5		
.5	تك توك	التكرار	00	6	7	19	9	**3.75**	موافق
.6		النسبة	00.0	14.6	17.1	46.3	22.0		
.7	الصحافة الإلكترونية	التكرار	1	7	8	14	11	**3.65**	موافق
.8		النسبة	2.4	17.1	19.5	34.1	26.8		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

تدعم البيانات الواردة في الجدول (13) أن وسائل الإعلام الرقمية أسهمت في توسيع دائرة نشر المعلومات الاقتصادية المضللة، وعلى رأس هذه الوسائط مواقع التواصل الاجتماعي، ثم تك توك، ثم اليوتيوب، وأخيراًالصحافة الإلكترونية.

7. تمثل تأثير التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الوضع الاقتصادي في الآتي:

جدول رقم (14) يوضح اراء افراد العينة حسب تأثير الاعلام علي الوضع الاقتصادي

م	الخيارات	المقياس	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا أعرف	محايد	اوافق	اوافق بشدة	المتوسط	الاجابة
.1	**تبديد الامكانات والموارد**	التكرار	00	2	3	00	21	15	**5.07**	موفق بشدة
.2		النسبة	00.0	4.9	7.3	00.0	51.2	36.6		
.3	**سرقة ثروات البلاد**	التكرار	00	1	4	2	22	12	4.97	موفق بشدة
4.		النسبة	00.0	2.4	9.8	4.9	53.7	29.3		
5.	**تضيق معاش الناس**	التكرار	00	4	3	1	21	12	4.83	موفق بشدة
6.		النسبة	00.0	9.8	7.3	2.4	51.2	29.3		

م	الخيارات	المقياس	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لا أعرف	محايد	اوافق	اوافق بشدة	المتوسط	الاجابة
7. 8.	اضعاف أداء مؤسسات الدولة	التكرار	00	3	4	5	17	12	4.75	موفق بشدة
		النسبة	00.0	7.3	9.8	12.2	41.5	29.3		
9. 10.	التردد في اتخاذ القرار السليم	التكرار	00	1	2	3	23	12	5.05	موفق بشدة
		النسبة	00.0	2.4	4.9	7.3	56.1	29.3		
11.	تدني الإنتاج والخدمات	التكرار	00	2	2	2	20	15	**5.07**	موفق بشدة
		النسبة	00.0	4.9	4.9	4.9	48.8	36.6		
7.	عدم الاستقرار في السياسات	التكرار	00	1	2	3	22	13	**5.07**	موفق بشدة
		النسبة	00.0	2.4	4.9	7.3	53.7	31.7		
8.	زعزعة ثقة ومعنويات الشباب	التكرار	00	1	3	2	20	15	**5.09**	موفق بشدة
		النسبة	00.0	2.4	7.3	4.9	48.8	36.6		
9.	ضعف التجارة والاستثمار	التكرار	00	4	3	3	20	11	**4.75**	موفق بشدة
		النسبة	00.0	9.8	7.3	7.3	48.8	26.8		
10.	ازدهار تجارة الممنوعات	التكرار	1	2	1	5	12	20	**5.07**	موفق بشدة
		النسبة	2.4	4.9	2.4	12.2	29.3	48.8		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

نستنتج من الجدول رقم (14) موافقة أفراد العينة بشدة للتأثير الذي يخلفه التضليل الإعلامي على الوضع الاقتصادي؛ والتي تم ترتيبها كالآتي: زعزعة ثقة ومعنويات الشباب، وازدهار تجارة الممنوعات (المخدرات)، وتبديد امكانات وموارد الدولة، وعدم الاستقرار في السياسات، وتدني الإنتاج والخدمات، والتردد في اتخاذ القرار السليم، سرقة ثروات البلاد، وتضيق معاش الناس، واضعاف أداء مؤسسات الدولة، ضعف التجارة والاستثمار. وهي تمثل شكل التأثير.

8. مصادر المعلومات المضللة بوسائل الإعلام المحلية هي؟

جدول رقم (15) اراء افراد العينة حول مصادر المعلومات المضللة

م	مصادر المعلومات المضللة	المقياس	لا اعرف	لا	نعم	الاجابة
1. 2.	وسائل الإعلام الأجنبية	التكرار	11	12	18	نعم
		النسبة	26.8	29.3	43.9	
3. 4.	المسؤولين في الحكومة	التكرار	2	3	36	نعم
		النسبة	4.9	7.3	87.8	
5. 6.	الأحزاب السياسية	التكرار	2	6	33	نعم
		النسبة	4.9	14.6	80.5	
7. 8.	المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني	التكرار	5	16	20	نعم
		النسبة	12.2	39.0	48.8	
9. 10.	أجهزة مخابرات	التكرار	7	4	30	نعم
		النسبة	17.1	9.8	73.2	
11.	التجار، وأصحاب الشركات الكبيرة	التكرار	3	6	32	نعم
		النسبة	7.3	14.6	78.0	
7.	افراد	التكرار	8	6	27	نعم
		النسبة	19.5	14.6	65.9	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يتبين من الجدول رقم (15) أن غالبية إجابات أفراد العينة حول خيارا مصادر المعلومات المضللة لوسائل الإعلام المحلية المسؤولين في الحكومة بنسبة (87.8 %)، الأحزاب السياسية بنسبة (80.5 %)، والتجار، وأصحاب الشركات الكبيرة بنسبة (78 %)، أجهزة مخابرات بنسبة (73.2 %)، الأفراد بنسبة (65.9 %)، المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني بنسبة (48.8 %)، وسائل الإعلام الأجنبية بنسبة (43.9 %).

رابعا: تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

1-اختبار العلاقة بين مجال العمل وتأثير التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الوضع الاقتصادي

الجدول رقم (16) استكشاف العلاقة بين مجال العمل وتأثير التضليل الاعلامي علي الوضع الاقتصادي

قيمة مربع كاي	درجة الحرية	(sigالقيمة الاحتمالية)
86.78	76	0.18

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يتضح من الجدول رقم (16) أن قيمة مربع كاي للاستقلالية بلغت (86.78) للعلاقة بين مجال العمل وتأثيرات التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الوضع الاقتصادي بمستوي معنوية (0.18) وهذه القيمة أكبر من مستوي المعنوية (0.05) وعلية فإن ذلك يشير إلي أنه لا توجد علاقة ببين مجال العمل والعوامل المتمثلة في تأثير التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الوضع الاقتصادي.

2- اختبار العلاقة بين تقديم وسائل الإعلام معلومات مضللة في تناولها للقضايا الاقتصادية وتأثير التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الوضع الاقتصادي في السودان

الجدول رقم (17) استكشاف العلاقة بين تقديم وسائل الاعلام وتأثير التضليل الاعلامي

قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية(sig)
375.018	285	0.000

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يتبين من الجدول رقم (17) أعلاه بلغت قيمة مربع كاي للاستقلالية (375.018) للعلاقة بين تقديم وسائل الإعلام معلومات مضللة في تناولها للقضايا الاقتصادية، وتأثير التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الوضع الاقتصادي بمستوي معنوية (0.00) وهذه القيمة أقل من مستوي المعنوية (0.05) وعلية فإن ذلك يشير إلي أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقديم وسائل الإعلام معلومات مضللة في تناولها للقضايا الاقتصادية وتأثير التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الوضع الاقتصادي.

النتائج والتوصيات:

- ثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تقديم وسائل الإعلام معلومات مضللة في تناولها للقضايا الاقتصادية، وتأثير التضليل الإعلامي والمعلوماتي على الوضع الاقتصادي في السودان.
- إن درجة موثوقية المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام المحلية عن القضايا الاقتصادية أعلى الوسط؛ ويعزى ذلك إلى انتماء المؤسسات الإعلامية لجهات سياسية بنسبة (65.9 %)، وضعف الكادر بنسبة (12.9 %).
- تمثّل التأثير الذي خلفه التضليل الإعلامي على الوضع الاقتصادي؛ مرتبة في: زعزعة ثقة ومعنويات الشباب، وازدهار تجارة الممنوعات (المخدرات والسلاح...)، وتبديد إمكانات وموارد الدولة، وعدم الاستقرار في السياسات، وتدني الإنتاج والخدمات، والتردد في اتخاذ القرار السليم، سرقة ثروات البلاد، والتضيق في معاش الناس، واضعاف أداء مؤسسات الدولة، ضعف التجارة والاستثمار.
- أسهمت مواقع التواصل الاجتماعي، وتطبيق تك توك، واليوتيوب في توسيع دائرة نشر المعلومات الاقتصادية المضللة.
- قدمت وسائل الإعلام المحلية معلومات وأخبار زائفة بنسب متفاوته في أسعار الذهب، وأسعار السلع الاستهلاكية، وسعر الصرف، وأسعارالخدمات، وتسويق المحاصيل الزراعية والغابية، وأخيراً أسعار الوقود.

وتوصي الورقة بضرورة رسم استراتيجية إعلامية للبلد (نظام إعلامي)، مع تفعيل القوانين والمواثيق المهنية، وإنشاء مجلس أو مفوضية مستقلة لمكافحة المعلومات المضللة عن الشأن الاقتصادي، وتأهيل الصحفيين والإعلاميين الاقتصادين وتعلم أدوات العصر من أدوات العمل وتقانات كشف الأخبار الزائفة، ومواكبة المستجدات. وفك العلاقة المشبوهة بين الشركات الكبيرة والمؤسسات الإعلامية والمتمثلة في استخدام الإعلان كأداة ضغط عليها, والذي يؤثر بدوره على أدائها وتحيزها. وادخال قضية التضليل الإعلامي في مناهج مؤسساتنا التعليمية كافة.

المراجع والمصادر:

(1) القرآن الكريم.

(2) د. شيماء الهواري «التضليل الاعلامي: الوجه الجديد للإعلام العربي الحديث» المجلة الدراسات الإعلامية، العدد الرابع عشر، (ألمانيا: برلين، المركز الديمقراطي العربي، فبراير 2021م)، ص 12

(3) محمد مسلم العبيدو، «الإعلام.. بين التضليل وصناعة الكذب»، sptth://:ara/gro.aabanna/-41652/stroperaidem/cib

(4) عدي قاقيش، «مفهوم التضليل الإعلامي»، sptth://:moc.rotos

(5) سورة العنكبوت الآيات ﴿1- 3﴾

(6) إبراهيمي عمر، «التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيا الإعلام والإتصال داخل المؤسسات الاقتصادية»، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السابع، (الجزائر، جامعة مستغانم 2017م)، ص 181- 196

(7) د. محمد أبوبكر عبد الرحمن الرحمنو، «سياسات الحد من انتشار الإشاعة في الاطار التنظيمي»، **مجلة علوم الاتصال**، المجلد الأول العدد الرابع، (جامعة أم درمان الإسلامية، أغسطس 2018م)، ص 121- 178

(8) د.تيسير يحيى الصديق محمد زين، «توظيف الصحافة المتخصصة في معالجة الأزمات الاقتصادية في السودان: دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على صحيفة إيلاف الاقتصادية»، **مجلة علوم الاتصال**، المجلد الأول العدد السابع، (جامعة أم درمان الإسلامية، سبتمبر 2022م)، ص 106- 153

(9) انظر د.عبد الحافظ عواجي صلوي، **نظريات التأثير الإعلامية**، جمع وتنسيق أسامة بن مساعد المحيا، 1433هـ ص 33-29

(10) سورة النساء الآية ﴿١٦٧﴾

(11) سورة الشعراء الآية ﴿٩٧﴾

(12) معجم لسان العرب

(13) معجم المعاني، تضليل/ sptth://:ra-ra/tcid/ra/moc.ynaamla.www

(14) د.فريد حاتم شحف، **الدعاية والتضليل الإعلامي: الأساليب والطرق**، ط1، (سوريا: دار علاء الدين، 2015م) ص 5

(15) عبد السلام مصطفى شليبك «مفهوم التضليل الاعلامي وكيفية المواجهة» sptth://:isba.www/cc/0202/golb-tsop.

(16) عدي قاقيش، «مفهوم التضليل الإعلامي» مصدر سابق

(17) د.نزهت محمود الدليمي، «التضليل الإعلامي وكيفية المواجهة»، sptth://:ra/gro.aabanna/-41652/stroperaidem/ciba

(18) عدي قاقيش، «مفهوم التضليل الإعلامي» المصدر السابق

(19) انظر هيبرت . أ. شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، (106) عالم المعرفة، (: الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1999م، ص 13- 23

(20) د.فريد حاتم شحف، مرجع سابق ص 8

(21) خالد عطية، «الأخبار الزائفة والتضليل: وجهان لعملة واحدة» https://www.aljazeera.net/blogs/2021/12/22

(22) المرجع نفسه ص 10

(23) المصدر نفسه

(24) د.نزهت محمود الدليمي، مصدر سابق، sptth://:aabanna.gro/cibara/eraidem-41652/strop

(25) فهد بن عبد الرحمن الشميمري، التربية الاعلامية sptth://:ajremla.ten/erom.php?mdi=699361

(26) انظر د.أنور هارون شمبال، **الصحافة السودانية وصناعة القرار الاقتصادي**، الطبعة الثانية،) الخرطوم: الناشر وزارة الثقافة، الطابعون: هيئة الخرطوم للصحافة والنر، 2017م) ص 35، 36

(27) انظر محمد جار النبي موسى الضي، **تقلبات أسعار النفط العالمية وأثرها على إقتصادات البلدان المستوردة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوداني (1990- 2021م)**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ كلية الدراسات العليا، 2022م، ص 86- 98

(28) د. سمية آدم عيسى، «السودان الجديد: الإمكانات الاقتصادية والاستثمارية»، sptth://:htuhb.laitnetop-tnemtsevni-dna-cimonoce-nadus-wen-a/noitacilbup/ra/ea

(29) د.أنور هارون، المرجع السابق ص 37

(30) وزارة المالية، **ميزانيات السودان *(55- 1999م)*** الطبعة الثانية، المجلد الأول (أم درمان: دار جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنتشر، 2000م) ص 21

(31) انظر د.أنور هارون المرجع السابق، ص 39-38

(32) عثمان إبراهيم السيد، **الاقتصاد السوداني**، الطبعة الثالثة (أمدرمان: دار جامعة القرآن الكريم للنشر،2002م) ص 14.

(33) د.أنور هارون شمبال، **أحداث ومؤشرات: تحليل واقع الاقتصاد السوداني 2006م – 2013م**، (الحرطوم: شركة سينان للطباعة، 2017م)، 40

(34) د.ناهد حمزة محمد صالح، «تناول الصحافة الإلكترونية لقضية الفقر في السودان: دراسة وصفية تحليلية على ال لموقع الإلكتروني لصحيفة أخبار اليوم يناير 2017م حتي منتصف 2020»، **مجلة علوم الاتصال**، العدد السابع، جامعة أم درمان الإسلامية، يونيو 2021م، ص 286

(35) معجم المعاني sptth://:ynaamla.www/moc/tcid/ra/ra-ra/الأثر/

(36) أ.م.د. كاظم حسين غزال، وم.عدي عبيدان سلمان الجراح «أثر استراتيجية (التعلم التماثلي) في التذوق الادبي عند طلاب الصف الخامس الادبي» **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، العدد (18)، (العراق، جامعة بابل، ديسمبر 2014م، ص 665

(37) خالد سعد، «السودان.. جدل حول الإعلام والثورة والانتقال الديمقراطي»، .12ibara//:sptth yrots/moc

(38) المصدر نفسه ص 77

(39) انظر جوناثان مارسيانو، «كيف تخرب الأخبار الزائفة الاقتصاد؟»، .tsopnoon.www//:sptth tnetnoc/moc

مكافحة التضليل الاعلامي والمعلوماتي عبر وسائل التواصل الاجتماعي خلال جائحة كورونا(الفترة من2019 إلى 2022م): منصات الفيسبوك نموذجا

د.أيمن صالح علي رحمة

أستاذ المكتبات والمعلومات والإعلام المساعد،عميد المكتبات السابق، العميد الأسبق لكلية دراسات المجتمع والتنمية الريفية،جامعة بحري. السودان

المستخلص:

تهدف الدراسة الي التعرف على أسباب انتشار الأخبار الكاذبة في وسائل التواصل الاجتماعي، كشف أساليب التضليل الإعلامي في تلك الوسائط وقت جائحة كورونا، التوعية بمخاطر التضليل الإعلامي على أفراد المجتمع، دراسة أهم المنصات العاملة في مجال مكافحة الأخبار المضللة في العالم العربي. تتمثل مشكلة الدراسة في أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في إنتشار الأخبار الكاذبة والمضللة والإشاعات من خلال مضامينها الإعلامية المضللة وأساليبها الإقناعية؛ لاسيما وأنها تمتاز بالسرعة والعالمية والتزامنية والتفاعلية، مما أثر سلبا علي عدد كبير من المتابعين لها خاصة فترة جائحة كورونا،.تتناول الدراسة واقع التضليل الإعلامي والمعلوماتي فترة جائحة كورونا وتاثير وسائط التواصل الاجتماعي من خلال نشر معلومات مضللة تتعلق بالجائحة مما كان له الأثر السلبي علي تعامل بعض أفراد المجتمع مع الجائحة خاصة فيما يتعلق بانتشار المرض والعلاج منه. تشمل الدراسة أهم منصات مكافحة الأخبار الكاذبة فترة كورونا مثل: منصة فتبينوا الاردنية،منصة هيئة مكافحة الإشاعات السعودية، ومنصة تنبيه القطرية. تتبع الدراسة المنهج الإستقرائي.فيما يخص جمع البيانات والمعلومات تم إستخدام الإنتاج الفكر المنشور إضافة الي تحليل مضمون بعض مواقع التواصل الاجتماعي ومنصات مكافحة التضليل الإعلامي. من نتائج الدراسة ساهمت منصات مكافحة التضليل الإعلامي عى الفيسبوك من التقليل من مخاطر المعلومات المغلوطة وذلك بتصحيح وتكذيب ونفي المعلومات غير الصحيحة بعد التحقق منها والرجوع الى الجات ذات الصلة.ضعف دور الأجهزة الرسمية في تمليك المعلومات والإحصاءات الكافية والصحيحة الخاصة بجائحة كورونا جعلهم عرضة للمعلومات المضللة المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتكوين منصة سودانية لمكافحة الأخبار المضللة. وضرورة الاهتمام برفع وعي أفراد المجتمع خاصة أوقات الازمات مع تمليكهم المعلومات الصحيحة من مصادرها الرسمية والأصلية منعا لهم من التأثر بالمعلومات الكاذبة.

الكلمات المفتاحية: التضليل الإعلامي. وسائل التواصل الاجتماعي. الفيسبوك. كوفيد-19 .جائحة كورونا. التلوث المعلوماتي.منصات مكافحة التضليل الإعلامي.

Combating media and Informatics disinformation through Social Media during Corona Pandemic (COVID-19) (2019-2022): Facebook model

Dr. Ayman Salih Ali Rahma

Abstract:

The study highlights the status of media and informatics misinformation during the Corona pandemic and the impact of social media by spreading fake information related to the pandemic, which has negatively effect on some members of society with the pandemic, especially with regard to the spread of the disease and its treatment. The study aims to identify the reasons for spread of false news in social media, reveal the methods of media disinformation in these media during the Corona pandemic, raise awareness of media misinformation risks on society individuals and shed light on social media means specially Facebook. It highlights the most important platforms which help to combat misleading news in Arabic world. The problem of the study is that social media which have contributed to spread false and misleading news and rumors within their misleading media contents and persuasive method, especially as it is fast, global, simultaneous and interactive. It has negative impact on big number of community individuals who follow during Corona pandemic (COVID -19) period and they have become vulnerable to these media and coordinated behind rumors. It follows inductive methodology. Some data and information collection tools are also used, such as review of published intellectual production, in addition to analyzing the content of some social networking sites and platforms to combat disinformation.It also includes the most important platforms for combating false news in the days of Corona, such as the Jordanian "Fatabyyano" platform, the Saudi Anti-Rumor Watchdog platform, and the Qatar "Tanbeeh" platform. The results show that the anti-disinformation platforms on Facebook contributed to reduce the risks of misinformation by correcting, denying and denying incorrect information after verifying it and referring to the relevant authorities. Also clarify the weak role of official agencies in possessing adequate and correct information and statistics on the Corona pandemic made them vulnerable to misleading information published on social

media, especially Facebook. The study recommends the necessity of creating a Sudanese platform to combat misleading news. There is need to pay attention and raise the awareness of community members, especially in times of crises, with their possession of correct information from its official and original sources to prevent them from being affected by false information.

KEYWORDS: Media disinformation; Social Media; Facebook; COVID -19; Informatics Pollution; Media Disinformation Combating Platforms

المقدمة:

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في تمليك المجتمعات الكثير من المعلومات والأخبار التي تغير من اتجاهاتهم وأفكارهم ومعتقداتهم. سهولة النشر عبر الإنترنت ودون رقابة كما في النشر التقليدي جعل كل فرد يستطيع نشر ما يريد من معلومات وأفكار مما ساعد على انتشار الكثير من المعلومات المضللة والكاذبة.

في شهر فبراير2020 وصفت منظمة الصحة العالمية النمو السريع للمعلومات المرتبطة بكوفيد -19 بأنها»وباء معلوماتي». يعرف مصطلح الوباء المعلوماتي بأنه « معلومات مفرطة بعضها دقيق وبعضها الآخر ليس كذلك،وهي معلومات تجعل من الصعب على الناس إيجاد مصادر أو توجيهات موثوقة متى إحتاجوا إليها».(1)

تتناول الدراسة واقع التضليل الإعلامي والمعلوماتي ابان جائحة كورونا وتاثير وسائط التواصل الاجتماعي على المجتمع من خلال نشر معلومات مضللة تتعلق بالجائحة مما كان له الأثر السلبي علي تعامل بعض أفراد المجتمع مع الجائحة، خاصة فيما يتعلق بانتشار المرض والعلاج منه. كما تشمل الدراسة أهم منصات مكافحة الأخبار الكاذبة مثل منصة فتبينوا الأردنية، منصة هيئة مكافحة الاشاعات السعودية ومنصة تنبيه القطرية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في انتشار الأخبار الكاذبة والمضللة والإشاعات من خلال مضامينها الإعلامية المضللة وأساليبها الاقناعية؛ لاسيما وأنها تمتاز بالسرعة والعالمية والتزامنية والتفاعلية؛ مما أثر سلبا علي عدد كبير من افراد المجتمع المتابعين لها خاصة فترة جائحة كورونا واصبح هؤلاء عرضة لتأثير تلك الوسائط وانساقوا وراء تلك الشائعات.

أسئلة الدراسة:

1. ما واقع انتشار ظاهرة التضليل الإعلامي والمعلوماتي في المجتمع.
2. ما دور بعض موقع التواصل الاجتماعي في نشر الأخبار المضللة وقت جائحة كرونا.
3. ما المشكلات والعوائق التي تحد من تلقي المواطن لمعلومات صحيحة خالية من التضليل والتحريف.
4. ما الدور الذي تلعبه منصات مكافحة الأخبار الكاذبة في مكافحة التضليل الاعلامي.

5. ما الوسائل والحلول والمقترحات التي من شأنها حماية الواقع الاعلامي وأفراد المجتمع من التضليل المعلوماتي.

أهداف الدراسة:

1. التعريف بوسائل التواصل الاجتماعي بالتركيز على الفيسبوك.
2. التعريف بجائحة كرونا.
3. التعرف على الأخيار المضللة و اسباب انتشار الأخبار الكاذبة في وسائل التواصل الاجتماعي.
4. كشف أساليب التضليل الإعلامي أبان جائحة كورونا.
5. إستقراء واقع أهم المنصات العاملة في مجال مكافحة الاخبار المضللة.
6. تقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها وضع حلول ناجعة للمشكلات والعقبات التي تعترض سير تلقي المجتمع للمعلومات الصحيحة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه،وقلة الدراسات التي تركز علي إستقراء واقع منصات مكافحة الاخبار المضللة، كما أنها تركز على مكافحة الأخبار المضللة وكيفية التمييز بين ماهو كاذب وصحيح، كما تتمثل أهميتها أيضا في نتائجها وتوصياتها التي يرجي منها المساهمة في حماية المجتمع من الأخبار المضللة.

حدود وموضوع الدراسة:

شبكات التواصل الاجتماعي بالتركيز علي الفيسبوك والمنصات العاملة في مجال مكافحة الاخبار المضللة وقت جائحة كورونا.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي. حيث قام الباحث بملاحظة تفاصيل وحيثيات ظاهرة التضليل الإعلامي والسلوك التضليلي لبعض مواقع الفيسبوك خلال جائحة كورونا، ومجهودات منصات مكافحة التضليل الاعلامي المقدرة وفهمها ومراقبة ذلك عن كثب مما ساعده في تقديم تعميمات مثبتة بناء على نتائج دراسته.

أدوات جمع البيانات والمعلومات:

في جمع البيانات والمعلومات تم إستخدام الادب الفكري المطبوع والمنشور والملاحظة بالمشاركة .

الدراسات السابقة:

قام الباحث برصد ودراسة بعض الدراسات السابقة من التي لها علاقة بموضوع بحثه؛إيمانا منه بتراكمية المعرفة وضرورة الاستفادة من الانتاج الفكري الخاص بمن سبقوه ؛ من تلك الدراسات:

دراسة سويفت (2021) والتي تناولت الأخبار المغلوطة في المنطقة العربية وقت كوفيد-19

حيث هدفت إلى التعريف بالأخبار المغلوطة وأثرها على أفراد المجتمع وكيفية مكافحتها.

خرجت الدراسة ببعض التوصيات منها: تشجيع تعريب الأدوات الرقمية الموجودة للتحقق من الأخبار سواء التي تستهدف الصحفيين أو الجمهور. كما أوصت أيضا بتشجيع المبادرات المستقلة لتحقيق الأخبار.

ناقشت دراسة يوب(2019) أثر الممارسات والمبادئ الأخلاقية في التضليل الإعلامي بمؤسسة الصلب بعنابة الجزائرية حيث هدفت الي الكشف عن مدى توافر الممارسات والمبادئ الأخلاقية في التقليل من أثار التضليل الإعلامي.

من نتائج الدراسة: هنالك توافر للممارسات الأخلاقية والتزام بتطبيقها بالمؤسسة مكان الدراسة،وجود علاقة إرتباط عكسية وذات دلالة معنوية بين جميع المبادئ الأخلاقية والتضليل الإعلامي.

أوصت الدراسة بضرورة الإرتقاء بواقع مهنة الإعلام والحفاظ عليها من الممارسات غير الأخلاقية.

تناولت دراسة سدراتي(2021) إستخدام التضليل الإعلامي عبر الميديا الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19 حيث ركزت على التضليل الإعلامي في الفيسبوك. هدفت الدراسة الى القاء الضوء على التضليل الإعلامي والأساليب والمضامين المضللة والتوعية بمخاطر التضليل الإعلامي.إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون.

توصلت الدراسة إلي أن أكثر المواضيع والمضامين التي يتم التفاعل معها هي طبية وإجتماعية.

ناقشت دراسة محمد(2019) تعرض مستخدمي منصات التواصل الإجتماعي للمعلومات المضللة حول كوفيد-19.

من نتائج الدراسة: وجود أثر دلالة إحصائية لتأثير مستوى ثقة المستخدمين في المعلومات المتعلقة بكوفيد-19 على معدل مشاركة المستخدمين لتلك المعلومات.

أوصت الدراسة بإعادة هيكلة الإعلام الرسمي لإعادة الثقة والمصداقية من جانب الجمهور.

بالنظر الي الدراسات السابقة يلحظ تشابهها مع دراسة الباحث حيث أن معظمها ركز على التضليل الإعلامي في وسائل التواصل الإجتماعي وقت جائحة كورونا بصورة عامة؛ لكن دراسة الباحث تختلف عن ما سبق في تناولها لموضوع الدراسة من عدة جوانب اهمها استقراء واقع مواقع الفيسبوك وبعض منصات مكافحة التضليل الاعلامي العربية ووضع مقترحات تساهم في مكافحة ظاهرة التضليل الإعلامي . إضافة الى تناولها التلوث المعلومات والتضليل الإعلامي في الفيسبوك.

التضليل الإعلامي:

هو العبث بمحتوى اتصالي وتوجيهه بشكل ممنهج لخدمة أهداف تنحرف عن المصلحة العامة.يمارس التضليل الإعلامي من دون أي إحساس بالمسؤولية تجاه أخلاقيات المهنة الاعلامية في ضوء خبرات حرفية تجمل الأكاذيب وتزينها، وبمعنى أدق اخفاء الحقائق عن الجمهور عبر الوسائل الإعلامية المختلفة (التقليدية والإلكترونية) واغراقه بالأخبار والمعلومات المزيفة والمحرفة، مما يحول الوقائع الى مجرد أوهام تعشعش في رؤوس المتلقين وتؤسس لأوضاع وصور اجتماعية وسياسية خطيرة.

التضليل الإعلامي معلومات كاذبة مقصودة أو ناقصة أو كاملة ولكن غير مفيدة وتم تحريف جزء منها في الوقت نفسه.(2)

من حيث اللغة تقترن مفردة (تضليل) في المعاجم والقواميس بالشر والباطل؛ ففي قاموس لسان العرب لإبن منظور، فإن التضليل من مادة (ضلل) (وتضليل الإنسان تصييره الى الضلال، أي الباطل.أما من حيث الاصطلاح عرف التضليل في المعجم السياسي الفرنسي طبعة 1978 بأنه: «هو الخبر الكاذب الموجه،

الذي يقدم على انه حقيقة، بهدف توريط الرأي العام في الخطأ، لتوجيه العقول وتزييف الجماهير العريضة وإدارة لعبة السياسية بشكل غير نظيف»

أساليب التضليل الإعلامي:

تتعدد أساليب التضليل وتكثر على وفق خبرات القائم بالاتصال وعلى وفق الاتي:

1.أسلوب التعمية على المعلومات:

ويتم ذلك عبر التجاهل التام للكثير من الأحداث الميدانية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفي المجالات المجتمعية كافة. محاولات منع النشر وتحديد حركة المندوبين والمراسلين وعدم السماح بتوفير أي فرصة لتصوير الاحداث، السيطرة على وسائل الإعلام ، منع شهود العيان من التصريح لوسائل الإعلام ، اغتيال شخصيات صحفية وإعلامية لديها وثائق أو معلومات حساسة ومهمة.

2. أسلوب النشر وتسريب المعلومات:

ويتم عبر الدعاية والحرب النفسية بأساليبها كافة لإضعاف أرادة الخصم وهزيمته وإحداث خلل وفوضى بين الجمهور وقيادته. افتعال الازمات وشق الصفوف لدى جمهور وساحة الخصم (العدو). تحفيز مشاعر الخوف والذعر لدى الجمهور.والهاء الجمهور بمعلومات لا تهمه ولا يحتاجها على وفق ما يطلق عليه (رمي النفايات المعلوماتية) والذي يؤدي إلى الشعور باليأس والعجز والسلبية واللامبالاة. وصرف النظر والتشهير والتسقيط وتشويه السمعة للخصوم من اعلاميين وسياسيين وزعماء.

تضليل الصورة:

إن التلاعب بالصورة يؤدي إلى خداع الحواس والبصر، وتقديم الصورة دليل على مصداقية الخبر المنشور ومن أشكال التلاعب بالصورة تضليل الصورة أما بطريقة التقاطها أو بتجريف مضمونها والتلاعب أيضا بألوانها أو اضافة صور شخصية للآخرين.ومونتاج الصور وإعادة تشكيلها بما يخدم القائم بالاتصال لإيصال رسالة مزيفة مضللة.

مساوئ التضليل الاعلامي:

من مساوئ التضليل الإعلامي إحداث الخلل في التفكير وعدم القدرة على الأداء التصحيح وزعزعة الثقة بالنفس وبالقناعات الفكرية سياسياً،اجتماعياً وثقافيا،. وتشتيت الجمهور والإمكانيات والموارد صوب أهداف خاطئة. إضعاف الروح المعنوية لدى العدو ويبدو وكأنه مغلوب على أمره ولا طاقة له بالمواجهة. وانعدام رد الفعل والاستجابة وتلبية مخططات العدو دون أن يشعر بذلك.(3)

التلوث المعلوماتي

التلوث المعلوماتي هو المحتوى الخاطئ والمضلل والمتلاعب به على نحو يمكن التحقق منه داخل الإنترنت وخارجه،ويتم انشاؤه وإنتاجه ونشره عن قصد،وقد يترتب عليه أضرارا.وهو يصنف إلى معلومات مضللة، معلومات خاطئة، ومعلومات ضارة.(4)

فرقت منظمة التربية والعلوم والثقافة(اليونسكو) بين مصطلحات المعلومات المضللة،المعلومات الخاطئة والمعلومات الضارة. ويستند التمييز بين المصطلحات الثلاثة الى مقصد الناشر ونيته,فالأنواع الثلاثة المذكورة جميعها تعبر عن معلومات غير دقيقة.فإذا كان المقصد من وراء بثها إلحاق الضرر بأشخاص أو

مؤسسات أو جماعات فهي «معلومات ضارة»، وإذا كان عدم دقتها مصدره تناول غير جيد لمعلومة حقيقية عن طريق الخطأ،تكون «معلومات خاطئة».اما إذا كانت المادة المنشورة غير حقيقية ومفبركة عمدا فهي «معلومات مضللة».[5]

المعلومات الخاطئة معلومات مختلقة وغير حقيقية جملة وتفصيلا ،بينما المعلومات المضللة تكون بمزج أحداث واقعية وحقائق ببعض الأكاذيب،وهنالك أيضا إساءة إستخدام المعلومات وهي تقديم الحقائق من زاوية تبرز تفصيلة بحجم أكبر مماهي عليه.[6]

يعرف الخبر الزائف بأنه خبر مختلق عمدا يتم نشره بقصد خداع طرف آخر وحثه على تصديق الأكاذيب أو التشكيك في الحقائق التي يمكن إثباتها.[7]

إن الحصول على المعلومات حق أساسي من حقوق الإنسان وحجر الزاوية للديمقراطية والتماسك الاجتماعي. ويقر الهدف رقم 16 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030بالدور الحاسم للمعلومات الدقيقة التي يسهل الإطلاع عليها من أجل الحوكمة الفعالة والتنمية المستدامة.[8]

فيروس كورونا(كوفيد 19):

في مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا (كوفيد 19) قد أصبح جائحة عالمية. قد تظهر مؤشرات مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وأعراضه بعد يومين إلى 14 يومًا من التعرُّض له. وتسمى هذه الفترة التي تلي التعرُّض للفيروس وتسبق ظهور الأعراض بفترة الحضانة. وقد تشتمل مؤشرات المرض والأعراض الشائعة الحمى والسعال والشعور بالتعب.وقد تتضمن الأعراض المبكرة لفيروس كوفيد-19 فقدان حاسة التذوق أو الشم. ومن الأعراض الأخري صعوبة التنفس ،الغثيان والغي والاسهال والام العضلات والتهاب الحلق والطفح الجلدي.آلام في العضلات والقشعريرة ولا تشمل هذه القائمة جميع الأعراض. يُصاب الأطفال بأعراض مشابهة لأعراض البالغين، ويُصابون عمومًا بتوعك خفيف.ومن الممكن أن تتراوح حدة أعراض كوفيد 19 بين خفيفة جدًّا إلى حادة. فبعض الأشخاص لا يُصابون سوى بأعراض قليلة. وقد لا يُصاب آخرون بأي أعراض على الإطلاق. هناك حالات مرضية معينة قد تزيد من خطر الإصابة بأعراض حادة نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-19، والتي تتضمن:أمراض القلب الخطيرة، مثل فشل القلب أو مرض الشريان التاجي أو اعتلال عضلة القلب والسرطان وداء الانسداد الرئوي المزمن والإصابة بداء السكري من النوع الأول أو الثاني والسمنة وارتفاع ضغط الدم وغيره من الأمراض الأخرى ولا تشمل هذه القائمة جميع الأعراض. وهناك حالات مرضية أخرى قد تزيد من خطر الإصابة بأعراض حادة نتيجة للعدوى بفيروس كوفيد 19.

توجد حاليا العديد من اللقاحات الوقائية ضد كوفيد -19 مثل فايزر، جونسون واسترازينيكا وهي لقاحات اثبتت نجاحها بنسب كبيرة وقللت من خطورة انتشار المرض بصورة ملحوظة.(9) وفي المقابل، يُنصح بجرعة معزِّزة لمن سبق لهم الحصول على اللقاح وضعفت استجابتهم المناعية بمرور الوقت. تشير الأبحاث إلى أن تلقّي جرعة معزِّزة من اللقاح قد يقلل من مخاطر التعرض للعدوى والإصابات الحادة بكوفيد 19. يجب على المصابين بضعف متوسط أو شديد في الجهاز المناعي تلقي جرعة أساسية إضافية وجرعة معززة من اللقاح.يوصي مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها بتلقي جرعات إضافية وجرعات معززة من لقاحات كوفيد 19 في حالات محددة.[10]

الفيسبوك:

تعتبر فيسبوك، أكبر منصة اجتماعية على مستوى العالم، لديها مليارات المستخدمين،تم تأسيس الفيسبوك في 4 فبراير 2004 من قبل طالب يدعى مارك زوكربيرج الذي درس في جامعة هارفارد،تم تطويره في الأصل لتمكين التواصل بين طلاب جامعة هارفارد.ولكن مع مرور الوقت، بدأ استخدام فيس بوك في العديد من مناطق الولايات المتحدة،ومنها أصبح الفيسبوك الأكثر شعبية في جميع أنحاء العالم، وواحد من أكثر المواقع زيارة.

بعض الميزات المتوفرة على الفيسبوك:

يتيح الفيس بوك مشاركة الصور ومقاطع الفيديو والمقالات في جميع الموضوعات وفروع المعرفة المختلفة وذلك من خلال إنشاء صفحات ومجموعات خاصة أو جماعية، أصبح الفيسبوك ايضا منصة فعالة للتسويق الإلكتروني حيث توجد ملايين الصفات والمجموعات التسويقية لمختلف أنواع البضائع والسلع.(11)

بالرغم من أن الفيسبوك يحتوي على العديد من المعلومات العلمية والثقافية والاجتماعية والترفيهية والتعليمية لمختلف الاعمار والفئات الا انه أصبح مكانا لبعض المعلومات والأفكار المضللة ذات التزييف والكذب؛ ضعف الرقابة وعدم التشدد في تطبيق القوانين احيانا إضافة إلي الانتشار الواسع لشبكات الاتصال وتطور البرامج التقنية في ما يخص المونتاج والفوتوشوب وبرامج تعديل الصور والفيديوهات كل ذلك أدي إلي انتشار المواد الاعلامية المحرفة والمعدل فيها، مما أثر سلبا علي بعض أفراد المجتمع خاصة اثناء جائحة كورونا بالرغم من وجود بعض المنصات والجهات العاملة في مجال مكافحة الاخبار الكاذبة والتي كان لها دورا ملحوظا في نفي الكاذب والمضلل من المعلومات والاخبار.(12)

منصات مكافحة المعلومات المضللة:

في زمن الأوبئة أوالأزمات الكبرى، يتضاعف خطر المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة على المجتمعات بسبب حالة القلق والخوف التي تصيب أفراد المجتمع ويصبحون عرضة لتصديق أو الانسياق لتلك الشائعات. إزاء ذلك ظهرت العديد من منصات مكافحة المعلومات المضللة والمغلوطة وكان لها الدور الفعال في تصحيح الكثير من المعلومات ونفي المعلومات الخاطئة والمضللة خاصة ابان جائحة كورونا ومن تلك المنصات:

منصة «تأكد» السورية:

منصة إعلامية سورية متخصصة في تمحيص الأخبار وتدقيق المعلومات، تأسست عام 2016 وتقدم محتواها باللغة الإنجليزية والتركية بجانب العربية. يتكون فريق «تأكد» من صحفيون من أصحاب الخبرات الإعلامية، وتسعى المنصة إلى السيطرة على حالة الانفلات الإعلامي في المشهد السوري، من خلال رصد المؤسسات الإعلامية وتوجهاتها ومراقبة ما ينشر عبرها للتحقق منه وتصويبه، باستخدام أدوات البحث الاستقصائي.(13)

"تأكد» التي تتخذ عبارة «لأن الخبر أمانة» شعارًا لها تعتمد معايير الشفافية والتوازن والإنصاف في عملها -وفقًا للموقع الرسمي- وتضم خمسة أقسام الأول للمعلومات المضللة والثاني للفيديو والثالث للصور والرابع للتصريحات الصحفية والخامس للمواد الإعلامية المترجمة. في أوقات جائحة كورونا عملت المنصة على دحض الشائعات من خلال قسم الصحة، ومثال لذلك كشفت المنصة كذب خبر نشر في النسخة العربية

لموقع روسيا اليوم يفيد بأن الصين أرسلت لسوريا مساعدات طبية خاصة بالكشف عن كورونا، حيث اتضح بعد التحقق أنه غير صحيح وأنه لم يصل لسوريا سوى مساعدات منظمة الصحة العالمية، لكن «تأكد» لم تكتفِ بالتحقق من النص، وذهبت بعيدًا للتحقق من الصورة المصاحبة، والتي ظهر فيها طبيب في مختبر، و كشفت أن هذا الطبيب هو مدير مختبر الترصد الوبائي في إدلب، وأن الصورة تخص رويترز، وتم وضعها مع الخبر للإيحاء بأن المساعدات الصينية ذهبت إلى مناطق خارج سيطرة الحكومة السورية.[14]

منصة «تنبيه»القطرية:

أطلق معهد قطر لبحوث الحوسبة بجامعة حمد بن خليفة منصة «تنبيه» المتخصصة في كشف الأخبار المزيفة التي يتم تداولها عبر «سوشيال ميديا» باللغتين العربية والإنجليزية، والمتعلقة بفيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى تطبيق متعدد اللغات لمساعدة المصابين بأعراض الفيروس.

تفحص «تنبيه» الأخبار بالتركيز على مصدرها ومؤشر مصداقيته وتوجهاته في صياغة الخبر، والتعليقات وردود الأفعال عليه في وسائل التواصل الإجتماعي أكثر ما تركز على نص الخبر نفسه، معتمدة على ثمانية عشر معيارا لتقييم الأخبار وتدقيقها، وفحص الكلمات المستخدمة وسياقاتها، وتناقض محتوى النص ومدى ارتباطه بالعنوان، وأساليب الخداع المتنوعة ومنها «الخداع التمويهي، والمغالطة الصورية، والتشويش، والغموض المتعمد.

تستخدم المنصة أدوات الحوسبة الاجتماعية وتحليل البيانات وتقنيات اللغة العربية المفيدة في تحليل البيانات والنصوص.[15]

منصة «هيئة مكافحة الإشاعات السعودية»:

منصة سعودية أطلقها المدون السعودي ريان عادل عام 2012.متخصصة في محاربة الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي.

وتستخدم «الهيئة» أرشيف الصحافة العالمية وفلتر تويتر للتحقق من النصوص الكاذبة ضمن إجراءات التحقق بها.

وضعت هيئة مكافحة الشائعات عشرة خطوات ليتحقق المستخدم من الإشاعات أهمها: التحقق من أسلوب الكتابة والأخطاء الإملائية والنحوية. البحث عن مصادر أخرى للتأكد من الخبر، فنشره في أكثر من موضع يمنحك إشارة بصحته والتفكير والتحقق قبل النشر أو إعادة النشر.منذ بدء أزمة كورونا، سيطر الفيروس على نشاط المنصة التي قامت بكشف الكثير من الأخبار المزيفة، من بينها ما نشر تحت عنوان «انتهاء جائحة كورونا في السعودية الخامس من شوال» منسوبًا لقناة العربية على لسان منظمة الصحة العالمية، وهو ما اتضح كذبه بعد ثبوت التعديل الذي تم على الصورة بواسطة «فوتوشوب» قبل النشر بـأربعة أيام، وبخط مخالف لما تستخدمه قناة العربية.(16)

منصة «فتبينوا» الأردنية:

فتبينوا منصة مستقلّة متخصصّة في مجال التّحقّق من الأخبار، انطلقت من المملكة الأردنية الهاشمية عام 2014م على شكل صفحة على الفيسبوك ثم تطوّرت بعد ذلك باستمرار حتى تم تسجيلها في الأردن في 22 فبراير 2022 بمقتضي أحكام قانون الاسماء التجارية. تتمثل رؤية المنصة في إعلام مُستقل يسعى

إلى نقل الحقيقة كما هي، ومجتمع عربي يسعى لمعرفة الحقيقة في كل المجالات العلمية، الاجتماعية، السياسية وغيرها من المجالات. للمنصّة فريق خاص يقرأ الرسائل التي تصل إلى حساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بها باستمرار، والتركيز بشكل رئيس على رسائل فيسبوك ورسائل البريد الإلكتروني التي تتلقّاها من خلال موقعها. كما يُراجع الفريق الأخبار سريعة الانتشار في المحتوى العربي على الإنترنت.

هدف المنصة هو العثور على كلّ شائعة محتملة لا سيما تلك المنتشرة بكثرة بمجرد ظهورها من أجل حماية المحتوى العربي من هذه الأكاذيب. وبهدف تحقيق ذلك، يتكوّن فريق الاستلام من ثلاثة أشخاص يركّزون بشكل أساسٍ على هذه العملية، كما يطلب من جميع الأعضاء المراقبة للإبلاغ عن أي شائعات أو خرافات قد تصلهم على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم. فضلًا عن أ تشجيع المتابعين على مراسلة المنصة وإرسال رسائل إلى كبار متابعينها عبر حسابات المنصة لتشجيعهم على التفاعل من خلال الرسائل والتعليقات على منشوراتها.يرسل فريق الاستقبال الرسائل وكل الأخبار التي يرى أنّها بحاجة إلى التحقق، وذلك بحسب معايير منصة فتبينوا.ثم يصنّف قائد الفريق هذه الأخبار وفق تصنيفات المنصة الرئيسَة: الطبيّة والاجتماعيّة والعلميّة وغيرها. ثم تُرسل إلى الفريق التالي.

إنّ الهدف من التّصنيف هو تسهيل عمليّة التحقّق وإنجازها في أسرع وقت ممكن، من خلال منح كلّ فريق ما يمكنه التّحقق منه بكفاءة وسرعة. وفقًا للتصنيف السابق، تُرسل الأخبار المصنّفة إلى فريق التحقق من المعلومات لكي يتحقّق منها. في حال لم يتمكن قائد فريق الاستلام من تحديد تصنيف الأخبار بدقّة، تُرسل الأخبار إلى فريق التحقق للمباشرة بالعمل عليها.

يحدّد فريق التحقق نتيجة الادعاء -بالاعتماد على الآلية المتّبعة والمفصلة في فتبينوا "مفصلة أسفلَ الشاشة في آلية التحقق من الادعاءات"- إن كان زائفًا، أو زائفًا جزئيًّا، أو مضلّلًا، أو صحيحًا، أو ساخرًا.. إلخ. تستخدم منصة فتبينوا تصنيفات فيسبوك التسعة .

يُعيد فريق التحرير التحقق من دقة الفقرات ويقترح التغييرات المناسبة على الفقرات الأوليّة المكتوبة لجعلها أكثر وضوحًا وأسهل للفهم. يستخدم فريق التحقق في منصة فتبينوا العديد من الأدوات للتحقق من صحة الصور المضللة والمفبركة، عن طريق اجراء فحص (Analysis Error Level) للكشف عن الصور المعدلة،كما تستخدم أدوات بحث جوجل مثل البحث العكسي عن الصور للعثور على مصدر الصور الأصلي، وأيضًا محرك البحث للعثور على المعلومات،وأدوات التحديد الجيوغرافي عبر الأقمار الصناعية مثل خرائط غوغل وخدمة التجول الافتراضي بالإضافة إلى خدمات أخرى مثل planet – Sentinel، وتميل المنصة إلى استخدام كل دليل ممكن في الخبر الذي تحقّق فيه وتستخدمه في البحث للتأكد من الوصول إلى المصادر ذات الصلة. إذا كان الخبر منسوبًا إلى شخص أو مؤسسة، يكون التأكّد من المعلومة من خلال محاولة الاتصال بالشخص أو المؤسسة للتحقق من ذلك، أو للحصول على أي تعليق منهم حول الخبر الذي يحقق فيه، وبعد ذلك يتم التأكد من نشر المعلومات التي تم التزويد بها في مقال المنصة عن هذا الموضوع.

بالإضافة الى ما سبق يتم إستخدام أدوات تقنية أخرى مثل Tineye – Yandex – Bing – baidu في البحث عن مصدر الصور والمعلومات، عند التعامل مع مقاطع الفيديو، يتم التأكّد دائمًا من العثور على الفيديو الأصلي الذي التُقط المقطع منه، والتحقق أيضًا مما إذا كان الفيديو الأصلي ينقل الرسالة نفسها أم

لا. يتم أيضًا الاتصال بالشخص الموجود في المقطع إن أمكن للحصول على تعليقه حول الخبر قيد التحقيق. تتم استشارة خبير في الموضوعات التي تهتم بها المنصة وخاصة الموضوعات التي تندرج تحت الفئة العلمية والطبية، إذ إن تلك الفئات حساسة للغاية ويجب التأكّد من أنّ الاستجابة دقيقة وتوصل الرسالة الصحيحة للجمهور.في الأخبار المتعلقة بالمؤسسات أو الجهات الرسمية يتم دائمًا الاعتماد على المصادر الرئيسة والبيانات الرسمية لأي خبر نيتم التحقق منه في هذا الصدد، ولا تتردد في التحدّث مع ذوي السلطة مباشرة للمساعدة في تأكيد المعلومة أو نفيها.

تعتبر عملية المراجعة مرحلة مهمة في كتابة ونشر التقرير، حيث يتأكد من صحة المعلومات بشكل دقيق للغاية، وإخراج التقرير في أفضل صورة ممكنةعلاوة على ذلك، لا يتردد فريق المنصة باستشارة الخبراء في بعض المواضيع ، حرصًا على مزيد تأكد من المعلومات المنشورة، سواء أكان ذلك على الموقع الإلكتروني أو على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمنصة.

في فريق فتبينوا أعضاء متخصصون يركزون على التدقيق اللغوي قبل النشر. حرصًا على نقل المعلومات الصحيحة والدقيقة التي وجدت في المصادر بأمانة. يتأكد في هذه العملية من أن المسودة النهائية مكتوبة بلغة سليمة تمامًا،ولا توصل أي معلومة خاطئة أو مضللة.يتم التأكد من وصول الرسالة الصحيحة إلى متابعي المنصة من خلال طرح الأسئلة عليهم في التعليقات. وعلى ذلك تحدّث المواد المنشورة للتأكّد من أنها تنقل المعلومات الصحيحة ولا تسبّب أي تضليل.

بالنسبة إلى المعلومات العلمية يتم التأكد دائمًا أيضًا من تحديث المواد المنشورة بما يتماشى مع آخر مستجدات البحث العلمي إذ لا تتوقف الأدلة عن الظهور بمرور الوقت.

تنشر نتائج المنصة في جميع حساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك على موقع المنصة الرسمي علي شبكة الانترنت. بدأنت المنصة بصفحة فيسبوك ثم توسّعت إلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى مثل تويتر وإنستغرام وتيليغرام. فمن أهدافها الوصول إلى جميع مستخدمي الإنترنت العرب.

إذا كان الادّعاء منسوبًا أو متعلقًا بشخص أو مؤسسة، تحرص منصة فتبينوا على التواصل المباشر مع هذا الشخص أو المؤسسة لتوضيح الحقيقة بخصوص الادّعاء وسماع تعليقهم بخصوصه وتوضيح ذلك في المقال مباشرة، وكذلك في التصميم المستخدم على صفحات المنصة على وسائل التواصل المختلفة.في حالات التحقق من الفيديوهات، تحرص منصة فتبينوا على الوصول إلى أصل الفيديو باستخدام أدوات مختلفة لتقطيع الفيديو لصور متعددة واستخدامها من خلال البحث العكسي للوصول إلى أصل الفيديو أو لإيجاد كلمات مفتاحية لاستخدامها في البحث عن أصل الفيديو.يحاول فريق عمل المنصة أيضًا التواصل مع الأشخاص الظاهرين في الفيديو إذا كان هذا ممكنًا حال التعرف عليه، للتأكد من أصل الفيديو وسماع تعليقه بخصوصه. تحرص منصة فتبينوا على استشاره مختصين، خاصة فيما يخص الادّعاءات العلمية بسبب حساسية هذه الموضوعات ولضمان دقة المعلومات الموجودة في قسم الرد والحرص على جعلها واضحة للجميع.تحرص منصة فتبينوا دائمًا على الاعتماد على المصادر الأولية المتاحة وكذلك البيانات الرسمية المتعلقة بأي ادّعاء يتم التحقق منه، لا تتردد منصة فتبينوا عن التواصل مع أي جهة رسمية لطلب توضيح أو تأكيد لمعلومات الادّعاء قيد التحقق إذا كان هذا مطلوبًا لاكتمال التحقق من الادّعاء..

تعتمد منصة فتبينوا على العديد من المصادر لبناء الرد المناسب لكل ادّعاء وذلك لضمان مصداقية المعلومات المقدمة في قسم الرد والحرص على دقة الرد المقدم.نادرًا ما تعتمد منصة فتبينوا على مصدر واحد للرد على الادّعاء ويتضح ذلك من خلال متابعة مقالات فتبينوا المرجعية والأمثلة المذكورة سابقًا.تحقق المنصة من الكثير من الاخبار الكاذبة والمضللة خلال جائحة كورونا وذلك بالاتصال بجهات الاختصاص للتاكد من صحة تلك الاخبار والاحداث او عدمه وذلك بغرض تمليك جمهورها المعلومات الصحيحة الخالية من التزييف والكذب والتحريف ومثال لتلك الاخبار الكاذبة والمضللة:

- مصر تتوصل لعلاج لفيروس كورونا هو ريمدسيفر وتطرحه في الأسواق قريبا.(خبرزائف)
- الحائز على جائزة نوبل في الطب تاسوكو هونجو يصرح بأن فيروس كورونا مصنع بالصين.(خبر زائف)
- أطباء إيطاليا يفجرون المفاجأة، ويتهمون منظمة الصحة العالمية باعتماد الخديعة في التعاطي مع كورونا (خبر زائف)
- أسرة يابانية شفاها الله من كورونا ثم أعلنت إسلامها. (خبر زائف)
- أطباء إيطاليا يفجرون المفاجأة، ويتهمون منظمة الصحة العالمية باعتماد الخديعة في التعاطي مع كورونا (خبر زائف)[17]

منصة «متصدقش» المصرية:

وفقا للموقع الرسمي للمنصة علي شبكة الإنترنت هي منصة مستقلة متخصصة بالتحقق والتدقيق الإخباري، تهدف لمقاومة الأخبار الكاذبة أو المضللة، سواء كان نشرها عمدياً لأغراض الانحياز السياسي أو الفكري، أو عرضياً لأغراض جذب الجمهور للصفحات والمواقع. تم إطلاق المنصة في أبريل 2018، وركزت في البداية على الأخبار المغلوطة والشائعات في مصر ثم توسع نشاطها ليشمل مختلف الدول العربية، وذلك على يد مجموعة من الصحفيين والباحثين المستقلين.

مراحل عمل المنصة:

المرحلة الأولى: اختيار المادة موضع التحقق:

يبدأ فريق العمل يومياً بمسح المواد وذلك لتقديم المقترحات بساعات العمل الأولى صباح كل يوم،بالإضافة إلى تلقي المواد أو طلبات التحقق عبر رسائل الجمهور من خلال المنصات الرقمية الخاصة بها أو من خلال البريد الإلكتروني. يتم التأكد من أن الخبر المُراد التحقق منه هو بحد ذاته سليم، بمعنى التأكد هل فعلا قال الإعلامي أو السياسي موضح التحقيق تلك العبارات؟ يتولى المحررون فرز المواد المقترحة، وتصنيفها لتكليف الفريق بالعمل عليها معايير المواد ذات الأولوية تتضمن:

أ. ارتباطها بالصالح العام، كأن تكون معلومة علمية خاطئة تخص لقاح كورونا على سبيل المثال.
ب. الحصرية:أي لا تكون قد سبق تصحيحها بالمنصة أو بغيرها من المنصات العاملة بنفس المجال.
ج. اليقينية:أي ألا يشتمل التصحيح جوانب تختلط بالتقديرات والآراء الشخصية، أو جوانب معلوماتية لا يمكن إثبات صحتها أو كذبها بمصادر موثوقة.
د. الاتساق مع قيم تدعمها المنصة، مثل حقوق المرأة، أو حرية التعبير، أو الأقليات.
هـ مدى انتشار الشائعة، على سبيل المثال يمكن تجاهل شائعة لم تحظى بأي إعادة نشر، بينما يجب التفاعل بأسرع ما يمكن على شائعة تم تداولها مئات آلاف أو ربما ملايين المرات، كما تتم

الاستعانة بأداة وفرها فيس بوك لصفحات التحقق الموثقة، تكشف ما هو «الترينذ» الآن، وذلك بهدف سرعة فحصه من شركاء الموقع، وسرعة الإبلاغ عنه وحذفه.

المرحلة الثانية: التحقق:

يتولى الفريق تدقيق الخبر المطلوب وكتابة تلك المعلومات والنتائج، عبر الوسائل التالية: العودة للمصادر الأولية وليس الثانوية. إستخدام آليات «البحث العميق» في جوجل، مثل تحديد المدى الزمني، والبحث العكسي عن الصور، وغيرها. إستخدام أدوات «المصادر المفتوحة» للتحقق حال تطلب الموضوع استخدامها، ويتضمن ذلك «تحديد المواقع أو «تتبع رحلات الطائرات وإستخدام إجراءات تقنية تتطلب تحليل الصور أو مقاطع الفيديو لكشف التلاعب..إستشارة خبراء تقنيين، مثل استشارة طبيب متخصص فيما يخص لقاح كورونا.

المرحلة الثالثة: تدقيق الحقائق والتحرير:

يتولى محرر أول العمل على مراجعة المادة، وتحدي كل تفصيلة فيها، بهدف التأكد من عدم حدوث أي أخطاء، وقد يعود لكاتب المادة للنقاش أو الاستيضاح.يتولى مدير التحرير أو من يقوم مقامه دور التأكد من سير العملية بسلاسة، وكذلك يقوم بتدقيق الحقائق للمرة الثالثة بنفسه حال وجود مواد قد تتطلب ذلك، خاصة ذات الأبعاد السياسية. يتضمن التحرير ضبط اللغة، والحرص على عدم وجود أخطاء نحوية أو إملائية. ويشمل ذلك إذا كانت المادة مكتوبة بالعامية المصرية، فهي بدورها لها قواعد كأي لغة.

المرحلة الرابعة: النشر:

يتولى مختص يوميا نشر المحتوى على منصات متصدقش المختلفة، فيس بوك وتويتر وانستجرام وموقعها الالكتروني. يتم تصنيف الأخبار لأرشفتها بالنظام المطلوب على الموقع الإلكتروني حسب عدة أنماط لتسهل على الجمهور الوصول للمواد بكل الصور، سواء حسب البلاد، أو حسب الأقسام (سياسة، مجتمع، رياضة..الخ)، أو حسب الشخصيات العامة الواردة، أو حسب تصنيف الأخبار المعتمد لدي المنصة. (زائف، مجتزأ، ..الخ)

المرحلة الخامسة: التقييم الدوري والتدريب:

يتم عقد اجتماعات دورية لتقييم العمل ومشاركة التجارب داخليا.التقييم يتضمن معايير كمية (أرقام الزيارات والمشاهدين) وكذلك معايير كيفية (تحليل لخطاب الجمهور في التعليقات وفي الرسائل)، ويتوافق الفريق على أفضل طرق الاستجابة.

المرحلة السادسة: الشكاوى:

في حالة ثبات حدوث خطأ من طرف المنصة، تلتزم بحذف المادة الخاطئة، والاعتذار للطرف المتضرر، ونشر التصحيح.

تصنيف الأخبار:

بالنسبة لتصنيف الأخبار المتبع في المنصة يكون وفقا للتصنيفات الستة التي يعتمدها دليل شركة «فيس بوك وهو كالآتي:

زائف: الخبر غير صحيحة بالكامل. **زائف جزئياً:** الخبر به أجزاء أو زوايا صحيحة وأخرى خاطئة

مفبرك: الخبر نفسه لم يحدث، مثل نسب تصريحات لشخصية عامة بينما هو لم يقلها.**مجتزأ:** الخبر سليم لكنه تعرض للتلاعب، مثل إخراجه من سياقه ما يغير المعنى، أو مثل اختيار عنوان مضلل.

ساخر: ناشر الخبر تعمد تغيير الوقائع بهدف السخرية، لكن بعض الجمهور ظن أنه خبر جاد. قد يكون الناشر جهة معروفة بالسخرية مثل صفحة ممثل كوميدي أو موقع ساخر، وقد لا يكون كذلك.

صحيح: بعد التحقق من الخبر ظهرت صحته.(18)

مناقشة أسئلة الدراسة:

فيما يخص تساؤل **ما واقع انتشار ظاهرة التضليل الاعلامي والمعلوماتي في المجتمع؟ وتساؤل ما دور بعض موقع التواصل الاجتماعي في نشر الأخبار المضللة وقت جائحة كرونا؟:**

إتضح من الدراسة انتشار ظاهرة التضليل الإعلامي والمعلوماتي في وسائل التواصل الاجتماعي بصورة كبيرة وأصبح بسببه المجتمع عرضة للكثير من المعلومات المغلوطة والزائفة، وصارت بعض مواقع التواصل الاجتماعي مرتعاً خصباً لنشر الأخبار الوهمية والشائعات. وبسبب عدم وجود الرقابة بشكل دقيق؛ أصبحت هذه المواقع ذات تأثير كبير على آراء الجمهور عبر الأكاذيب والخدع، وعرض المشكلات الزائفة والمختلفة وتهويل القضايا ونشر الصور والأخبار المشوهة وحصر النقاش في جزئيات دون غيرها، وقطعها عن الإطار العام وسياقها الطبيعي وصورتها العامة وتسليط الأضواء على قضية دون غيرها؛ وحصر التفكير فيها وتشتيت الانتباه عن قضايا مهمة ،وهو ما لا يبغيه القائم بالاتصال عبر تخطيط دقيق لتحقيق أهدافه في تزييف الحقائق وتشويه المعلومات.

فيما يخص **تساؤل ما المشكلات والعوائق التي تحد من تلقي المواطن لمعلومات صحيحة خالية من التضليل والتحريف؟:**

اتضح من الدراسة قلة وعي بعض أفراد المجتمع بخطورة ما ينشر من معلومات مضللة إضافة إلى ضعف دور الأجهزة الرسمية في تمليكهم المعلومات والإحصاءات الكافية والصحيحة الخاصة بجائحة كورونا مما جعلهم عرضة للمعلومات المضللة المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك. عدم وجود إعلام متخصص في المعلومات الصحية والطبية ساهم في انتشار الكثير من المعلومات المغلوطة وقت جائحة كورونا مثل بعض المعلومات المتعلقة باللقاح والعلاج وإنتشار المرض مما ساعد على بث الرعب والخوف والتردد لدى بعض أفراد المجتمع بل ان البعض احجم عن تناول اللقاح بسبب تلك المعلومات المضللة.

أما فيما يخص تساؤل ماهو الدور الذي تلعبه منصات مكافحة الاخبار الكاذبة في مكافحة التضليل الاعلامي؟: وضح من الدراسة أن منصات مكافحة التضليل الاعلامي كان لها الدور الواضح والفعال في تصحيح الكثير من المعلومات المغلوطة والأخبار الكاذبة وقت جائحة كورونا وعملت بكل مهنية ومصداقية وبدقة عالية، وساعدها في ذلك الكادر العلمي المؤهل ذو الخلفيات المختلفة والمتنوعة ومالك الخبرات في الجانب الإعلامي والصحي والطبي والأكاديمي والبحثي وإنعكس ذلك جليا في تبصير جمهور وسائل التواصل الاجتماعي خاصة القيسبوك والمساهمة الفعالة في الحد من ظاهرة التضليل الإعلامي والاخبار الكاذبة.

فيما يخص تساؤل **ما الوسائل والحلول والمقترحات التي من شأنها حماية الواقع الاعلامي وأفراد**

المجتمع من التضليل المعلوماتي؟

بينت الدراسة أن مكافحة التضليل الإعلامي يتم عن طريق تنمية الوعي المجتمعي والتثقيف بدءً بالمدارس وانتهاءً بمؤسسات التعليم والمجتمع كافة لإخراج الجميع من التخدير الإعلامي وتنشيط دور وسائل الإعلام الوطنية. وعدم تصديق كل ما تنشره شبكة الانترنت بتطبيقاتها ومنافذها المختلفة، وبرامج تعزز التكاتف الوطني بين أبناء الشعب كافة.والتركيز على الوسطية في الطرح الإعلامي.

النتائج:

1. عدم وجود منصة سودانية لمكافحة التضليل الإعلامي إضافة إلى عدم وجود كادر إعلامي متخصص في المعلومات الصحية والطبية ساعد علي انتشار ظاهرة التلوث المعلوماتي وقت جائحة كورونا.
2. ضعف دور الأجهزة الرسمية في تمليك المواطنين المعلومات والإحصاءات الكافية والصحيحة الخاصة بجائحة كورونا جعلهم عرضة للمعلومات المضللة المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك.
3. كان لمنصات مكافحة التضليل الإعلامي وقت جائحة كورونا الدور الواضح والفعال في تصحيح الكثير من المعلومات المغلوطة والأخبار الكاذبة وعملت بكل مهنية ومصداقية وبدقة عالية، وتبصير جمهور وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك.
4. من أشهر منصات مكافحة التضليل الاعلامي في الوطن العربي هي منصات: فتبينوا الاردنية، هيئة مكافحة الاشاعات السعودية ،منصة تنبيه القطرية.ومنصة متصدقش المصرية.
5. توجد معلومات مضللة علي مواقع التواصل الإجتماعي تحديدا الفيسبوك وقت جائحة كورونا وبالرغم من الدور الإيجابي لتلك المواقع في توعية وتبصير أفراد المجتمع_خاصة السوداني_ بالجائحة وخطورتها وسبل مواجهتها؛الا أن بعضها كان له الدور السلبي في بث الخوف والرعب ونشر المعلومات المضللة خاصة فيما يتعلق باللقاح، او كيفية إنتشار المرض وطرق معالجته.

التوصيات:

1. ضرورة تكوين منصة إعلامية سودانية تهتم بتدقيق ومراجعة الأخبار والمعلومات المنشورة ومحاربة المعلومات المغلوطة في وسائل التواصل الاجتماعي خاصة أيام الأزمات.
2. الاهتمام بتدريب الاعلاميين العاملين في وسائل التواصل الاجتماعي علي تقنيات الذكاء الاصطناعي حماية لهم وللمجتمع من المعلومات المضللة.
3. ضرورة الإهتمام برفع وعي أفراد المجتمع خاصة أوقات الازمات مع تمليكهم المعلومات الصحيحة من مصادرها الرسمية والاصلية منعا لهم من التأثر بالمعلومات الكاذبة.
4. نشر ثقافة التربية الإعلامية وجعلها متاحة في المدارس والجامعات بغرض زيادة الوعي المعلوماتي للمواطنين وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود ضد التضليل الإعلامي.
5. ضرورة عقد شراكات ذكية بين وزارة الصحة السودانية ووزارة الثقافة والاعلام والاجهزة الاعلامية الرقمية والتقليدية وبقية الجهات ذات الصلة من أجل إنشاء محتوي رقمي سوداني ذو معلومات صحيحة وخالي من التلوث المعلوماتي.

6. ضرورة التركيز علي توعية الجمهور بكيفية التمييز بين الأخبار المغلوطة وكيفية التحري والتقصي بحثا عن المعلومات الصحيحة واستقاءها من مصادرها الأصلية. وإتباع الشفافية مع نشر إحصاءات حقيقية.
7. أهمية إلتزام العاملين في مجال الإعلام بالالتزام بالمهنية والمسؤولية الإجتماعية أثناء نشرهم للمعلومات والأخبار.
8. ضرورة تفعيل قانون مكافحة جرائم المعلوماتية السودانية دون المساس بحق الاعلاميين في الحصول على المعلومات ونشرها.
9. ضرورة اهتمام الاجهزة الإعلامية بإنتاج برامج توعوية تناسب جميع الأعمار والفئات وتزيد الوعي الصحي والطبي للمجتمع.
10. أهمية وجود كادر إعلامي متخصص في المعلومات الصحية والطبية.

خاتمة:

هكذا تناولت الدراسة واقع التضليل الإعلامي والمعلوماتي لوسائل التواصل الإجتماعي وقت جائحة كوفيد -19 بالتركيز علي الفيسبوك. ؛حيث أشارت الدراسة إلي خطورة المعلومات المضللة علي افراد المجتمع والدور المتعاظم لمنصات مكافحة التضليل الاعلامي في الحد من تفشي المعلومات المغلوطة .

المصادر والمراجع:

(1) أكساس ناو(2022) مكافحة التضليل الإعلامي والدفاع عن حرية التعبير خلال أزمة كوفيد-19: توصيات للدول.نيويورك:منظمة أكساس ناو. تم الإسترجاع من موقع https://accessnow.org

(2) الشحف،فريد حاتم(2015). الدعاية والتضليل الاعلامي:الأساليب والطرق. دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة.

(3) تم الإسترجاع من موقع: https://noor-book.com

(4) شليبك،عبد السلام مصطفى(2021،يوليو).مفهوم التضليل الإعلامي وكيفية المواجهة. تم الاسترجاع من موقع: https://apsi.cc

(5) حنفين، نيام (2022). موثوقية المعلومات: إيجاد سبل التوصل الي الحقيقة وتحقيق المرونة والثقة.نيويورك: برنامج الامم المتحدة الإنمائي. ص 5، تم الاسترجاع من موقع: https://undp.org

(6) سويفت، جوناثان (2022) الزيف يطير والحقيقة تزحف في كتاب مكافحة التضليل الإعلامي في العالم العربي: جائحة كوفيد-19 نموذجا.شبكة اعلاميون من أجل صحافة إستقصائية عربي. عمان:شبكة إعلاميون من أجل صحافة إستقصائية عربية(أريج). ص 5، تم الإسترجاع من موقع: https://arij.net

(7) سويفت، جوناثان (2022)، مرجع سابق، ص 5

(8) سويفت، جوناثان (2022)، مرجع سابق، ص 5

(9) حنفين، نيام (2022). مرجع سابق، ص 1

(10) https://www.who.int/ar/news-room/questions-and-answers/item/coronavirus-disease-covid-19

(11) https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/symptoms-causes/syc-20479963

(12) https://www.passion-company.com/dets.ph

(13) https://ar.wikipedia.org/wiki/

(14) الأنصاري،عمر (2022،يوليو). خمسة منصات لمكافحة الاخبار الكاذبة والمعلومات المضللة في زمن كرونا. واشنطون:شبكة الصحفيين الدولية. تم الاسترجاع من موقع: https://ijnet.org/ar/story

(15) الأنصاري،عمر (2022،يوليو). مرجع سابق

(16) الأنصاري،عمر (2022،يوليو). مرجع سابق

(17) الأنصاري،عمر (2022،يوليو). مرجع سابق

(18) https://fatabyyano.net

(19) https://matsda2sh.com/

القوانين والتشريعات السودانية في مجال التضليل المعلوماتي

د. حسام الدين عوض الله احمد القدال أستاذ علوم المعلومات المشارك بجامعة الخرطوم

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المفاهيم المختلفة المرتبطة بالتضليل المعلوماتي والتعرف على الوسائل المستخدمة في التضليل المعلوماتي والتعرف على مدى ملائمة التشريعات والقوانين الوطنية لمكافحته او على الاقل الحد من تاثيره على المجتمع خصوصا في ظل البيئة الرقمية وما اتاحته من تواصل عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوثائقي، تم جمع بيانات الدراسة من خلال المصادر الورقية والالكترونية اضافة لتحليل التشريعات الوطنية والتعرف على مدى قدرتها على مكافحة التضليل الاعلامي، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها ان حرية التعبير عن الرأي لابد أن تكون وفق آلية منضبطة وضوابط كأي عمل يراد منه تحقيق مصلحة مشروعة، التضليل المعلوماتي (الاعلامي) جريمة لتوفر الركن المادي ويتمثل هذا السلوك الذي يصدر عن الجاني والنتيجة المترتبة عليه وعلاقة السببية بينهما، والركن المعنوي اعتبار القانون هذه الجريمة من الجرائم العمدية، وبذلك يلزم لقيامها توافر القصد الجنائي لدى مرتكبها؛ وتم وضع عدد من التوصيات أهمها ان تسعى الدولة الى إصدار تشريع موحد للاعلام يحدد من خلاله من خلاله موقفه من جريمة التضليل المعلوماتي (الاعلام) ويقرر العقوبات التي تتناسب مع حجم الخطر والضرر الواقع على الفرد والمجتمع بسبب هذه الجريمة، توعية الافراد بالتعامل بوعي مع مواقع التواصل الاجتماعي والتعامل مع الاخبار والمعلومات التي يتم تلقيها بحذر لكي ينئو عن الاقتراب من السلوك الاجرامي المادي المشكل للركن المادي لجريمة التضليل الاعلامي.

الكلمات المفتاحية :التضليل الاعلامي ؛ قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007 ؛ القانون الجنائي لسنة1991؛ الشائعات الاعلامية ؛ الاخبار الكاذبة

Sudanese Laws and Legislation in the Field of Information Misinformation

Dr. Hossam Eldin Awadallah Ahmed Al-Gadal Associate Professor of Information Science at the University of Khartoum

Abstract:

This study aims to identify the various concepts related to information misinformation, to identify the means used in information misinformation, and to identify the appropriateness of national legislation

and laws to combat it, or at least limit its impact on society, especially in light of the digital environment and the communication it provided through social networking applications. The analytical descriptive approach and the documentary approach. The data of the study were collected through paper and electronic sources, in addition to analyzing the national legislation and identifying the extent of its ability to combat media disinformation. From it is the realization of a legitimate interest. Informational (media) misinformation is a crime due to the availability of the material element. This behavior is represented by the offender, the consequence thereof, and the causal relationship between them. The moral element is that the law considers this crime to be one of the intentional crimes, and thus it is necessary for its occurrence to have the criminal intent of the perpetrator. A number of recommendations were put in place, the most important of which is that the state seeks to issue unified legislation for the media through which it defines its position on the crime of information misinformation (media) and decides penalties that are commensurate with the size of the danger and damage to the individual and society as a result of this crime, educating individuals to deal consciously with communication sites Dealing with the news and information that is received with caution in order to avoid approaching the material criminal behavior that constitutes the material pillar of the media misinformation crime.

key words : Disinformation, Information Crimes Act of 2007, Criminal Law of 1991, Media rumors , Fake news

مقدمة :

مع التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودخولها إلى شتى مجالات الحياة والذي أدى إلى تعاظم دورها بشكل غير محدود ،فقد باتت الحواسيب الآلية والتقنيات الالكترونية وشبكة الانترنت لغة العصر التي لا يمكن الاستغناء عنها ، ومع انتشار هذه الوسائل الحديثة للتكنولوجيا بين افراد المجتمعات وشيوع استخدامها والتوسع في التعامل من خلالها ، اضحى لدى كل فرد القدرة على التفاعل والتواصل دون مانع من حدود أو جغرافيا ، وذلك مع توافر القدرة على نقل وتلقي المعلومات والتقنيات والاضطلاع على البيانات والبرامج بكل سهولة و يُسر ، ومع وجود الحسنات والفوائد الجمة التي رافقت ظهور هذه الحقول الجديدة والمتطورة من العلوم والمعرفة ، إلا ان ذلك قد ترافق مع بروز العديد من المشكلات والسلبيات التي ظهرت على شكل جرائم يقترفها بعض مستخدمي التكنولوجيا والتي تتصف بخطورتها وسهولة ارتكابها ومعضلة عبورها للحدود الوطنية.

مشكلة الدراسة :

يعاني السودان بعد ثورة 19ديسمبر المجيدة من كثافة هائلة للمعلومات المضللة التى تضخ عبر الوسائل الاعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي مما يؤدي التضليل المعلوماتي الذي هو العبث بمحتوى اتصالي وتوجيهه بشكل ممنهج لخدمة اهداف تنحرف عن المصلحة العامة الى اخرى ضيقة للحصول على نتائج تتعارض مع الحقيقة لترسيخ واقع محدد في ذهن المتلقي، مما ثر على المتلقين لهذه المعلومات خصوصا في ظل الوضع السياسي والاقتصادي فنعكس ذلك سلبا على عمليات الانتقال الديمقراطي التي يمر بها الوطن واصبحت معولا لهدم كل ما اتت به ثورة الشعب العظيمة ومهدد حقيقي للخروج الآمن من الوضع الراهن المأذوم. كل ذلك التضليل المعلوماتي يمارس من دون اي احساس بالمسؤولية تجاه الأخلاقيات الوطنية والمهنية الاعلامية في ضوء خبرات حرفية تجمل الأكاذيب وتزينها؛ مع ان السودان به تشريعات وقوانين يمكن ان تلعب دورا مهم في الحد من هذه الظاهرة حيث ان سيادة حكم القانون او مبدأ المشروعية يعتبر من اهم المبادئ التي تقوم عليها الدول المتحضرة، لذلك تحرص معظم النظم القانونية في العالم إفراد باب مستقل له في الدستور او ادراجه بصورة واضحة جلية ضمن احد الابواب أوفصول الدستور؛ ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي ماهو دور القوانين والتشريعات السودانية في مجال التضليل المعلوماتي؟

وتتفرع منه الاسئلة التالية :

- ماهو التضليل المعلوماتي ؟
- هل يعد التضليل المعلوماتي جريمة حسب التشريعات والقوانيين الوطنية؟
- ماهي القوانيين والتشريعات التي تحكم التضليل المعلوماتي في السودان؟
- هل العقوبات الواردة في التشريعات الوطنية رادعة وتحول دون ارتكاب هذه الجرائم؟
- هل تحول القوانيين والتشريعات في مجال التضليل المعلوماتي من حرية التعبير؟

اهداف الدراسة : تهدف الدراسة الى:

- التعرف على المفاهيم المختلفة المرتبطة بالتضليل المعلوماتي (الاعلامي).
- التعرف على الوسائل المستخدمة في التضليل المعلوماتي (الاعلامي).
- التعرف على القوانين الوطنية لمكافحة التضليل المعلوماتي (الاعلامي).

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من اهمية الموضوع ذاته حيث انها تحاول الوقوف على التشريعاتت والقوانين في مجال التضليل الاعلامي ومدى ردعيتها لمرتكبي التضليل المعلوماتي.

منهج الدراسة :

تم اتباع المنهج الوثائقي والمنهج الوصفي لملائمتهما لموضوع الدراسة.

ادوات جمع البيانات :

تم جمع البيانات من مصادر المعلومات من الكتب والدوريات والرسائل العلمية الورقية والالكترونية

الدراسات السابقة :

1- **دراسة ياسر محمد اللمعي بعنوان [1]: الحماية الجنائية من التضليل الاعلامي أثناء الحملات الانتخابية في ضوء السياسة الجنائية التشريعية – دراسة مقارنة مع التشريع المصري والقطري والفرنسي.**

تعتبر الدعاية والإعلانات والمعلومات المضللة والكاذبة أساسًا ا لظاهرة التضليل الإعلامي أثناء الحملات الانتخابية مما يجعلها من أكثر التهديدات التي تضع النظم الديمقراطية في خطر، ولا س يما في ظل انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وبرامج التراسل الفوري والاعتماد عليها كمصدر للمعلومات والأخبار.

كل هذا يثير العديد من الإشكاليات القانونية حول دور السياسة التشريعية الجنائية في الحد من صور هذه التهديدات على العملية الانتخابية من تشويه لسمعة السياسين، وتوجيه الناخبين في اتجاه انتخابي معين نتيجة لهذه المعلومات الخاطئة المتحصلة من التضليل الإعلامي أثناء هذه الحملات الانتخابية، مما يشكك في مصداقية عملية التصويت ونتائج الانتخابات. حيث أن الانتخابات هي الآلية التي يتحقق من خلالها وبواسطتها تداول السلطة السياسية، والرقابة الشعبية لجمهور الناخبين عن طريق الصناديق الانتخابية، فلا ديمقراطية بدون انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، ولا انتخابات حرة ونزيهة بدون إعلام يسمح بالتعددية وحرية تداول المعلومات الصحيحة غير المضللة أو الزائفة خاصة أثناء فترة الحملات الانتخابية التي تتشكل خلالها توجهات وسلوكيات جمهور الناخبين.

2- **دراسة عبدالمحسن كاظم مريخ العطواني بعنوان التضليل الاعلامي في بث المعلومات.**

هذه الدراسة هدفت إلى معرفة التضليل الإعلامي في بث المعلومات التي تقوم بها وسائل الإعلام، وقد توجه الباحث إلى المركز العراقي لحرية الإعلام، احد منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، كون هذا المركز لديه نشاط متعدد في مجال الإعام وفي منأى عن التأثيرات التي تفرضها المؤسسات الإعلامية على العاملين من حيث إتباع سياسة المؤسسة وأجندتها والجهة الممولة لها. وتحقيقاً لأهداف الدراسة فقد استعمل الباحث المنهج المسحي باعتماد الدراسة الوصفية، إما أداة البحث فهي)الاستبانة(، وقد تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، خصص المبحث الأول لـ)الإطار المنهجي للبحث(متضمناً مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه وعينته، ومجتمع البحث ومجالاته، وأداته، واختبار أداة الصدق، إما المبحث الثاني فقد تناول التضليل وبفقرات مفصلة للإعام والتضليل، ومفهوم التضليل، وأهداف التضليل الإعلامي، ووسائل التضليل الإعلامي , وأساليب التضليل الإعلامي , وفي المبحث الثالث جاءت المعلومات بثلاث فقرات: الإعلام والمعلومات، ومفهوم المعلومات , وأنواع المعلومات. أما المبحث الرابع فتناول الدراسة التطبيقية للبحث وبفقرتين خصصت الفقرة الأولى نبذة مختصرة عن معلومات مجتمع البحث، أما الفقرة الثانية فهي لعرض وتحليل النتائج المستحصلة من المبحوثين، وأخيراً خلص الباحث لبعض النتائج أهمها: إن المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام لا تسيربالاتجاه الصحيح، وتشويه المعلومات بدافع إشغال البلد في الصراعات السياسية، وان الوسائل الإعلامية الأكثر استخداماً في تضليل المعلومات هي القنوات الفضائية، كما وان الممارسات التي تركز عليها وسائل الإعام في تضليل المعلومات هي إثارة النعرات الطائفية، والتضخيم من قدرة زمر داعش الإرهابية.

التضليل المعلوماتي:

في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، نشر رمسيس الأكبر أكاذيب ودعاية تصور معركة قادش على أنها انتصار مذهل للمصريين، وصور مشاهد لنفسه وهو يضرب أعداءه خلال المعركة على جدران جميع معابده تقريبًا. لكن معاهدة السلام المصرية الحيثية كشفت أن المعركة انتهت دون انتصار لأي طرف.

وخلال القرن الأول قبل الميلاد، شن أوكتافيوس حملة تضليل ضد منافسه مارك أنطوني، وصوره على أنه سكير، وزير نساء، ومجرد دمية في يد الملكة المصرية كليوباترا السابعة. ونشر وثيقة زعم أنها وصية مارك أنطوني، كُتب فيها أن مارك أنطوني يرغب في أن يُدفن في ضريح الفراعنة البطالمة عند وفاته. ومع أن الوثيقة ربما كانت مزورة، لكنها أثارت غضب الجماهير الرومانية. قتل مارك أنطوني نفسه في نهاية المطاف بعد هزيمته في معركة أكتيوم عند سماعه الشائعات الكاذبة التي نشرتها كليوباترا نفسها مدعية أنها انتحرت. وفي عام 1475 زعمت قصة إخبارية كاذبة في ترينتو أن الجالية اليهودية قتلت رضيعًا مسيحيًا يبلغ من العمر عامين ونصف يدعى سيمونينو. أسفرت القصة عن اعتقال وتعذيب جميع يهود المدينة، وأعدِم 15 منهم حرقًا بربطهم إلى عمود. لقد حاول البابا سيكتوس الرابع نفسه القضاء على القصة، لكن بحلول تلك المرحلة، كان الأمر بالفعل قد أصبح خارج نطاق سيطرة أي شخص.

بعد اختراع المطبعة عام 1439، انتشرت المطبوعات على نطاق واسع ولكن لم يكن هناك معيار أخلاقي للصحافة يتبع في نشر المعلومات يجب اتباعه. بحلول القرن السابع عشر، بدأ المؤرخون بوضع مصادرهم في التعقيبات. في عام 1610، عند محاكمة غاليليو، ازداد الطلب على الأخبار التي يمكن التحقق منها.

إذاً منذ ان عرفت المعلومات عرفت الاخبار الكاذبة والتي تعرف أيضًا باسم الأخبار المزيفة أو الأخبار غير المهمة، أو الأخبار الكاذبة، أو الأخبار المخادعة وهي شكل من أشكال الأخبار التي تتكون من معلومات مضللة منتشرة عبر وسائط الأخبار التقليدية (المطبوعة والإذاعية) أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت وغالبًا ما يتردد صدى هذه الأخبار على أنها معلومات مضللة في وسائل التواصل الاجتماعي ولكنها تجد طريقها إلى وسائل الاعلام الرئيسية أيضًا، تكتب الأخبار المزيفة وتنشر عادة بهدف التضليل من أجل إلحاق ضرر بوكالة أو كيان أو شخص و/ أو تحقيق مكاسب مالية أو سياسية، وغالبًا ما تستخدم عناوين مثيرة أو غير أمينة أو ملفقة لزيادة القراء.

التضليل خلق واقع مزيف ومغلوط ومقنع وذكر «ونستون تشرشل» (إن الأكذوبة تقوم بدورة كاملة حول العالم قبل أن تنتهي الحقيقة من ارتداء سروالها) وعلق (ستيفن هومز) بقوله يعتبر "الانترنيت" من ناحية القوة الكامنة , أداة فعالة لترويج الشائعات المثيرة , بالإضافة إلى الدعاية السياسية "السوداء" و«الرمادية" لأن الانحياز الفعلي لمصدر المعلومات يمكن إخفائه بسهولة كما يمكن تغيير أي مواد إخبارية مرئية أو حقائق ووثائق على الشبكة لتبدو الأحداث الحقيقة عند التشويه مزورة إضافة إلى التلفيق العدائي.

لا يُعد التضليل المعلوماتي أو الإعلامي نهجًا حديثًا وطارئًا، فهو يتعلق بممارسة النشاط الإعلامي بأنواعه؛ فكما سردنا فان النشاط الإعلامي من أقدم النشاطات البشرية التي ارتبطت بالتواصل بين الجماعات وطبيعة إدارتها للعلاقات، وطالما كان هناك نشاط إعلامي؛ فإن عمليات التضليل في أساليب نقل الخبر

وتداوله، وتصبح جزءًا من هذا النشاط بطبيعة الحال، ومع تزايد وتيرة الحراك السياسي والاجتماعي في السودان بعد ثورة 19 ديسمبر، وتنامي الدور الكبير للإعلام في تحديد مسارات الصراعات السياسية، وترجيح الكفة لصالح قوة أو جهة معينة على حساب الجهة الأخرى، من خلال طريقة نقل وتداول المعلومات والاخبار، سنحاول في يلي توضيح مفهوم التضليل الإعلامي.

فالتضليل في اللغة من ضل، وهو تعمد اخفاء بعض الامور لئلا يهتدي الباحث الى ما يريد، ومنه تضليل الرأي العام؛ والاضلال في كلام العرب ضد الهداية والارشاد يقال اضللت فلانا إذا وجهته للضلال عن الطريق وضللت المسجد والدار إذا لم تعرف مكانهما وضللت الدار والمسجد والطريق وكل شئ مقيم ثابت لا تهتدي له، وضل هو عني ضلالاً وضلالة([2]).

اما اصطلاحا عرفها المعجم السياسي الفرنسي طبعة 1978 بالآتي: التضليل: هو الخبر الكاذب الموجه، الذي يقدم على انه حقيقة، بهدف توريط الرأي العام في الخطأ، لتوجيه العقول وتزييف الجماهير العريضة وادارة لعبة السياسية بشكل غير نظيف.

يأتي التضليل في اللغة من الفعل) ضل (الشئ ضاع وهلك، ورجل)ضليل (و (مضلل (أي ضال جدا،و) الضلال (ضد الرشاد([3])، ويعتقد البعض أن مفهوم التضليل بشكل عام هو الكذب، وان الكذب هو عكس الحقيقة، إلا أن مفهوم التضليل لكي يحقق مغزاه لا يجب أن يكون عكس الحقيقة لكنه يجب أن يحتوي على جزء من الحقيقة لكي يخفي معالم التضليل ويستنكر وجوده([4]). والتضليل خلق واقع مزيف ومغلوط ومقنع بما فيه الكفاية, وذلك بهدف إيقاع الخصم في الخطأ بينما هو يفكر بشكل صحيح([5]).ويعرف الباحث الفرنسي) فرانسو جيريه (التضليل الإعلامي بأنه) مشروع منظم ومخطط يهدف إلى تشويش الأذهان والتأثير على العقل كما على العواطف والمخيلة، وليس له سوى هدف واحد هو إدخال الشكوك وخلق الاضطراب وهدم المعنويات ويعمل التضليل على جميع مستويات أصحاب القرار حتى المواطنين العاديين، كما يجعل من وسائل الإعلام أداة لنشر وتعميم الرسالة التضليلية باتجاه الرأي العام([6]).

فالتضليل تصب غايته على صرف الانتباه عن عنصر الحقيقة في موضوع معين أو إخفائها عن الجمهور المستقبل ووسائله هي التلوين والرمز أو التقييم أو الاجتزاء في نقل المعلومات عن الحدث وعن سياسة معينة في ظرف زمني محدد، وغالبا ما تبرز الحاجة إليه أيام الأزمات السياسية وفي أوقات الحروب الداخلية أو الدولية , ومن أمثلة ذلك ما تصدره الدول من بيانات سياسية لوسائل الإعلام والرأي العام من أحداث داخلية، أو مواقف معينة بصورة مغايرة للحقيقة وما يخدم مصلحة الدولة المعينة، ومثلها أيضا البيانات العسكرية بين الدول المتحاربة من احتلال مواقع عسكرية ؛ أو تحقيق انتصارات ميدانية غير حقيقتها([7]). وهذا ما يؤكد انه من الممكن ترك الدال وحذف المدلول, وبالتالي الفصل بينهما، مما يعطي تشويها مفبركا للعملية قد تتعدد التأويلات وتفقد الدلالة الرمزية قيمتها حينها، ويقع المشاهد بين الحقيقة الخفية المفقودة وبين الوضعية المزيفة غير الدالة، وفي تكرار العملية تزداد يقينا، إن هذا الزيف أصبح واقعا وحقيقة في نفسه وبنفسه، وصار الرمز هنا هو الواقع وبذاتية المرجعية([8]).

لذلك فأن التضليل يعد من اخطر إشكالات الهيمنة الإعلامية، هي الإشكال التي تبدو غير مرئية وتعبر عن نفسها غالبا بأشكال من التضليل الإيديولوجي المبطن التي تتقنها فئة اجتماعية واحدة هي فئة

المثقفين الانتهازيين الذين لا يقولون لأحد أنهم متواطئون مع أي جهة من اجل منافع مادية صغيرة، أو كثيرة بل بسبب الوقائع وموازين القوى([9]). والتضليل يعني تزويد وسائل الإعام بمعلومات كاذبة لا تخلو من مزج واضح بين الواقع وتفسيرها بشكل مقصود مخلطة بالأكاذيب كي لا يفاجئ المتلقي عند تلقي التكذيب، فلا يعد بإمكانه معرفة الحقيقة من التضليل، ولم ينتقل المصطلح إلى اللغة الانكليزية (Disinformation) إلا في الستينيات ليشير إلى التسرب المقصود للمعلومات المضللة([10]).

فإذا كانت وسائل الإعلام لاسيما القنوات الفضائية وفرت للإنسان مناخاً فيه درجة عالية من التنوع وشبه الليبرالية، لكن في المقابل شكك آخرون بما تقدمه هذه القنوات ، فهناك وسائل إعلام لا يعرف الجمهور نصفها على الأقل لكثرتها، كما أن هذه الكثرة لا تقدم إلا القليل من الإعلام في تأثيره الداخلي، وتغيب بصورة مطلقة على الصعيد الخارجي رغم الجلبة التي تتسبب بها والتي يسميها البعض صخبا يؤدي إلى صراع يجب ألا يستمر دون علاج([11]).

لذلك ومما تقدم يمكن أن نعرف التضليل بالأتي: هو عملية مدروسة ومعدة مسبقا لاختيار بعض المعلومات التي تناسب غرض المتصل من بين مجموعة من الوقائع والإحداث المثيرة للجدل بحيث يوازن الأمور بين استخدام الكذب في تثبيت بعض الأفكار غير السليمة التي لا يمكن أن تلقى القبول باستخدام الصدق . ولضبط مصطلح التضليل الإعلامي نسترشد برأي اللجنة البريطانية للرقمنة والثقافة والإعلام والرياضة في مجلس العموم البريطاني في تقريرها الصادر في 19 فبراير 2019 ، على أنه من الصعب الاتفاق على وضع تعريف محدد للتضليل الإعلامي أو الأخبار الكاذبة، ولكن يمكن وضع تصور وتطبيقات لهذه المعلومات المضللة على النحو التالي([12]) :

- المحتوى الملفق، أي المحتوى المزيف تمامًا.
- التلاعب في المعلومات، أي تشويه المعلومات أو الصور الحقيقية، على سبيل المثال عنوان رئيسي أكثر إثارة لا يعبر عن مايتم نشره.
- محتوى يشمل انتحال صفة المصادر الحقيقة، على سبيل المثال استخدام العلامة التجارية لوكالة أنباء ما على أنها مصدر الخبر على خلاف الحقيقية.
- محتوى مضلل، باستخدام معلومات مضللة على أنها حقيقة، مثال على ذلك استخدام التعليق على خبر على أنه حقيقة.
- سياق اتصال خاطئ، محتوى حقيقي واقعي يتم مشاركته مع معلومات سياقية خاطئة، على سبيل المثال عندما لا يعكس عنوان مقال المحتوى.
- المحاكاة الساخرة والهجاء، تقديم المعلومات الكاذبة في صورة السخرية والدعابة على أنها صحيحة، مما يؤدي إلى خداع الجمهور.

حرية الرأي والتعبير

لقد كانت الحقوق والحريات العامة محصورة في الحقوق السياسية ونتيجة للتطور الحاصل في جميع جوانب الحياة ، والتي من بينها الحقوق والحريات اصبح مفهوم الحقوق والحريات يشمل جوانب أخرى غير الجانب السياسي والجانب الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يطلق عليه الحقوق المدنية([13]). وعليه

فان ممارسة الحقوق والتمتع بالحريات المقررة في اي مجتمع لابد ان يكون وفق ضوابط وقيود والعمل الاعلامي ونشر المعلومات مثله مثل غيره من الاعمال والانشطة الاخرى، يتعلق به حقوق وحريات جوهرية ومهمة، ولابد من ممارستها بيقظة وبعد نظر لكي لا تجعل هذه الحقوق والحريات مطية للاعمال التخريبية والاعمال المتخبطة، فكما ان حرية الرأي، والحرية الصحفية، حرية النقد، هي اسس يقوم عليها العمل الاعلامي لنشر المعلومات، فانه لابد ان لا تؤدي باي حال من الاحوال الى التضليل او الكذب او نشر الشائعات والاتهامات الكاذبة. والاصل ان لا تؤدي الحرية الى التعديات والتجاوزات التي تسبب الضرر للاخرين، لذلك لابد ان تكون مقيدة بالحق قولا وعملا([14]).

إن حرية الرأي تعني التخلص من أي قيداً اثناء القيام بعملية التفكير، واثناء التعبير وطرح الافكار، وحرية الرأي ليست مطلقة بل هي مقيدة بالشريعة والقانون، ولذلك الانسان حراً في ان يقول ما يعتقده عن طريق القنوات المشروعة وفق ما تنص عليه عليه نصوص الشريعة([15]) ووفق ما تقتضي به احكام القانون. وعليه يمكن القول بصفة عامة ان حرية الرأي ليست الاسقوط العوائق التي تحول دون ان يعبر المرء بفطرته الطبيعية عن ذاته وعن مجتمعه تحقيقا لخيره وسعادته، على اساس العقل والتسامح والرغبة في الخير([16])؛ ونخلص الى ان حرية الرأي والتعبير هي حق الافراد في التعبير عما يعتنقون من افكار، دون ان يكون في ذلك مساس بالنظام العام وحقوق الاخرين. وقد اعتنى القانون الدولى عناية كبري فيما يخص الحقوق والحريات، ومنها حرية الرأي، حيث جاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان([17]) في المادة 19 «لكل شخص الحق في في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الاراء دون تدخل، وإستقاء الانباء والافكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية «.

ضوابط حرية الرأي والتعبير :

لكي تحقق حرية الرأي الفائدة منها، يجب ان يكون وفق آلية واضحة منضبطة وضوابط، كأي عمل يراد منه تحقيق مصلحة مشروعة ومن اهم الضوابط:

- تحقيق المصالح المعتبرة، ومن أهمها المصالح العامة أو مصلحة الجماعة.
- عدم إطلاق الرأي في المسائل المنصوص عليها او المسائل التي تعتبر مسلمة وقطعية ولا مجال لحرية الرأي منها، فكل مسالة منصوص عليها بنص قطعي الدلالة يجب اتباع النص في هذه المسالة([18]).
- العلم بالموضوع الذي يدلي فيه برأيه، والبعد عن المجادلة العقيمة الغير مجدية.
- حسن النية، واتباع المسلك السليم في إبداء الراي، وان لايتجاوز الرأي والتعبير دائرة الاخلاق والاداب العامة.
- التحلي بالصدق والامانة والنزاهة.
- عدم التضليل ونشر البدع والضلالات.

اركان جريمة التضليل المعلوماتي:

تتكون جريمة التضليل المعلوماتي(الاعلامي) من ركنين، ركن مادي وركن معنوي؛ الركن المادي لهذه الجريمة هو العمل الخارجي الذي تظهر به الجريمة الى العالم سواء كان بفعل او قول بحسب ما يتطلبه

المشرع في كل جريمة هلى حدا، ويتمثل هذا السلوك الذي يصدر عن الجاني والنتيجة المترتبة عليه وعلاقة السببية بينهما، واذا تخلف هذا الركن كله أو بعضه كان مانعا من وجود جريمة؛ ويتكون الركن المادي من عناصر لابد من توفرها، وهي السلوك الاجرامي والنتيجة الاجرامية ثم علاقة السببية التي تربط بين السلوك والنتيجة، فالفعل هو العمل الايجابي أو الموقف السلبي الذي ينسب الى الجاني، والنتيجة هي ثمرة هذا العمل أو الموقف السلبي أي أثره الخارجي وعلاقة السببية هي الرابطة التي تصل الفعل بالنتيجة دون انقطاع فالركن المادي في جريمة التضليل المعلوماتي (الاعلامي) هو السلوك الاجرامي المتمثل في النشر غير المشروع أو الامتناع عن نشر ماهو واجب.

الركن الثاني في جريمة التضليل المعلوماتي(الاعلامي) الركن المعنوي اعتبار القانون هذه الجريمة من الجرائم العمدية، وبذلك يلزم لقيامها توافر القصد الجنائي لدى مرتكبها[19]، والقصد المطلوب في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام الذي يقتضي علم الجاني بالسلوك الذي الذي يقوم به وهو سلوك كاذب او مغرض مع انصراف نيته الاجرامية الى إرتكاب هذا السلوك، ولايشترط المشرع حدوث ضررٍ ما من هذه الشائعات الكاذبة بل المطلوب ان يكون من شأن هذه الشائعات تكدير الامن العام أو إلقاء الرعب بين الناس او إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، ويترك تقدير ذلك للسلطة التقديرية للقاضي.

تحليل القوانين والتشريعات السودانية في مجال التضليل المعلوماتي (الاعلامي):

وعند البحث عن التشريعات والقوانيين في مجال التضليل المعلوماتي نجد ان القوانين السائده حتى الآن في السودان هي القانون الجنائي لسنة 1991م وقانون المعلوماتية سنة 2007م، في ما يلى سنقوم بالطواف على هذين القانونيين وتحديد المواد القانونية والعقوبات الواردة بها عن جريمة التضليل المعلوماتي.

أولا: في القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م

نجد انه في (م3) قدم تفسيرات وايضاحات عرف بها ما المقصود بالكلمات والعبارات الواردة في القانون مالم يرد في السياق معنى آخر، و لاغراض هذه الدراسة سنركز على الكلمات والعبارات في مجال الدراسة حيث عرف كلمة(بالغ) بأنه الشخص الذي ثبت بلوغه الحلم بالامارات الطبيعية وكان قد أكمل الخامسة عشر من عمره واعتبر القانون ان كل من اكمل الثامنة عشر من عمره يعتبر بالغا ولو لم تظهر عليه علامات البلوغ. وأيضا في نفس المادة عرف (الجريمة) بانها تشمل كل فعل معاقب عليه بموجب أحكام هذا القانون او اي قانون آخر، واوضح ان المقصود بـمعني(عقوبة تعزيرية) بانها أي عقوبة غير الحدود والقصاص وجريمة التضليل المعلوماتي هي من الجرائم التعزرية، كما عرف (حسن النية) بانه يقال عن الشخص انه فعل الشئ، او اعتقده، بحسن نية، إذا حصل الفعل أو الاعتقاد مع سلامة المقصد وبذل العناية والحيطة اللازمتين؛ في حين أوضح أن المقصود بـ(سوء قصد) يقال عن الشخص انه فعل شيئاً بسوء قصد إذا فعله بقصد الحصول على كسب غير مشروع لنفسه أو لغيره أو بقصد تسبب خسارة غير مشروعة لشخص أخر.

أما المقصود بـ(ضرر) تعني أذى يقع بالمخالفة للقانون يصيب الشخص في جسمه او صحته العقلية أو النفسية أو في عرضه أوماله أوسمعته، وبين معنى كلمة(قصد) يقال عن الشخص أنه سبب الاثر «قصداً» اذا سببه باستخدام وسائل أراد بها تسبيبه او باستخدام وسائل كان وقت استخدامها يعلم انها تسبب ذلك الاثر، أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بانها يحتمل ان تسببه، واوضح المشرع ايضاً ان المقصود بعبارة

(قصد الغش) يقال عن الشخص انه فعل شيئاً بقصد الغش اذا فعله بقصد خداع غيره، ليتوصل بذلك الى الحصول على كسب او ميزة لنفسه او لغيره او تسبب خسارة لشخص أخر. ولتوضيح نطاق القانون الجنائي لسنة 1991م نص المشرع السوداني في (م1/5) بان أحكام هذا القانون تسري على كل جريمة ارتكبت كلها أو بعضها في السودان، واضح في (م2/5) ما المقصود باسودان حيث نص المشرع أنه ولاغراض هذا القانون يدخل في تعريف السودان مجاله الجوي ومياهه الاقليمية وجميع السفن او الطائرات السودانية أينما وجدت. وفي (م1/6/ب) وضح انه تسري أحكام هذا القانون على كل شخص يرتكب داخل السودان فعلا مُشتركاً في فعل يرتكب خارج السودان، يعد جريمة في السودان وجريمة بمقتضى قانون الدولة التي وقع فيها؛ ولتوضيح أساس المسؤلية الجنائية نص المشرع في (م1/8) بأنه لا مسئولية إلا على الشخص المكلف، أضاف في (م2/8) لا مسئولية إلا عن فعل غير مشروع يرتكب بقصد او يرتكب بإهمال. وفيما يخص جريمة التضليل المعلوماتي (الاعلامي) قد اورده المشرع في خمسة مواد من القانون الجنائي لسنة 1991م؛ حيث اورد في (م64) «ان من يعمل على اثارة الكراهية او الاحتقار او العداوة ضد أي طائفة أو بين الطوائف بسبب العرق او اللون أو اللسان وبكيفية تعرض السلام للخطر»، وحدد العقوبة بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة او العقوبتين معا؛ وفيما يخص الفتنة والاخبار الكاذبة نص المشرع في (م66) أن «من ينشر أو يذيع خبرا أو إشاعة او تقرير، مع علمهبعدم صحته أو قاصداً أن يسبب خوفا أو ذعراً للجمهور أو تهديداً للسلام العام، او انتقاصاً من هيبة الدولة»حددت عقوبة هذه الجريمة بالمعاقبة بالسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر او بالغرامة أو العقوبتين معا. واوضح المشرع في (م69) ان «من يخل بالسلام العام أو يقوم بفعل يقصد به أو يحتمل أن يؤدي الى الاخلال بالسلام أو الطمأنينة العامة وكان ذلك في مكان عام»، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز شهراً او بالغرامة أو بالجلد بما لايجاوز عشرين جلدة. وافرد المشرع السوداني (م1/159) لإشانة السمعة حيث نض على « يعد مرتكباً جريمة إشانة السمعة من ينشر أو يروي او ينقل لآخر بأي وسيلة وقائع مسندة الى شخص معين أو تقويما لسلوكه قاصداً بذلك الاضرار بسمعته» وابان فيالمادة التي تليها (م2/159) الاسباب التي تسقط بها جريمة اشانة السمعة حيث نص المشرع على انه «لايعد الشخص قاصدا الاضرار بالسمعة» في الحالات الاتية :

أ. إذا كان فعله في سياق أي إجراءات قضائية، بقدر ما تقتضيه، أو كان نشرا لتلك الاجراءات.
ب. إذا كانت له أو لغيره شكوى مشروعة يعبر عنها أو مصلحة مشروعة يحميها وكان ذلك لا يتم الا بإسناد الوقائع أو تقويم السلوك المعين.
ج. إذا كان فعله في شأن ممن يرشح لمنصب عام أو يتولاه تقويما لأهليته أو أدائه بقدر ما يقتضيه الامر.
د. إذا كان فعله في سياق النصيحة لصالح من يريد التعامل مع ذلك الشخص أو الصالح العام.
هـ. إذا كان إسناد الوقائع بحسن نية لشخص قد اشتهر بذلك وغلب عليه، أو كان مجاهرا بما نسب اليه.
و. إذا كان التقويم لشخص عرض نفسه او عمله على الرأي العام للحكم عليه وكان التقويم بقدر ما يقتضيه الحكم. وابان عقوبة إشانة السمعة في (م3/159) حيث نص ان من يرتكب جريمة

اشانة السمعة يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا. وفيما يخص انتهاك الخصوصية نص المشرع السوداني في (م166) ان «من ينتهك خصوصية شخص بأن يطلع عليه في بيته دون إذنه أو يقوم دون وجه مشروع بالتصنت عليه أو بالاطلاع على رسائله أو اسراره»، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بالغرامة أو العقوبتين معا.

ثانيا : قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007م

نص المشرع السوداني في (م2) ان تطبيق أحكام هذا القانون على أي من الجرائم المنصوص عليها فيه إذا ارتكبت كلياً أو جزئياً داخل أو خارج السودان أو إمتد أثرها داخل السوداني وسواء كان الفاعل أصلياً أو شريكاً او محرضاً على ان تكون الجرائم معاقبا عليها خارج السودان مع مراعاة المبادئ العامة الواردة في القانون الجنائي لسنة 1991م.

هذه المادة تنص على مبدأ إقلمية القانون الجنائى وكذلك مبدأ شخصية القانون الجنائى ويندرج المبدأين تحت مبدأ تطبيق القانون الجنائى من حيث المكان ومن الواضح أن قانون جرائم المعلوماتية من القوانين المساعدة للقانون الجنائى. ونص في (4/ب) ان كل من يدخل موقعا أو نظام معلومات دون أن يكون مصرحاً له ويقوم بإلغاء بيانات أو معلومات ملكا للغير أو حذفها أو تدميرها أو إفشائها أو إتلافها أو تغيرها أو إعادة نشرها أو تغيير تصاميم الموقع أو إلغائه أو شغل عنوانه، فانه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز اربع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً؛ ونص في (م6) ان كل من يتصنت لأي رسائل عن طريق شبكة المعلومات أو أجهزة الحاسوب وما في حكمها أو يلتقطها أو يعترضها، دون تصريح بذلك من النيابة العامة او الجهة المختصة أو الجهة المالكة للمعلومة يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او بالغرامة او بالعقوبتين معا؛ ويلاحظ أن الجريمة المنصوص عليها فى الماده 166 من القانون الجنائى السودانى 1991م تقارب مفهوم الماده 6 غير أن الفرق بينهما هو أن الرسائل الشخصية التى يمكن أن تكون عرضة للإطلاع فى مفهوم المادة 166 هى الرسائل العادية أي التقليدية إن جاز التعبير ؛أما الرسائل المقصودة هنا فهى الرسائل الإلكترونية بالطبع. ونص في (م7/ب) كل من يدخل عمداً موقعا أو نظاما مباشرة او عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسوب او م في حكمها بغرض إلغاء بيانات او معلومات تمس الامن القومي للبلاد أو الاقتصاد الوطني أو حذفها أو تدميرها أو تغيرها يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا؛ إستخدم المشرع تعبيرى الأمن القومى والإقتصاد الوطنى وهما تعبيران يصعب وضع تعريف قاطع لهما خاصةً مصطلح الأمن القومي لأنهما يرتبطان الى حد كبير بمسألة النسبية . غير أنه يمكننا القول إن مسألة الأمن القومى تعنى كل مايرتبط بكيان الدولة المؤثر فى وجودها من النواحى الفكرية والعقدية والثقافية ويشمل ذلك إقليمها الأرضي والبحري والجوي ، أما الإقتصاد القومى فيعنى موارد الدولة المختلفة المؤثرة في الإقتصادية . ونص في (م10) كل من يستعمل شبكة الانترنت أو احد أجهزة الحاسوب أو مافي حكمها في تهديد أو إبتزاز شخص أخر لحمله على القيام بفعل او الامتناع عنه ولو كان هذا الفعل والامتناع مشروعا، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا؛ وقد حددت المادة أن يكون بعث الخوف بغرض حمل الشخص علي أن يؤدي عملاً تحت هذا التخويف أو يمتنع عن أدائه ، ولا فرق بين ان يكون الفعل او الإمتناع عن الفعل مشروعاً أو غير مشروع ومثال ذلك أن يهدد الشخص شخصاً

آخر لمنعه من الذهاب لعمله ومن الواضح أن ذهاب الشخص لعمله أو غيابه عنه في الأيام العادية هي أفعال مشروعة في حد ذاتها ويكون الفعل غير مشروع مثل إجبار الشخص علي إفشاء أسرار خاصة بعمله. ونص في (م16) ان كل من ينتهك أو يسئ أي من المعتقدات الدينية أو حرمة الحياة الخاصة عن طريق شبكة المعلومات أو احد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالغرامتين معاً؛ والملاحظ أن القانون دمج جريمتي الإساءة للمعتقدات الدينية وإنتهاك حرمة الحياة الخاصة في مادة واحدة ، رغم مابين الجريمتين من تبـــاين وتباعد ، وليس واضحاً السبب في هذا الدمج ، وكان من الأفضل أن يتم إفراد كل جريمة بنص خاص حتي لا تختلط أركان الجريمتين، وكان الأمر ليبدو معقولاً لو دمجت مع (م17) من القانون وهي التي تجرم إشانة السمعة عن طريق وسائل تقانة المعلومات ، ونص في (م 17) ان كل من يستخدم شبكة المعلومات أو احد أجهزة الحاسوب أو ما في حكمها لإشانة السمعة يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا؛ تحكم هذه المادة إشانة السمعة عن طريق شبكة المعلومات أو مافي حكمها ، ولم يحدد النص معيار إشانة السمعة علي خلاف القانون الجنائي لسنة 1999 حيث جاء نص (م 159) منه يحدد أن إشانة السمعة تكون بأن ينقل الشخص أو يروي لآخـر وقائع منسوبة لشخص آخر بقصد الإساءة لسمعته ، ووضعت المادة إستثناءات لا تجعل الفعل إشانة للسمعة إذا وجـدت كلها أوبعضها ، وذلك كـأن يكون الشخص قد وضع نفسه موضع التقييم للكافة ،أو كان الفعل في سياق إجراءات قضائية بقـــدر ماتقتضيه أو كان نشراً لتلك الإجراءآت ، أو كانت له أو لغيره شكوي مشروعة يعبر عنها أو مصلحة مشروعة يحميها وكان ذلك لا يتم إلا بإسناد تلك الوقـائع للشخص المعني ، أو إذا كان الفعل في شأن من يرشح نفسه لمنصب عام أو يتولاه تـقـويماً لأهليته أو أدائه بقدر مايقتضيه الأمر ، أو أن يكون الفعل في سياق النصيحة لصالح من يريد التعامل مع ذلك الشخص أو للصالح العام ، أو إذا إذا كان إسناد الوقائع بحسن نية لمن إشتهر بسلوك معين وغـلب عليه أو كان مجاهراً به ، في حين جاء نص المادة من هذا القانون معمماً بدون أي تفرقة بين فعل وآخر ، وهذا يعني خضوع الفعـل للتقييم من قبل المحكمة للتفتيش عن القصد الجنائي للمتهم عند نشره للوقائع لمعرفة ماإذاكان القصد من فعله إشانة السمعه أم لـم يكن لديه هذا القصد. ونص في (م28) بانشاء محكمة خاصة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون؛ كما نص في (م29) على انشاء نيابة متخصصة لجرائم المعلوماتية؛ وايضا نص في (م30) على انشاء شرطة متخصصة لجرائم المعلوماتية.

النتائج :

1. حرية التعبير عن الرأي لابد أن تكون وفق آلية منضبطة وضوابط كأي عمل يراد منه تحقيق مصلحة مشروعة.
2. ان نشر المعلومات المضللة باي وسيلة يؤدي الى تكدير صوف الامن العام وخصوصا في الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من اضطرابات سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية.
3. التضليل المعلوماتي (الاعلامي) جريمة لتوفر الركن المادي ويتمثل هذا السلوك الذي يصدر عن الجاني والنتيجة المترتبة عليه وعلاقة السببية بينهما، والركن المعنوي اعتبار القانون هذه الجريمة من الجرائم العمدية، وبذلك يلزم لقيامها توافر القصد الجنائي لدى مرتكبها.

4. تعتبر جريمة التضليل المعلوماتي من الجرائم التعزيرية.
5. توجد تشريعات وقوانين في السودان في مجال التضليل المعلوماتي (الاعلامي) حيث ضمنت في القانون الجنائي لسنة 1991م، وبعد التطور التقني والتكنلوجي في مجال الحاسوب والاتصالات تم اصدار قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007م.
6. العقوبات المنصوص عليها في التشريعات والقوانين السودانية تعتبر رادعة لمثل هذا النوع من الجرائم.
7. في مجال تطبيق قانون جرائم المعلوماتية تم انشاء شرطة ونيابة ومحكمة مختصة.

التوصيات :

1. الامتثال للاوامر الشرعية والمنهجية الاسلامية في التعامل مع الاخبار الكاذبة فقد حثنا الشرع الحنيف على التثبت من الاخبار وتحري الدقة قبل الحكم على الامور من خلال سماع الاخبار عند انتشارها في المجتمع لئلا يصاب القوم بجهالة ويتضرر الفرد من هذه الاخبار إفتراء عليه وظلما.
2. ان تسعى الدولة الى إصدار تشريع موحد للاعلام يحدد من خلاله من خلاله موقفه من جريمة التضليل المعلوماتي (الاعلام) ويقرر العقوبات التي تتناسب مع حجم الخطر والضرر الواقع على الفرد والمجتمع بسبب هذه الجريمة.
3. عقد الدورات التدريبية للعاملين بقطاع الاعلام لتدريبهم على ميثاق الشرف الاعلامي، وحثهم على التعامل مع الاخبار بمهنية وشرف.
4. التركيز على توعية الافراد باضرار الشائعات واثرها السلبي على الافراد والمجتمع.
5. توعية الافراد بالتعامل بوعي مع مواقع التواصل الاجتماعي والتعامل مع الاخبار والمعلومات التي يتم تلقيها بحذر لكي ينئو عن الاقتراب من السلوك الاجرامي المادي المشكل للركن المادي لجريمة التضليل الاعلامي.

الهوامش:

(1) ياسر محمد اللمعي. الحماية الجنائية من التضليل الاعلامي اثناء الحملات الانتخابية في ضوء السياسة التشريعية – دراسة مقارنة مع التشريع المصري والقطري والفرنسي. الدوحة . – المجلة الدولية للقانون. مج9 ع3 (أغسطس 2020)

(2) ابن منظور. لسان العرب ص 391

(3) محمد ابي بكر عبدالقادر الرازي. مختار الصحاح. – بيروت : دار الكتاب العربي ،1981م ص 383

(4) جلال الشافعي. من التضليل الاعلامي .- طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم ، 2005م ص 18

(5) شفيق حسين. التضليل الاعلامي ةوالغيبوبة المهنية . – د.م : دار فكر وفن ،2022م ص 24

(6) مجدي نبيل محمود عثمان. الدعاية والتضليل الاعلامي في الافلام الامريكية. – عمّان : جامعة البتراء، 2015م ص 15

(7) محمود عبدالله الخوالده، حسين علي العموش. علم النفس السياسي والاعلامي. عمّان : دار الخالد للنشر والتوزيع، 2008م ص368

(8) حيدش سعيد، جلال بودريار. الاتصال واشكالية الواقع. – مجلة اضافات المجلة لعربية لعلم الاجتماع.– ع 29،30 (شتاء 2015)

(9) موفق مجادين . الاعلام وأدوات الهيمنة الرسمية. – ندوة الاعلام ومسيرة الاصلاح في الاقطار العربية : بيروت ،2010م ص 120

(10) عبدالرازق الديلمي. الدعاية والارهاب. – عمان : دار جرير للنشر والتوزيع ، 2010م ص 94

(11) عصام سليمان موسى. الثورة الرقمية تضع لاعلام العربي على مفترق طرق. – مجلة المستقبل العربي. ع 268(حزيران 2010) ص 110

(12) سليمان صالح. الجرائم الاعلامية والصحفية. القاهرة مكتبة الفلاح، 2005 ص 32

(13) عبدالفتاح بيومي حجازي. المبادئ العامة في جرائم الصحافة والنشر. – الاسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2004م ص13

(14) خالد العبري. ضوابط الحرية في الشريعة الاسلامية : الامن رسالة الاسلام. – الدمام : جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2005 ص119

(15) علي فايز الجحني. الحماية الأمنية لحقوق الإنسان.الرياض : مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2001 م، ج2 : بحث مقدم لندوة علمية بعنوان حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ص 452

(16) عماد النجار. الوسيط في تشريعات الصحافة. – القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1985 م، ص 47

(17) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948

(18) أبو بكر إسماعيل ميقا. الرأي وأثره في مدرسة المدينة. – بيروت : مؤسسة الرسالة، 1985م ص 104

(19) محمود نجيب حسني. النظرية العامة للقصد الجنائي. – القاهرة : دار النهضة، 1994م ص 136

المراجع والمصادر:

(1) ابن منظور. لسان العرب

(2) أبو بكر إسماعيل ميقا. الرأي وأثره في مدرسة المدينة. – بيروت : مؤسسة الرسالة، 1985م

(3) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948

(4) القانون الجنائي لسنة 1991م

(5) جلال الشافعي. من التضليل الاعلامي .- طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم ، 2005م

(6) حيدش سعيد، جلال بودريار. الاتصال واشكالية الواقع. – مجلة اضافات المجلة لعربية لعلم الاجتماع.– ع 29،30 (شتاء 2015)

(7) خالد العبري. ضوابط الحرية في الشريعة الاسلامية : الامن رسالة الاسلام. – الدمام : جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2005

(8) سليمان صالح. الجرائم الاعلامية والصحفية. القاهرة مكتبة الفلاح، 2005

(9) شفيق حسين. التضليل الاعلامي ةوالغيبوبة المهنية . – د.م : دار فكر وفن ،2022م

(10) عبدالرازق الديلمي. الدعاية والارهاب. – عمان : دار جرير للنشر والتوزيع ، 2010م

(11) عبدالفتاح بيومي حجازي. المبادئ العامة في جرائم الصحافة والنشر. – الاسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2004م

(12) عصام سليمان موسى. الثورة الرقمية تضع لاعلام العربي على مفترق طرق. – مجلة المستقبل العربي. ع 268(حزيران 2010)

(13) علي فايز الجحني. الحماية الأمنية لحقوق الإنسان.الرياض : مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2001 م، ج2 : بحث مقدم لندوة علمية بعنوان حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.

(14) عماد النجار. الوسيط في تشريعات الصحافة. – القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1985 م،

(15) قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007م

(16) مجدي نبيل محمود عثمان. الدعاية والتضليل الاعلامي في الافلام الامريكية. – عمَّان : جامعة البتراء، 2015م

(17) محمد ابي بكر عبدالقادر الرازي. مختار الصحاح. – بيروت : دار الكتاب العربي ،1981م

(18) محمود عبدالله الخوالده، حسين علي العموش. علم النفس السياسي والاعلامي. عمَان : دار الخالد للنشر والتوزيع، 2008م

(19) محمود نجيب حسني. النظرية العامة للقصد الجنائي. – القاهرة : دار النهضة، 1994م

(20) موفق مجادين . الاعلام وأدوات الهيمنة الرسمية. – ندوة الاعلام ومسيرة الاصلاح في الاقطار العربية : بيروت ،2010م

(21) ياسر محمد اللمعي. الحماية الجنائية من التضليل الاعلامي اثناء الحملات الانتخابية في ضوء السياسة التشريعية – دراسة مقارنة مع التشريع المصري والقطري والفرنسي. الدوحة . – المجلة الدولية للقانون . مج9 ع3 (أغسطس 2020)

الإعلام التنموي .. نموذج بديل للتضليل الإعلامي
دراسة وصفية تحليلية لتغطية علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي 2020 - 2023م

أ. خالد ســـعد عثمان
.صحافي وباحث في المركز السوداني للاتصال التنموي

مستخلص:

تُعنى هذه الدراسة العلمية باختبار نموذج في الاعلام التنموي لفهم ومواجهة تأثير التضليل الإعلامي على قضية التنمية الاقتصادية، وتدرس الأسس النظرية التي نشأ عليها النموذج، وذلك من اجل استنباط نموذج محلي معاكس أو بديل لدراسة تأثير المعلومات المضللة على الاقتصاد الوطني. ومن أجل الاحاطة بهذه العلاقة بين النموذج وظاهرة التضليل الإعلامي، تتضمن دراسة حالة مختارة من التغطيات الصحفية الاقتصادية ضمن نطاق يتمثل في وسائل الاعلام المحلي التقليدي والجديد، لملف التعامل بين السودان وصندوق النقد الدولي، وذلك خلال فترة زمنية محددة 2020- 2023م. وتتبع الدراسة منهجا نوعيا لدراسة الظاهرة وتحليلها، وتستخدم الورقة الأسلوب الوصفي من منطلق المشاهدة والمعايشة، لفهم وتحليل وتقويم ودراسة الحالة الراهنة. وتظهر الدراسة أن البرنامج الاقتصادي الذي طرحته حكومة الفترة الانتقالية، كان مختلطا بين الاستجابة جزئيا لهيمنة الصندوق اصلاحاته المنطلقة من فلسفة رأسمالية متوحشة، وبين الاستجابة لمتطلبات الحوجة الوطنية التي كانت على وشك الإنهيار الاقتصادي. وفي فترة الدراسة لم يتحقق حلم دعاة (حشد الموارد الوطنية) لمعالجة الاختلالات الهيكلية، وظل المشروع الوطني العظيم مجرد عنوان ولم يقدم فيه أي شروحات تفصيلية لكيفية تطبيقه دون الفكاك من التمويل الخارجي ودون حد أدنى من التوافق مع الأجندة الغربية الاقتصادية، للوقوف مرة أخرى لمناهضة ذات الأجندة وتفكيكها. وترصد الورقة تعريفات التضليل الإعلامي من مناظير مختلفة بما فيها المحلية، وتتوصل الورقة إلى أن المفاهيم الحديثة للاعلام التنموي لديها الأسس النظرية المتماسكة لمواجهة ظاهرة التضليل الإعلامي في المجال الاقتصادي. وعلى الرغم من النقد الذي توجهه الورقة للنموذج المطروح من قبل عالم الاتصال ويلبير شرام، إلا أنها تتفق في نتائجها مع دور الاعلام في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستقلة. وتؤكد النتائج على وجود معلومات خاطئة في تغطيات الاعلام الوطني للعلاقة بين السودان ومؤسسة صندوق النقد الدولي، وتكشف عن غياب للمعلومات الدقيقة في هذه التغطيات، وتجد ان نماذج اغفلت مدى استجابة السودان لحزمة إصلاحات صندوق النقد الدولي، والطريقة التي تمت بها هذه الاستجابة، لكنها أيضا كانت تغطيات نبهت إلى خطورة الاستجابة الكاملة وتأثيراتها على استقلالية اقتصاد البلاد.

الكلمات المفتاحية: التضليل الإعلامي، الاعلام التنموي، النموذج البديل، التغطية الاقتصادية

The Impact of Media Disinformation and Information on the democratic transition process in Sudan
A Descriptive Analytical Study on Media Development as an Alternative Model to Media Disinformation in Relation to Sudan's Relationship with the International Monetary Fund 2020-2023

Khalid Saad Othman, Journalist and Researcher at the Sudanese Center for Developmental Communication.

Abstract

This scientific study seeks to test a model in media development in order to understand and oppose the effect of media distortion on issues regarding the economic development; furthermore it examines the theoretical foundations on which the model is based, in order to derive a local alternative model to study the effect of media disinformation on the national economy. In order to understand the relationship between this model and the phenomenon of media disinformation, the study includes a selected case study of economic press coverage within the scope of the traditional and new local media outlets, pertaining to the interaction between Sudan and the International Monetary Fund, during a specific period of time 2020-2023 AD.The study follows a qualitative approach to study and analyze this phenomenon, and the paper uses a descriptive method based on the observation and coexistence to understand, analyze, evaluate and study the current situation.The study shows that the transitional government's economic program was mixed, partially in response to the IMF's austerity-driven reforms and to also respond to the national demands which were on the brink of economic collapse. During the study period, the dream of the advocates (mobilizing national resources) to address structural imbalances wasn't achieved, and the great national project remained just a title without providing any detailed explanation on implementation methods and without breaking away from external financing and without endorsing any Western economic agendas.The paper surveys definitions of media disinformation from various perspectives, including local ones. The paper concludes that the contemporary concepts of development communication have a coherent theoretical basis to address the phenomenon of

media disinformation in the economic field. Despite the criticism directed at this model proposed by the communications' scientist Wilbur Sherman, it agrees with the role of the media in achieving the goals of independent national development.The results confirm the existence of false information within the national media coverage outlets between Sudan and the International Monetary Fund, and reveals the absence of accurate information within this coverage, it also finds that other models neglected the extent of Sudan's response to the International Monetary Fund's reform package, and the manner in which this response took place, but the coverage alerted the seriousness of the full response and its effects on the country's economy

Keywords: disinformation, development communication, alternative model, economic coverage

مقدمة:

أمام حشد من المحتوى الإعلامي الذي تنتجه وسائل الإعلام الحديثة والتقليدية، برزت ظاهرة التضليل الإعلامي والمعلوماتي، كتحد حقيقي يواجه المجتمعات سواء كانت تلك المنخرطة في المجتمع الرقمي أو التي تعتمد الوسائل التقليدية في الحصول على المعلومات المرتبطة بحياتها، ومن بينها المعلومات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر، إما فورا أو في نهاية المطاف، على «مآزق وخيارات الشخص العادي وتقدم تقريرا عنها»(1)

تنظر هذه الدراسة إلى نموذج في الاعلام التنموي، باعتباره اعلاما فعالا، لفهم ومواجهة تأثير التضليل الإعلامي على قضية التنمية الاقتصادية، وذلك من اجل استنباط نموذج محلي معاكس أو بديل لدراسة تأثير المعلومات المضللة على الاقتصاد الوطني. ومن أجل الاحاطة بهذه العلاقة بين النموذج وظاهرة التضليل الإعلامي، تتضمن دراسة حالات مختارة من التغطيات الصحفية الاقتصادية ضمن نطاق يتمثل في وسائل الاعلام المحلية لملف التعامل بين السودان وصندوق النقد الدولي، وذلك خلال فترة زمانية محددة 2020-2023م. وعلى الرغم من ملاحظة الاتفاق العام على خطورة الاستجابة الكاملة لمقترحات الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي على استقلالية اقتصاد البلاد، تتبع الدراسة الفلسفة التي شكلت المرجعية الاقتصادية»(3) «لاتفاق السودان مع صندوق النقد الدولي في يونيو 2020م»(2)، وما تلاها من تفاهمات الصندوق، ومع مؤسسة البنك الدولي، فيما يتعلق بديون السودان الخارجية(4)، وتستكشف مدى استجابة السودان لهذه الإصلاحات ومعايرتها بالتغطيات الإعلامية لهذه العلاقة. وتستخدم الورقة الأسلوب الوصفي من منطلق المشاهدة والمعايشة، لفهم وتحليل وتقويم ودراسة الحالة الراهنة.(5) ولجمع المعلومات والتحليل، تعتمد الدراسة أدوات، الملاحظة، والمقابلة في حقل الصحافة الاقتصادية، مع الخبراء الاقتصاديين والصحفيين، والوثائق المنشورة، والنظريات العلمية، والمراجع الاكاديمية. وتهدف الدراسة لاعادة فهم نموذج «التنمية الوطنية»(6) لدى عالم الاتصال ويلبير شيرام، للكشف عن مدخل جديد لنموذج اعلامي تنموي ليس

بالضرورة أن يماثل المطروح من ناحية نظرية ونموذجية، ويستخدم في مواجهة ظاهرة المعلومات المضللة في التغطيات الصحفية الاقتصادية. وترصد الدراسة تعريفات التضليل الإعلامي من مناظير مختلفة بما فيها المحلية، وتتناقش مفهوم الاعلام التنموي، وتقوم باقتراح تعريف اجرائي منسجم مع اهداف الدراسة.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من الحاجة الملحة إلى اعلام وطني صادق ودقيق في الشأن الاقتصادي، لمواكبة حالة الاقتصاد المحلي الذي يعاني من مشكلات بنيوية متداخلة مع السياسة والاقتصاد والمجتمع، ورفع حالة الوعي بخطورة المعلومات المضللة على حالة الاقتصاد، كما تبرز الأهمية من إعادة النظر في نماذج الاعلام التنموي كمدخل بديل لتحقيق هذه الغاية، باعتبارها أكثر نماذج الاعلام صلة بقضايا الاقتصاد والتنمية.

اهداف الدراسة:

1/ تعريف ظاهرة التضليل الإعلامي والمعلوماتي في التغطيات الصحفية بمجال الاقتصاد.

2/ رفع الوعي بثقافة التحقق من المعلومات واهميتها.

3/ تحليل وفهم دوافع الظاهرة ونتائجها المترتبة على الاقتصاد.

4/ تقديم مدخل لنموذج اعلامي يتسق مع البيئة المحلية وخصوصياتها.

مشكلة الدراسة:

في خلال الفترة الانتقالية التي يشهدها السودان، كثر الحديث عن إمكانية أو حتمية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، للتصدي للأزمة الامالية والنقدية الخانقة في البلاد، وانسحب هذا الجدل على المشهد الإعلامي باعتباره مرآه لأنشطة السياسية والمجتمع، وسادت حالة من غياب المعلومات الدقيقة أو المختلطة، وأحيانا المضللة عن قصد أو دون قصد. ولما كانت قضية مثل علاقة السودان بصندوق النقد الدولي شديدة الحساسية والتأثير على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تسعى الدراسة إلى تحليل وفهم ظاهرة التضليل الإعلامي في هذه القضية، والاجابة على سؤال؛ إلى أي مدى تأثرت هذه التغطيات بالمعلومات المضللة أو الخاطئة أو الناقصة؟ وما هو أثرها على الاقتصاد؟ وهل ثمة إمكانية لمكافحة الظاهرة عبر استنباط نموذج اعلامي بديل؟

الدراسات السابقة:

وتشير هذه الدراسة، إلى توفر عدد من الدراسات السابقة في مجال التضليل الإعلامي أو الاعلام والتنمية، لكنها لا تناقش بشكل مباشر، منظور أو مشكلة هذه الدراسة ولا تستخدم ذات المنهجية، إلا أن بعض الدراسات ناقشت عناوين لمباحث مشتركة في التضليل الإعلامي أو نموذج الإعلامي التنموي.

تُعد دراسة بعنوان: «بيئة المعلومات المضللة في الفضاء السوداني»(7)، احدث الدراسات المحلية التي توفرت للباحث، وقدمت تعريفات لمصطلح المعلومات المضللة، واتبعت منهجا نوعيا لتقييم المعلومات المضللة، وتحليل ما يصاحب المعلومات المضللة من تفاعل، واجراء مقابلات مع الخبراء وأصحاب المصلحة، وناقشت الدراسة موضوع المعلومات المضللة من مناظير سياسية وأمنية وأيدولوجية، لكنها لم تتعرض لقضية الاقتصاد بشكل خاص، ولم تتناول التغطيات المتعلقة بملف العلاقة بين السودان وصندوق النقد الدولي. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة عدد من الأدوات والوسائل التي يستخدمها صانعو المعلومات المضللة، ووجدت أنها

تنحصر في الآتي: فبركة الصور، ومقاطع الفيديو، واستخدام وسائط قديمة، وفبركة الوثائق، ونشر الأخبار القديمة، والسلوك الزائف المنسق، والوسوم المضللة. وكذلك، وجدت الدراسة أن ثمة تدخلات من بعض القوى الإقليمية في الفضاء الرقمي السوداني، مستهدفة شخصيات وقضايا بعينها متعلقة بمصالحها في السودان.

علاوة على ذلك، كشفت الدراسة عن أسباب صنع المعلومات المضللة، من بينها أسباب تتعلق بتلميع شخصيات أو مؤسسات بعينها فيما يُعرف بـ (غسيل السمعة).

بينما تتضمن دراسة «مكافحة التضليل الإعلامي في العالم العربي»(8) ثلاثة فصول حول ماهية الأخبار المغلوطة، وعرض حالة الأخبار المغلوطة في العالم العربي خلال جائحة كوفيد 19 حتى أغسطس 2020، إضافة لأهم الطرق المستخدمة في المنطقة لمواجهة هذه الأخبار، ونناقش فعاليتها وتحدياتها واعتمدت في صياغتها على المسح السريع لآراء229 صحفيًا عربيًا، من خلال المنشورات والأسئلة الاستقصائية التي تطرحها عليهم عبر(فيسبوك)، ودعت لبناء شبكة إقليمية لمدققي الأخبار والمعلومات سواء في الصحافة المكتوبة أو المرئية، وأوصت بدعم تخصصية كوادر الصحافة العلمية، وتوسعة وتطوير طرق تدريس مادة التربية الإعلامية، وتشجيع المبادرات المستقلة لتحقيق الأخبار. وتبحث الدراسة الصادرة في كتاب بعنوان: ـ»البحث عن الحقيقة في كومة الأخبار الكاذبة»(9)، في التحقق من المحتوى في التجربة العربية وتحديدا في شبكات الاتصال الاجتماعي، والتحديات التي تواجه هذه العملية، ووضع آليات تتعامل معه بكيفية التحقق من صحة هذه المحتوى، وشارك في تأليف الدراسة، صحفيون وباحثون معظمهم من العالم العربي، وبالتالي اعتمد منهج وصفي بأداة المقابلة والمسح. ولم يتطرق الباحثون إلى الدوافع لانتشار الاخبار الكاذبة، أو تأثيرها في التغطيات الاقتصادية، وكانت أكثر عمومية في هذا الصدد، من أجل الوصول لنتائج تتعلق بكيفية اخضاع المعلومات في شبكات التواصل للمراجعة الصحفية عبر أدوات التكنولوجيا التي توفرها خدمات قوقل أو عبر معايير مهنية مثل الدقة والتوازن. وعلى صعيد الدراسات التي اهتمت بالنموذج الإعلامي التنموي، نشير إلى دراسة عن «الإعلام والتنمية- نموذج مقترح للاتصال التنموي في الإطار العربي الافريقي»(10) الصادرة في العام، وهي دراسة تناولت نظرية اتصالية مركزية محورها البيئة العربية الإفريقية، وحاولت أن تجد حلا لمشكلة غياب البعد العربي في الدراسات الإفريقية حول الاتصال والتنمية، وذلك بالنظر إلى المحيط الإفريقي – العربي على أنه مكون من جميع البلدان التي هي أعضاء في الجامعة العربية أو ينتمون إلى القارة الإفريقية أو إلى إقليم افريقي ويشتركون في تجارب اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وتاريخية متشابهة، ولذا على هذه البلدان اتخاذ نموذج اتصالي تنموي مشترك.

أما دراسة البنك الدولي الصادرة باللغة الإنجليزية بعنوان: «الإعلام التنموي..ما القصة»(11) التي تناولت في مجموعة دراسات دور الاعلام في التنمية واتجاهات توسيع دور الاعلام في التنمية ونماذج الوسائل الحديثة لإنتاج المحتوى وتوزيعه، فقد تبلورت مشكلتها في تنامي تكنولوجيا الاتصال الحديث ومدى استفادة الدول من هذه التكنولوجيا في التنمية، في مجالات مثل التعددية والاقتصاد والبنية التحتية للاتصالات والتجارة، كما ناقشت الدراسات تأثير نماذج رقمنة المحتوى الحديثة، والوفرة المتزايدة باستمرار على قلب النظام الموجود مسبقاً للأسواق وتحدي الطبيعة التقليدية لتوزيع المحتوى من أعلى إلى أسفل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن هذا المزيج يغير طبيعة الاختيار من «عند العرض» إلى «عند الطلب» ومن «جماعي» إلى

«مصمم بشكل فردي» ومن «تم إنشاء شركة» إلى « أنشأه المستخدم.» ورأت أن التوسع في هذه الاتجاهات الجديدة يمثل تحديات معطلة للفاعلين التقليديين لأنها تغير العلاقات في سلسلة القيمة التقليدية وتعيد توزيع القوة داخلها في البلدان المتقدمة والنامية، وناقشت الدراسات بشكل مباشر دور الاتصال في التنمية بمنظور البنى التحتية والوسائل الإعلامية لكنها اقتصرت على نماذج تكنولوجيا الاتصال الحديثة في التنمية. وفيما يخص دراسة «الإعلام التنموي في الوطن العربي»(12)، فقد بحثت في المشكلات التي يواجهها الإعلام التنموي في الدول العربية، وكيفية التغلب على هذه التحديات من منطلق نموذج ولبر شرام في التنمية الوطنية، وقدمت تعريفات لفهم مصطلح الإعلام التنموي، وحددت مشكلات التنمية في المنطقة العربية، وخصصت فصلا للتنمية المستدامة ووجهات النظر حولها، ورغم أن الدراسة قدمت رؤية لنموذج مستقبلي في الإعلام التنموي العربي وناقشت التجربة المصرية والفلسطينية، إلا أن الدراسة لم تناقش النموذج من مفهوم اتصالي أشمل وإنما ركزت على الوسائل، ولم تطرح محفزات يمكن استخدامها في تحقيق أهداف الإعلام التنموي، لكنها في المقابل كشفت عن الثغرات الأساسية في مشروعات الاستدامة التنموية في الدول العربية، ما يساعد الباحث في فهم احتياجات الاستدامة عند طرح نموذج اتصالي تنموي.

مفاهيم نظرية في السياق الخارجي والمحلي:

التضليل الإعلامي:

تتعدد مفاهيم التضليل الإعلامي، بل أن المصطلح نفسه يتغير حسب المفهوم، إذ تطلق عليه مصطلحات مثل (الأخبار الكاذبة)، (المعلومات المضللة)، (الأخبار الزائفة)، وغيرها من المصطلحات. وترى منظمة التربية والعلوم والثقافة –اليونسكو- ضرورة بين مصطلحات ثلاثة، هي: «المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة والمعلومات الضارة، ويستند التمييز بين المصطلحات الثلاثة إلى مقصد الناشر ونيته. وهنالك تعريف أيضا يقول: «الانتقائية المتحيزة، أو التلاعب بالمعلومات، أو تكرار المعلومات الخاطئة، أو التناول بقدر قليل من المعلومات، أو إغراق الجمهور بالمعلومات»(13)

في السودان، ظهر مفهوم (التضليل الإعلامي) استجابة للنقاشات بين المهنيين الإعلاميين منذ وقت مبكر(14)وتم التعامل معه ضمن مصطلحات أخرى كالآتي(16)

التضليل الإعلامى : معلومات كاذبة تمّ إنشاؤها عمداً لإيذاء شخص أو مجموعة اجتماعية أو منظمة أو بلد.

التقصير الإعلامى: (معلومات مُضللة) (معلومات خاطئة)، ولكن، لم يتم إنشاؤها بغرض التسبُّب فى ضرر.

التحامل الإعلامى: معلومات مبنية على الواقع، تُستخدم لإلحاق الأذى بشخص أو مجموعة اجتماعية أو منظمة أو بلد. ومقابلها فى اللغة الإنجليزية(17)

Dis- information: Information that is false and deliberately created to harm a person, social group, organisation or country

Mis- information: Information that is false but not created with the intention of causing harm.

Mal- information: Information that is based on reality, used to inflict harm on a person, social group, organization or country.(18)

وفي ذات السياق المحلي، يعرف مصطلح التضليل الإعلامي بأنه: «المعلومات المضللة، لحمل الناس على تبني موقف سياسي معين، أو للترويج لشخصية سياسية بعينها، أو للعمل على تشويه سمعة شخصية سياسية أخرى»(19) ومن خلال فهم هذه المفاهيم، تقترح الدراسة أن يشمل مفهوم للتضليل الإعلامي (المعلومات المنشورة لجمهور دون التحقق من مصداقيتها، أو لغياب المعلومات الكافية، أو من أجل دوافع سياسية، أو أيدولوجية معارضة لتأثيرات المعلومات الدقيقة، أو لعدم فهم واستيعاب المعلومات من محررها نفسه قبل ارسالها إلى الجمهور).

الإعلام التنموي:

تورد الكثير من المراجع العلمية والتجارب العملية تعريفات تحمل وجهات نظر مختلفة لمفهوم الاعلام التنموي كوسيلة من وسائل الاتصال التنموي، وغالبا ما تعرف المراجع المعتمدة أكاديميا في كثير من كليات الإعلام الاتصال نفسه بأنه: «تبادل الأفكار والمعلومات والمعاني بين طرفين أو أكثر وفق منظومة من الصور والكلمات والرموز والاشارات»(19) وبالنسبة لمصطلح الاعلام التنموي، توجد عدد من التعريفات من حيث المضامين والأهداف والوظائف وتأثيراتها، وبالتالي فإن إيجاد تعريفا شاملا واحدا يصبح أمرا صعبا ونتيجة منطقية لأن العلم نفسه «أب/أم العلوم»، باعتباره الأساس النظري والعملي الذي تبنى عليه بقية العلوم الإنسانية، فضلا عن تقاطع المفهوم في كثير من نظرياته ودراساته مع علوم أخرى. ويُعد الاعلام التنموي أرقى مستوى بلغة الاعلام في تطوره التاريخي، و تتحدد تلك المستويات «حسب الابعاد التي يتخذها الإعلام، كالأيدولوجي، والوصفي، والاجتماعي، والديني، والتربوي، والاقتصادي، وهلم جرا»(20) ويعكس التعريف السابق أهمية دور الاعلام التنموي في المجال الاقتصادي ضمن مجالات أخرى هادفة إلى تحقيق التنمية. ولأهمية دور الاعلام التنموي في مشاركة المجتمع في المعرفة الاقتصادية التنموية، تشير آمال عوض الحسن في كتابها (الاتصال التنموي الريفي) إلى تعريف الاعلام التنموي باعتباره: «مجموعة من البرامج المخططة التي تعتمد المشاركة في كافة مراحلها وهي موجه إلى جمهور معين في نسق اجتماعي معين وذلك بهدف المعرفة العامة لدى الجمهور المعين»(21) ويصف المرحوم حسان سعد الدين(22) مؤسس أول إدارة للاعلام التنموي في السودان، هذا المجال بأنه تخصصا مستقلا من الاعلام التقليدي، ومعني بقضايا التنمية من منظور المشروعات الاقتصادية الكبيرة. وتتبنى الدراسة تعريفا للاعلام التنموي بأنه: (المشاركة في خدمة عملية التنمية بتبادل الرسائل المعلوماتية الدقيقة والمفهومة بين طرفين أو أكثر وفق منظومة من الأشكال الصورية واللغوية والإشارات)، ويعرف اجرائيا بأنه: (مشاركة وسائل الاعلام المحلية الجديدة والتقليدية في كشف المعلومات المضللة، وتغطية المعلومات الدقيقة والصحيحة، حول ملف علاقة السودان بصندوق النقد الدولي، من أجل خدمة التنمية). وتسمح هذه التعريفات في فهم صلاحية نماذج الاعلام التنموي في تحليل ومكافحة ظاهرة التضليل الإعلامي، كما تتيح الفرصة لجهود بحثية وتجارب عملية.

التغطية الاقتصادية:

يُقصد بالتغطية الاقتصادية في هذه الدراسة، الرسائل الإعلامية في مختلف الوسائل الإعلامية المحلية التي تتضمن معلومات حول علاقة السودان بصندوق النقد الدولي في خلال الفترة الزمنية المحددة من العام 2020 -2022. والتغطية الاقتصادية كما يرى سمير خضر مدير إدارة الاخبار السابق في قنوات الجزيرة

وسكاي نيوز العربية: « يقوم بها الصحفي الاقتصادي المحترف الذي ينبه الناس العاديين ويبلغهم بمثل هذه القضايا المثيرة للاهتمام شخصيا، مثل فقدان الوظائف والفرص وارتفاع التكاليف الطبية وانخفاض أسعار المساكن ونقص الغذاء والعوامل التي تؤثر على الدخل والرواتب»(23) وفي كتاب الاعلام والاقتصاد الصادر عن وكالة الانباء الكويتية (كونا)، تعرف التغطية الاقتصادية بأنها: «لاتقوم بوظيفة ناقل الاخبار فحسب، وانما التحليل الاقتصادي والمعونة في صنع القرار الاقتصادي، لذا فإن الاعلام الاقتصادي يعني المشاركة»(24) ويستند التعريف السابق على فلسفة اقتصاديات السوق الحر، والتي من شأنها أيضا أن تجعل المؤسسات الإعلامية متحررة من قيود الدولة في تأسيسها أو تمويلها، لكنه يفرض عليها قيود مهنية كالدقة والمصداقية في تقديم المعلومات وعدم تضليل الجمهور، مع أن وجهة النظر هذه خضعت للنقد أيضا «بعض الغايات الايدولوجية للافكار الاقتصادية تدعي الحيادية والنزاهة(25)، بينما في الواقع «تبدو الأصعدة السياسية والاقتصادية مستقلة في عهد الرأسمالية، لأن قوة الاكراه كافية، لكن الاقتصاد والسياسة يتم التأثير عليهما بأساليب مختلفة»(26)

في السياق المحلي، تشير أدبيات الصحافة الاقتصادية في السودان إلى تغطية القضايا الاقتصادية بالاشكال التحريرة المختلفة سواء كان خبرا أو تقريرا او حوارا مع الشخصيات ذات الصلة بموضوع التغطية، ونادرا أن يكون التحليل الاقتصادي بمفهومه العلمي حاضرا في الصحافة الاقتصادية، ولكنه يظهر في أعمدة كتاب الرأي والمقالات، وليس بالضرورة أن يكون كاتبها متخصصا في الاقتصاد أو الإعلام الاقتصادي التنموي. ويقول أنور شمبال: «على الرغم من أهمية النشاط الاقتصادي في حياة المجتمع وأهمية توفير المعلومة حوله إلا أن الصحافة السودانية لم تعره اهتماما كبيرا وظلت تتعامل معه وفقا للأحداث الكبيرة التي تقع فقط، وغاب الجانب التوعوي والتحريضي للإنتاج»(27) ويتضح من التعريف السابق، العلاقة المترابطة بين الاعلام التنموي في نماذجه العلمية الداعية للتعليم والمشاركة، وتشجيع الجمهور، نحو اهداف التنمية، وبين التغطية الاقتصادية التوعوية والمحرضة للإنتاج.

اتفاق السودان مع صندوق النقد الدولي:

سادت حالة من الالتباس في الشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الفترة بين 2023-2020م، وكثر الحديث في وسائل الاعلام بمختلف تقنياتها عن رفض أو حتمية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للتصدي لإنقاذ البلاد من ازمتها الاقتصادية الطاحنة التي كانت إحدى الأسباب الرئيسية في انتفاضة ديسمبر التي أطاحت بحكم الرئيس عمر البشير من سلطة استمرت لأكثر من ثلاثين عاما، وذلك نتيجة حتمية لـ» الاختناق التمويلي الناتج عن العزلة السياسية والحصار الاقتصادي»(28) وتصاعدت في وسائل الاعلام التغطيات الداعية إلى خطة انقاذ اقتصادية، قادرة على اخراج الدولة من مأزقها وتفادي الانهيار الكامل الذي كانت مؤشراته تتضح بالنسبة لخبراء الاقتصاد، لكن الجدل في وسائل الاعلام استمر بين الذين يدعون إلى إيجاد اتفاق مع صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي، وبين المحذرين لخطوة من هذا القبيل تمثل انحرفا خطيرا في الاستقلالية الوطنية، وارتماء على طاولة الاملاءات الخارجية التي تهدف إلى اخضاع البلاد لنهج النيوليبرالية المطلقة، و»الركوع لمثل هذه المؤسسات»(29) وفي خضم هذا الجدل الاعلامي، طلبت الحكومة الانتقالية التي شغل الدكتور عبد الله حمدوك منصب رئيس الوزراء فيها، «برنامجا مراقبا

من قبل موظفي صندوق النقد الدوليIMF-SMP في يونيو 2020، من أجل أن يدعم هذا البرنامج الحكومة الانتقالية لتخطيط اصلاحات اقتصادية شاملة ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الخنق والأزمات؛ «تضمن هذا البرنامج اصلاح مالي ونقدي لإعادة التوازن للاقتصاد الكلي وبرنامج حماية اجتماعية للقطاعات المتضررة من الوضع الاقتصادي واعتمدت الحكومة الانتقالية ورقة لمحاربة الفقر وأعدت برنامج ثلاثي للتنمية المستدامة»(30) ومن أجل الإحاطة بالمفاهيم النظرية التي تأسس عليها البرنامج نفسه، نظرت الدراسة الحالية في رؤية «الدولة التنموية الديموقراطية»(31)، وهي الاطار المفاهيمي الذي تأسس عليه البرنامج الاقتصادي لحكومة الفترة الانتقالية في الفترة الزمنية للدراسة، حيث تدعو هذه الرؤية إلى اتباع نهج البديل التنموي الذي يقوم على الركائز التالية: دور أساسي للدولة في احداث تحفيز قوى التنمية، ورفع القدرات التكنولوجية، ومركزية الفائض الاقتصادي، وتراكم رأس المال الوطني، والمشاركة الفعلية لكل الكيانات الاجتماعية، واشتراط الانفتاح الخارجي بضوابط تضع الأولوية لبناء قواعد راسخة للقطاعات الإنتاجية وعلى صدارتها الإنتاج الزراعي والتحويلي، و»التمييز في علاقات السودان الخارجية بين ما هو عالمي، وإقليمي، وما هو عربي وإفريقي باعتبار أن الأسواق المشتركة في عالم اليوم تقوم بعلميات التنمية إلى الأمام»(32) وتظهر من هذه الفلسفة عدم اتفاق مع الفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، وهي رؤية ناقدة أيضا لمسودة اجماع واشنطن عام 1989م، لتكون علاجا ووصفا من عشرة بنود للدول الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية وإدارية واقتصادية ودعوة البنك الدولي وصندوق النقد لبني هذه البنود. ورؤية الدولة التنموية المستقلة، ظهرت في أدبيات المنظرين والكتاب السودانيين في كثير من الكتب والمراجع في مجال نقد (برادايم الاستعمار)، ابرزها دراسة الباحث السوداني الدكتور علي محمد عثمان العراقي «مقاربات في فلسفة التنمية – تأسيس نموذج وطني بالتركيز على حالة السودان»(33)، والتي دعت إلى (مساومة تاريخية» كواحدة من الحلول الجريئة لقضايا التفاوت والغبن التنّموي الذي يسود مستويات الحكم المختلفة، ويشمل ذلك القوى السياسية والمكونات الاجتماعية المختلفة. ويدرس الكاتب حالة الاقتصاد السوداني طيلة فترات ما بعد الاستعمار، ويرى ضرورة إعادة النظر في الفكر السائد والمتماهي مع أفكار المؤسسات الدولية التي تدعو إلى إصلاحات هيكلية في بنية الاقتصاد، ويرى بأن الاقتصاد السوداني لم يشهد نموًا مستقرًا خلال سبعة عقود إلا في بضع سنوات، وبالتالي هو يحتاج «تأسيس جديد لا إصلاحات»(34) ويشار في هذه الخصوص إلى تجربة كوبا والصين ودولا أخرى تصدت إلى سياسات صندوق النقد الدولي عبر ممارسة سياسة الانغلاق الاقتصادي والاعتماد على مواردها الذاتية في التنمية الاقتصادية، و بالنسبة للسودان «تقنين مبدأ النظرية الإسلامية التكافلية الاقتصادية التي قوامها الاكتفاء الذاتي»(35) وبالنسبة لرئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، فإن عملية التنمية «يجب أن تفهم من مقاربة تجارب التنمية العملية في اطار التجربة المعاشرة لأنه يتيح الخروج من حيز التعامل مع السياسة والفكر التنموي من الناحية التجريدية، المتعالية إلى تجربة عملية تمت ممارستها، بغض النظر عن شكل التركيب النظري»(36) يؤكد حمدوك «صعوبة الانحراف من روشتة البنك الدولي رغم كونها تؤدي إلى انهيار في مؤسسات الدولة والتبعات الحادة من الفقر وزيادة معدلاته والبطالة وزيادة مديونية العالم الثالث، ويشير الى تجربة جنوب افريقيا التي طبقت هذه الروشتة»(37)

برزت تجارب ناجحة ما يسميه حمدوك بـ»المزج الواعي»(38) ما بين اقتصاد السوق والدولة، والقطاع الخاص والدولة private sector and state وسادت روح البراغماتية بشكل كبير على حساب روح الايدولوجيا وقد تم التخلص من الايدولوجيا المعرفة بالالف واللام، كما شهدت هذه الفترة حركة المجتمع المدني العالمي، وحركات الاحتجاجات ضد العولمة والثورة المعلوماتية وتحول العالم إلى قرية والتطور الضخم في التمدين، أو الطابع الحضري، بالإضافة إلى بروز وتعاظم دور منظمات الأمم المتحدة، والاجماع الدولي حول البحث عن اطار تنموي developmental framework يكون مستساغا ويهتم باستيعاب قضايا كبيرة تمت التغطية عليها في السابق.(39) وحول قضية الشراكة والتمويل الخارجي، «هي منطقة معقدة جدا، فإن الممول مهما كان محسنا ولطيفا وقلبه على شعوب العالم، أو من نوع آخر، فهو بالتأكيد يسعى إلى مصلحته، لا مصلحتنا، ولن يقدم مصلحتنا على مصلحته، مهما كانت نواياه حسن، والأمر يعود على طريقتنا التي نعالج بها»(40)

«تظل السمة العامة للتجربة السودانية هي غياب المشروع القومي الذي يتوحد حوله الجميع من أجل أن تكون التنمية مشروعا مهيمنا يتفق عليه الجميع بغض النظر عن الايدولوجيات أو من يتولى الحكم»(41)

يرى حمدوك، «ان الأمر المؤرق تنمويا هو العلاقة بين الدولة والسوق، ويتساءل أين يتموضع التوازن بين هذين القطبين؟ ويقول هناك شبه اجماع بالذات في القطاع المجتمعي على تمويل التعليم الأولي والرعاية الصحية الأولية، وهي مقاربة حد ادنى وليس بوسعها تحقيق التنمية، ولتحقيق التنمية يجب رفع سقف المقاربة ونستوعب أن كل تجارب الدول الناجحة في كسر حلقة التخلف التنموي مرت عبر تطوير الموارد البشرية، وأن(القيادة الرؤيوية) والمشروع الوطني والتنمية البشرية عامل حاسم، مشيرا إلى تجربة كوريا في تطوير التعليم الجامعي والاساسي، فلابد من تمويل التعليم هذا القطاع، ويمكن رؤية القفزة التي حققتها كوريا في هذا المجال والذي اتسم أيضا بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص»(42)ويشير حمدوك إلى أهمية دور الدولة وما يسميه بـ(الحاجة إلى نشاط فعال للدولة اقتصاديا)، «أي أن يتوفر التوجه إلى بناء قدرات الدولة فمن اجل انهاء الفقر نحتاج إلى معدلات عالية جدا من النمو المستدام لعقود من الزمن، كما من المهم رقابة المجتمع المدني ومنظماته والصحافة على القطاع العام وعلى الدولة، وضرورة الاهتمام بهذا القطاع وتحفيزه وخلق المناخ الملائم لازدهاره»(43)

ما عرض سابقا، يمهد لفهم الاتفاق الذي ابرمته الحكومة الانتقالية مع صندوق النقد الدولي، وتحليل التغطية الإعلامية المحلية لهذه الخطوة.وتظهر الدراسة أن البرنامج الاقتصادي الذي طرحته حكومة الفترة الانتقالية، كان مختلطا بين الاستجابة جزئيا لهيمنة الصندوق اصلاحاته المنطلقة من فلسفة رأسمالية متوحشة، وبين الاستجابة لمتطلبات الحوجة الوطنية التي كانت على وشك الإنهيار الاقتصادي، لأن «الخط المنخفض والمؤدي إلى الإنهيار بدأ منذ العام ٢٠١٣ ووصل ذروته العام ٢٠١٩»(44) وفي فترة الدراسة لم يتحقق حلم دعاة (حشد الموارد الوطنية) لمعالجة الاختلالات الهيكلية، وظل المشروع الوطني العظيم مجرد عنوان ولم يقدم فيه أي شروحات تفصيلية لكيفية تطبيقه دون دعم خارجي ودون الفكاك من التمويل الخارجي ودون حد أدنى من التوافق مع الأجندة الاستعمارية الاقتصادية من أجل الوقوف مرة أخرى

لمناهضة ذات الأجندة وتفكيكها.

وفي يونيو 2020 طلبت الحكومة الانتقالية برنامجا مراقبا من قبل موظفي صندوق النقد الدولي IMF-SMP. ، وذلك لتحقيق الأهداف المتمثلة في:

1.معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية.

2.وضع الأساس للنمو الشامل للجميع.

3.الترسيخ لمنهج متكامل لبناء السياسات العامة.

ويوضح الشكل التالى سياسات الاتفاق(45)

السياسات التي قام عليها برنامج ال SMP

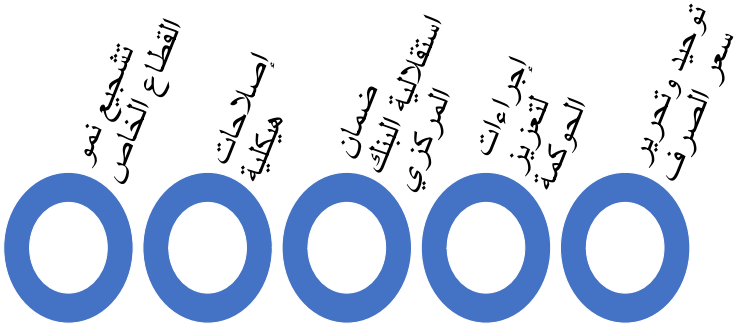

والواقع ان هذا البرنامج لم تنفذ منه إلا المحاور التالية:

- سياسات سعر الصرف

i. في فبراير من العام 2021 تم اعلان سياسة سعر الصرف المرن المدار وذلك بهدف إزالة التشوهات في سوق النقد الأجنبي واستقطاب وجذب الموارد للنظام المصرفي والمالي.

ii. إلغاء الدولار الجمركي المستخدم في تقييم السلع المستوردة وذلك في يونيو 2021

- اصلاح نظام الدعم السلعي (الخبز والمحروقات فقط).(46)

ولا يشمل هذا البرنامج القطاع غير الرسمي الذي يمثل في السودان «حوالي 65٪ من القوى العاملة حسب منظمة العمل الدولية(47)وكان برنامج الإصلاح الاقتصادي لحكومة الفترة الانتقالية هو الممهد لطريق الخروج من مأزق الديون الخارجية:

يوضح الشكل التالى الدين الخارجى للسودان(48)

الدين الخارجي للسودان

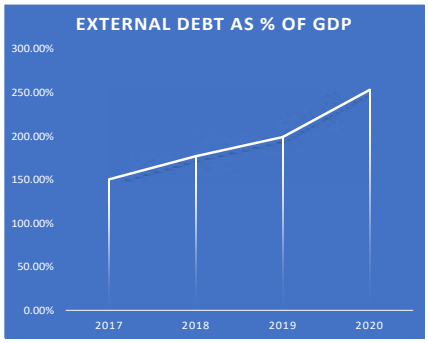

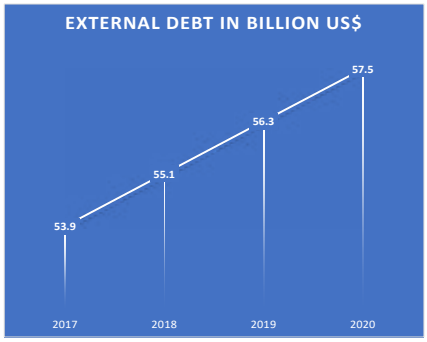

«السودان بلد مثقل بالديون. وبلغ رصيد الديون الخارجية للسودان حوالي 70مليار دولار منها 57.7 مليار دولار لمجموعة نادي باريس والباقي عبارة عن ديون ومتأخرات للصناديق الإقليمية والدائنين التجاريين ويشكل الدين الخارجي حوالي 253.1% من إجمالي الناتج المحلي»(49)

وجهات نظر الخبراء حول التغطية الاعلامية:

يرى الخبراء الاقتصاديين أو المشتغلين في الصحافة إلى أن تغطية وسائل الإعلام السودانية ما كانت متوازنة، وأن التغطية تصب في صالح فوائد التعامل مع صندوق النقد الدولي، دون اظهار السلبيات مع اسقاطها على حالة الاقتصاد الوطني، «فالمدافعون يقولون إن فشل المفاوضات قد يؤدّي الى السناريو اللبناني، حيث عجزت الدولة عن سداد ديونها الخارجية، فيما ينبّه منتقدوه أنّ مواصلة الانبطاح لإملاءات صندوق النقد سيؤدّي إلى السيناريو اليوناني وما أفرزه من فقر وبطالة»(50)

كما واجهت التغطية «إشكالية كبيرة تتعلق بغياب الإحصاءات وكفايتة المعلومات لوسائل الاعلام أو يتم استغلال المعلومات من الجهات الحاكمة كما كان يحدث أثناء فترة حكومة الرئيس المعزول عمر البشير، بينما الأحزاب تقدم المعلومات التي ترفع قدرها لدى المواطنين وحسب توجهاتها السياسية، مع غياب المصادر الأخرى لاستقاء المعلومة الصحيحة»(51)

غياب المعلومات من مصادر مختلفة كانت سمة بارزة في التغطية الإعلامية لهذا الملف، و» كانت هي أساس الخطأ الإعلامي عن قصد أو سوء تقدير أو نتيجة للتركيبة الشخصية للمسؤول الاقتصادي الذي تمنعه من الإدلاء بالمعلومات بإعتباره غير مهمة أو هي مسببة للمشكلات»(52)

كذلك «هنالك ضعف عام لايمكن التغافل عنه وسط المجتمع الصحفي في الحصول على المعلومات بأساليب مهنية عديدة مثل الاستفزاز أو اللطف أو غيرها من الأدوات المستخدمة في علاقة الصحفي بمصادره»(53) وأيضا «لأن التغطية كانت من طرف واحد هو الجانب الحكومي الرسمي في غالبيتها وتدفق المعلومات من طرف واحد في معظمها ولم تبذل وسائل الإعلام جهدا في هذا الجانب واكتفت بالبيانات

والتصريحات، وذلك لغياب صحفيين متخصصين»(54)

وفي سياق فهم التغطية الإعلامية، فقد شملت «إخفاء للحقائق عن الجمهور أو تحريف لها، لتوجيه الرأى العام نحو أهداف معينة بعيدة عن المصلحة العامة»(55)، واتسمت التغطية بـ»ثقافة الاعلام السياسي وليس التنموي الاقتصادي المتخصص»(56) ويمكن وصف التغطية الإعلامية بأنها «مرتبكة لغياب المعلومات ومحاولة وسائل الاعلام اللحاق بالاحداث دون الوصول إلى معلومات دقيقة»(57) وبالتالي تأثرت التغطية «بالوضع السياسي الراهن ما أدى إلى عدم توازن في تناول هذا الملف المهم ذو الابعاد المتعلقة بالمواطن والوطن وليس الكيان او الجهة، وتبعثر عند الاعلاميين واصبح ملفا يخضع للعملية السياسية ما بين مؤيد ومعارض اختفت فيه ملامح الاهمية الخاصة بالوطن ومدى الاستفادة من البرنامج الاقتصادي»(58)

النماذج والمناقشة:

نموذج (١)(٥٩)

نموذج (٢)(٦٠)

نموذج (٣)(٦١)

نموذج (٤)(٦٢)

نموذج (٥)(٦٣)

نموذج (٦)(٦٤)

لم ترصد التغطية الصحفية أن البرنامج الاقتصادي الذي كان مراقبا من صندوق النقد لم يشمل: خفض انفاق الحكومة على الفصل الأول (الرواتب)، رفع الدعم عن الكهرباء بالكامل، قسمة الولايات.

بينما ركزت النماذج السابقة على أن الاتفاق مع الصندوق، انتقل إلى المرحلة الأساسية شمل تنفيذ الإجراءات التالية: رفع الدعم عن الخبز (لم تكن الاكثر كلفة)، تحرير المحروقات بالكامل ببرنامج متدرج (نظام السعرين)، تحرير سعر الصرف بالكامل ببرنامج متدرج (التعويم الموجه، محفظة بنك السودان).

لم تتضح في التغطية أن فلسفة هذا البرنامج، هو خطة مؤقتة طارئة واسعافية لمسألتين في غاية التأثير على الاقتصاد السوداني: فك العزلة الاقتصادية، وحلحلة الديون الخارجية وفوائدها.

لكن التغطيات اللاحقة أشارت إلى أن المسألتينن تعثر تحقيقهما بعد اكتوبر ٢٠٢١م، وبالتالي لا يمكن القول إن البرنامج الذي كان سائدا سوف يستمر من دون قضيتين تمثلان جوهر المشروع، وبالتالي فإنه من غير الصحيح أن نعتمد استجابة كاملة لروشتة صندوق النقد الدولي عبر البرنامج الذي نفذته الحكومة الانتقالية خلال الفترة الزمنية للدراسة.

وتضمن اتفاق «حكومة السودان مع البنك الدولي»[1] انسياب تمويلات بقيمة 2.7 مليار دولار، مع حزمة دعم اجتماعي بقيمة 820 مليون دولار تنفذ من خلال برنامج دعم الأسر (ثمرات) على مدى ثلاثة أعوام تتضمن منح الفرد في الأسرة مبلغ 5 دولار شهرياً.

غير أن الملاحظة الأساسية في الفرق بين البرنامج المصري والسوداني في العلاقة مع صندوق النقد الدولي «أن الأخير يتضمن التحويلات النقدية فقط، في حين أن الأول يتضمن تدعيم القدرات المؤسسية مثل التدريب، وتقديم المساندات الفنية كعمليات التسويق وشراء مدخلات الإنتاج بالجملة، والشمول المالي»(65)

وواجه تنفيذ برنامج (ثمرات) الممول من البنك الدولي العديد من التحديات ابرزها التغطيات الإعلامية أبرزها «كان التركيز على الرسالة السياسية والتزامات الدفعيات ولم تكن متسقة مع الرسالة التنموية للبرنامج(66)

ويشار إلى أن البرنامج تعرض لكثير من النقد، واثارة الشكوك حوله، ومع أن البرنامج كان مأمولا منه تحقيق أهداف تنموية مثل الحماية الاجتماعية والمساهمة في استقرار سعر الصرف وتخفيف الصدمات الناتجة من الإجراءات الاقتصادية القاسية، إلا أنه واجه تغطيات إعلامية تشكك في طريقة طرق تنفيذه، وحجم الأموال الذي لا يتناسب مع تقديرات الحوجة الاجتماعية الكبيرة.

الخبير الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد بجامعة المشرق، عصام الزين، في حديث لصحيفة التيار، 24 فبراير 2022، قال إن المبالغ المخصصة لدعم الفقراء في إطار برنامج دعم الأسرة لم تكن كافية لاحتياجاتهم.

وفي المقابل، يُعتقد أن البرنامج لم ينظر إليه إعلاميا باتساق تنموي، ويعزو ذلك إلى «عدم تخصصية الصحفيين، والارث القديم من أساليب إدارة الدفعيات في بعض المناطق الشعبية، وجهات ليست لها مصلحة في البرنامج، فضلا عن عدم الاهتمام الإعلامي بالصحافة التنموية، والتي تضبط الوسائط الالكترونية، غير مفعلة الا للجرائم الجنائية الكبيرة ولا تهتم مثل قضايا التنمية والحملات التضليلية للبرامج الاقتصادية»(67)

والبرنامج لم ينحصر دوره في الدفعات المالية، والتغطية الإعلامية أغفلت «اسهام البرنامج في زيادة شمولية السجل المدني، واستقرار سعر الصرف، وتحريك السوق»(69) ما يخدم الاقتصاد وعملية التنمية.

لكن التغطيات الإعلامية تركز أحيانا على رؤية المانحين فقط دون الأطراف الأخرى، «بعض التغطيات تغفل الدور الحكومي في التنمية، وتبرز دور الوكالات الدولية، على الرغم من ان الحكومة في فترات سابقة كان تمول مشاريع التنمية بضعف ما تموله المؤسسات الدولية خاصة بعد اتفاقية سلام جنوب السودان»(70)

وبخصوص التغطية الإعلامية لإجراءات تحرير سعر الصرف، فقد غطت وسائل الاعلام تحذيرات اقتصاديون من نقص احتياطيات النقد الأجنبي وسيطرة تجار السوق السوداء وعجز ولاية وزارة المالية على الأموال العامة، كما حذروا من أن قرار تحرير سعر الصرف بالكامل، سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، مما سيؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والمنتجين ومقدمي الخدمات والسكان بشكل عام.(النموذج 5)

يقول خالد التيجاني رئيس تحرير جريدة إيلاف الاقتصادية في افتتاحية الصحيفة بعنوان «اقتصاد تحت الابتزاز» إن الحكومة سارعت لاتخاذ هذا القرار بتوحيد سعر الصرف للوفاء بالموعد النهائي لصندوق النقد الدولي. التي وضعت السودان تحت برنامج مراقبة الموظفين لتنفيذ إصلاحات فورية دون أي اعتبار للأزمة الاقتصادية في البلاد ، وطالب المجتمع الدولي بتحرير سعر الصرف كشرط لتمكين الحكومة من التصرف حتى في الجزء الصغير من التعهدات التي قطعتها في مؤتمر برلين. في نهاية العام الماضي كانت النتيجة صادمة، حيث تم دفع 10٪ فقط، وحتى هذا، منع المانحون الحكومة من استخدامها قبل تحرير سعر الصرف».

كان رد الفعل الشعبي على قرار البنك المركزي بتوحيد سعر الصرف غير متوقع بشكل مفاجئ، حيث قوبل القرار بترحيب حار من الغالبية العظمى من المواطنين داخل وخارج البلاد، واكتظت مواقع التواصل الاجتماعي بالدعوات والدعوات والعمل من أجل إنجاح هذه السياسة ومحاربة تجار السوق السوداء دعماً لاستقرار الاقتصاد.

تم تنظيم حملة مناصرة تحت هاشتاغ # "صرف وتحويل أموالك عبر البنك والتي قوبلت برد غير مسبوق من الشعب السوداني داخل وخارج البلاد. تم إطلاق المبادرات الفردية التي تم الإعلان عنها على فيسبوك وتويتر من قبل بعض أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، كما قام العديد من المهنيين مثل الأطباء والمهندسين والمحامين بنشر منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، يعبرون فيها عن رغبتهم في تقديم خدماتهم بأسعار مخفضة وأحيانًا مجانًا لكل من يقوم بتحويل أموالهم عبر النظام المصرفي الرسمي لجميع السودانيين في الداخل والخارج، وأفاد تلفزيون السودان أن أحد البنوك تلقى في يوم واحد مبلغا يزيد عن أربعة ملايين دولار من تحويلات الشتات والصرف المحلي.

تُنتَقد مواقع التواصل الاجتماعي بسبب نشر الأخبار الكاذبة والتحريض على العنف والكراهية، «إلا أنه يجب أن يحسب لها أنها كسرت الاحتكار التقليدي للحكومات على وسائل الإعلام، وأتاحت لمستخدميها مساحات واسعة من الحريات»(71)

ولكن «كما يقول المثل رب ضارة نافعة ربما تكون دوائر الاتهامات والشكوك المتزايدة التي تحوم حول وسائل الإعلام الجديد في مصلحة الإعلام التقليدي، الذي عانى من تراجع كبير في عدد مستخدميه وإيراداته جراء الانتشار غير المسبوق للإعلام الجديد»(72)

وفي خطوة مماثلة، أفادت وكالة الانباء الرسمية سونا، أن اتحاد رجال الأعمال السودانيين تعهد في لقاء مع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بإيداع مبلغ مليار دولار أمريكي في بنك السودان المركزي تحت اسم الاتحاد، وذلك عكس ما جاء في النموذج رقم (4).

من النموذج (1) يتضح غياب المعلومات او ايراد معلومات خاطئة لأن النموذج (6) أكد أن مسالة المهلة غير محددة بمعلومات صادرة عن مكتب البنك الدولي في الخرطوم. أنظر النموذج (6)، بينما يظهر (النموذج 2) معلومات خاطئة.

ويتضح من النموذج (2) و (3)، أن التغطية الصحفية لهذا الملف الاقتصادي ارتبط بالسياسة، وتباين المواقف الحزبية، «السبيل الوحيد للخروج من الوضع الاقتصادي الخانق بعد ثورة ديسمبر واستلام مقاليد الحكم حكومة انتقالية (محددة المهام) كان على الأرجح ان بتوصّل الأحزاب والسياسيين إلى اتفاق متكامل يحدّد شروط تأييدهم لخطة الإنقاذ التي رسمها الصندوق»(73)

لقد تأثر الملف كثيرا بالاستقطاب السياسي والتجاذب بين أطراف التحالف الحاكم (قوى الحرية والتغيير) «حيث قادت قوى اليسار حملة ضد التعاون مع صندوق النقد انطلاقا من قناعتها الفكرية والسياسية ورفضت هذه القوى سياسة الحكومة في التعامل مع مطلوبات الصندوق رغم أنها كانت جزءا من الحكومة»(74)

وسادت التوجهات الحزبية على نقاشات وتغطيات وسائل الاعلام المحلية، «لدرجة أصبح لا يكترث الجمهور أو هو ينظر بريبة وشك لأنه متأثر بتوجهات الأحزاب في السلطة أو خارجها»(75)، كما «لم تلتزم وسائل الإعلام الحياد كواحدة من متطلبات وسائل الإعلام»(76)

على الرغم من ذلك فإن التغطية مسيسة لاعتبار أن الملف نفسه مرتبط بالسياسة، «من خلال تغطيتي لهذا الملف لعشرة سنوات من مقر الصندوق في أمريكا، تيقنت أن التطبيع أو عدمه مع الصندوق مسألة متعلقة بالسياسة وليس بالاقتصاد»(77)

وبالتالي تؤثر التغطيات غير الدقيقة على مجمل الأوضاع الاقتصادية، «الاقتصاد يتحرك برسائل الاعلام، مثلا؛ كيلو من رمال جنوب كردفان عائده المالي أفضل من برميل للنفط، بينما الاعلام يضلل المجتمع بانشغاله بقضايا أخرى دون القضية الأساسية، لكن بعض الاخبار مثل كرة الثلج تكبر وتكبر ولكنها في النهاية تذوب»(78)

كما تؤثر في «غياب الثقة بين الحكومة والشّارع، لأن غياب المعلومة الرسميّة السريعة في وقتها لتوضيح الحقيقة، جعل الرأي العام أسيرا للإشاعات والتضليل الإعلامي»(79)

مدخل لنموذج اعلامي تنموي بديل:

تستخدم الدراسة النموذج، باعتباره مجموعة من الافتراضات، أي مجموعة من النظريات التي من الممكن عبرها تحديد وصف للحقيقة للحصول على افتراضات جديدة من شأنها التأثير على ظاهرة المعلومات الخاطئة والمضللة للجمهور.

يطرح نموذج الاعلام التنموي لعالم الاتصال ويلبير شيرام دور الاتصال في التنمية الوطنية متتبعا الأثر لوسائل الإعلام، ويقول ولبير شرام «أن الثورات في أوروبا وأمريكا ما كانت لتتم دون وسائل الإعلام

وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم والتطور التكنولوجي والاتصالي، على أساس أن هذه التطورات أحدثت تطورا وتحولا عميقا في حياة الناس»(80)

ويضيف شرام أن الدور الذي لعبته وسائل الاتصال لتنبيه دول العالم الثالث على واقعها المتخلف كان له أثر كبير في إيقاظ الشعوب المتخلفة من سباتها وفي جعلها تتطلع إلى مستوى معيشة الشعوب المتقدمة، فالاتصال كان العامل الأهم في إيقاظ هذه الشعوب، كما أن الاتصال أعطى الدول النامية قنوات قوية تستطيع أن تبلغ بها جماهيرها رغم الحواجز الكثيرة.(81)

وحسب شرام، فإن وسائل الاعلام الموجهة هي الأكثر تأثيرا، لكنه يربطها بالسيطرة، وهو ما يتنافى مع التعددية والخصوصيات الثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة من دول إلى أخرى. ومع تعدد تعريفات الباحثين للإعلام التنموي؛ فإنها تُجمع في مجملها «على أن الأساس المفاهيمي للإعلام التنموي يتخطى التعريف التقليدي للإعلام، من حيث تطلبه لعناصر المعلومات الدقيقة ومتابعة ورصد المشاريع التنموية والتحليل الموضوعي، واقتراح البدائل لتلبية احتياجات المجتمعات»(82) وبالتالي على «الجميع بحاجة إلى القيام بدوره، إذ يجب على شركات التكنولوجيا والمؤسسات الإعلامية إدخال التقنيات الحديثة اللازمة لفلترة الأخبار الزائفة، ومنع تسلل قراصنة البيانات إلى مواقعها»(83)

كما «يجب على المستخدمين الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية التي تحتم عليهم عدم التسرع في نشر الأخبار، حتى يتم التحقق من سلامتها بالرجوع إلى المصادر الرسمية ذات الثقة والمصداقية»(84) وتبرز أهمية لهذا النموذج من «الإعلام التنموي هو الجهاز العصبي لعملية التنمية، يهدف الى تعظيم مشاركة المجتمع في كافة عمليات التنمية وتحويله إلى مجتمع مساند للعملية التنموية وهذا ما تفتقده الاجهزة الاعلامية في شحذ همم المجتمع واصبحت تلقى باللوم على جهة واحدة دون غيرها رغم ان المجتمع يحتاج الى مشاركة حقيقية في كيفية توظيف موارده»(85)

«الآن نحتاج ان يكون لنا وظائف خاصة بالإعلام التنموي بعيدة جدا عن السياسة وعن الكسب الحزبي الضيق وعن هدف خدمة الدولة عبر هذا الاعلام، لأن كثرة اذاعات(اف إم) والقنوات تعطي مساحة اكبر لبعض الأفراد والجهات، وكأن الإعلام أصلا هو وسيلة للتسويق والإعلان لبعض الناس، فمن الممكن أن تكون هنالك وظيفة إعلام تنموي حقيقي بعد أن تكون هنالك ثقافة للاعلام التنموي»(86) ويبدو أكثر تفصيلا في أن «الاعلام بشكل عام أصبح جزء من مناحي الحياة المختلفة، والسودان عليه ان يعالج الخلل في مناهج كليات الاعلام، وأن يمنح الاعلام الاقتصادي تخصصا منفردا وان لا يقسم في مناهج الاعلام العام، إضافة للتحديث»(87) و»من وظائف الاعلام عموماً والاعلام التنموي خصوصا ان يكافح التضليل الاعلامي وزيف الحقائق بابراز فوائد السياسات التي تحقق التنمية والعدالة الاجتماعية والنمو»(88)وأيضا «التعددية والتنوع الإعلامي هما الطريقة الوحيدة لمكافحة التضليل الإعلامي، عن طريق توفير مناخ للاستثمار في قنوات تلفزيونية، لأن من يمتلك المال والإمكانيات يتحكم في المعلومات والأخبار لمصلحته وأهدافه»(89) و»يمكن أن يساهم الإعلام التنموي في مكافحة التضليل الإعلامي في القضايا المرتبطة بالملف عبر رفع الوعي وتقديم نماذج موضوعية وإبراز الحقائق من دون تلوين أو تحوير»(90)

إلى جانب «ورفع القدرات للإعلاميين الذين يتعاطون مع الاقتصاد في جوانبه المختلفة وخلق قنوات فاعلة لتدفق المعلومات لتضييق مساحات الاجتهاد والرغبات التي يمكن أن تحدث تشويشا أو تضليلا»(91) وعلى سبيل المثال «عند اعلان واقعة محددة قبل وقوعها تشر شائعة حولها لمعرفة الرأى العام بصورة مسبقة لمعرفة رد الفعل، وكأ هذه الجهات في الطريق لإنشاء مكتب للصداع الاستراتيجي لمد وسائل الإعلام بالاكاذيب والمعلومات المضللة»(92)

لكن الاعلام التنموي يقوم على «عدم تحريف المعلومات والتكتم والتجاهل الاعلامي لقضية ما، وعدم الاعتماد على المصادر المجهولة والتهويل والتضخيم»(93)

كذلك من المهم لوكالات التنمية «مراجعة اسلوبها في الاتصال بالاعلام، وأن لا تضع المسؤولين السياسيين في مقدمة البرنامج عند الإعلان عنها، وأن تهتم بتقديم المعلومات النهائية للمشاريع، ومدى استفادة أصحاب المصلحة، أي التجهيز لتقديم المعلومة المفيدة»(94) وتاليا استنتاج لنموذج تنموي سوداني يراعي التحديات التي يواجهها السودان لحل معضلة التضليل الإعلامي في القضايا التنموية، مثل القضية الاقتصادية المرتبطة بعلاقة السودان بصندوق النقد الدولي:

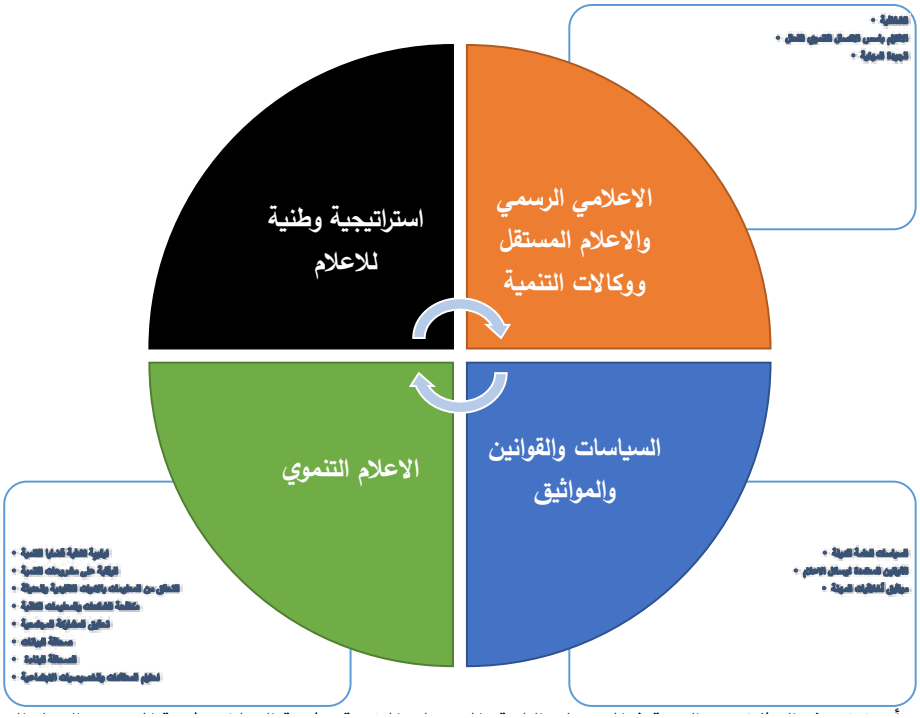

ويجب أن تفرق هذه الوظائف بين التنمية في المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة وطبيعة الوسائل وطبيعة المجتمع، والانتباه إلى أن الوظائف التي تؤديها الوسائل ليست بدرجة واحدة، وأن تحدد الوظائف وفقاً لوسائل الإعلام جديدة كانت أو تقليدية، إلى جانب الاهتمام بالاختلافات النوعية لمجالات التنمية المختلفة.

النتائج:

1. تغطية وسائل الإعلام للعلاقة مع صندوق النقد لم تكن متوازنة خلال هذه الفترة، لكن لا يوجد تضليل إعلامي متعمد، بل ضعف في التغطية وسطحيتها، وخلط المعلومات بالرغبات والمزاج السياسي أدى إلى تعامل سطحي مع الملف.
2. توصلت الدراسة إلى أن التغطية الإعلامية ركزت على استجابة السودان الكاملة لاصلاحات صندوق النقد الدولي، بينما الحقائق تشير إلى غير ذلك، وساد التقصير الإعلامي في غالبية النماذج التي تم اختيارها.
3. يمكن أن يساهم الإعلام التنموي في مكافحة المعلومات الخاطئة في القضايا المرتبطة بالملف عبر رفع الوعي، وغيرها من أدوات المشاركة والتحقق من المعلومات.
4. تأثر الملف بالارث السياسي المناهض لسياسات صندوق النقد الدولي ومؤسسة البنك الدولي، وتسببت المعلومات الخاطئة والناقصة بشأن برنامج ثمرات الممول من البنك الدولي في تشويش اجتماعي واسع، وأظهرت أن غالبية التغطيات تعتمد عكس المعلومات الظاهرة بدل أن تكون فاعلة هي نفسها في تقصي الحقائق.
5. كانت للتغطية الإعلامية تأثير مباشر في قبول أو رفض الجمهور للإصلاحات الاقتصادية، ما أدى إلى تأثيرات اقتصادية مثل الركود الاقتصادي، وغياب الثقة بين الحكومة والشّارع، وعدم الثقة في النظام الاقتصادي الرسمي.
6. لم تكن الرؤية السياسية والفلسفية واضحة لوسائل الاعلام للبرنامج الاقتصادي، ما أدى إلى عدم الاتساق بين التغطيات الإعلامية للبرنامج، وبين الرسالة السياسية.
7. اغفلت التغطية مدى استجابة السودان لحزمة إصلاحات صندوق النقد الدولي، والطريقة التي تمت بها هذه الاستجابة، لكنها أيضا نبهت إلى خطورة الاستجابة الكاملة وتأثيراتها على استقلالية اقتصاد البلاد.

الهوامش:

(1) تجمع السودان والبنك الدولي علاقة تعود إلى عام 1957 عندما انضمت البلاد إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير . كان السودان أيضًا أحد الأعضاء المؤسسين للمؤسسة الدولية للتنمية في عام 1960. واصلت المؤسسة الدولية للتنمية دعم جهود السودان في القطاعات الرئيسية بما في ذلك الزراعة والري والبنية التحتية والخدمات المالية. في 26 مارس 2021، قامت جمهورية السودان بتسوية متأخراتها المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ، مما مكنها من إعادة مشاركتها الكاملة مع مجموعة البنك الدولي (WBG) بعد ما يقرب من ثلاثة عقود. يعد سداد المتأخرات مع المؤسسة الدولية للتنمية خطوة رئيسية نحو تلبية المتطلبات اللازمة للحصول على إعفاء شامل من الديون الخارجية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC).. منعت متأخرات السودان من الحصول على تمويل من مجموعة البنك الدولي لما يقرب من ثلاثة عقود، مما حرم البلاد من مصدر مهم للتمويل لدفع النمو الاقتصادي والحد من الفقر.خلال العقود الثلاثة التي كانت الدولة متأخرة فيها، كان لدى البنك الدولي برنامج دعم محدود ممول من جهات مانحة أخرى. في السنوات الأخيرة، كان لدى البنك حافظة نشطة تبلغ حوالي 100 مليون دولار لدعم التعليم الأساسي ، والاستجابة لـ COVID19 ، وتنمية المجتمع، وإدارة الموارد الطبيعية. أعد البنك الدولي مذكرة مشاركة قطرية وقدم منحًا لمقاصة المتأخرات المسبقة يبلغ مجموعها 410 مليون دولار لبرنامج دعم الأسرة في السودان ، والذي تم تصميمه للتخفيف من تأثير التكيف الاقتصادي. وقد قوبل هذا التمويل بمبلغ 410 ملايين دولار أمريكي من جهات مانحة أخرى. يهدف البرنامج إلى تقديم تحويلات نقدية تصل إلى 80٪ من الأسر السودانية. تم إطلاق البرنامج في 24 فبراير 2021.

المصادر والمراجع:

(1) سمير خضر، الصحافة الاقتصادية، ورقة مقدمة في برنامج تدريبي نظمته الوكالة الفرنسية لتنمية الاعلام، الخرطوم، ديسمبر 2022. ص 6

(2) صلاح عوض عمر، الدولة التنموية الديمقراطية، تقديم عبد الله حمدوك، مشروع الفكر الديموقراطي، سلسلة قراءة من أجل التغيير رقم 14، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2016.

(3) آدم بريمة حريكة، شيماء عوض حاج احمد ورقة الأداء الاقتصادي لحكومة الفترة الانتقالية، ترجمة مركز تأسيس للدراسات والنشر، الخرطوم، مايو 2022.

(4) بيان صحفي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ينظران في أهلية السودان للحصول على المساعدة من خلال المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون «هيبيك»، بتاريخ 26 مارس 021، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/03/26/pr2187-sudan-imf-and-wb-consider-sudan-eligible-for-assistance-under-enhanced-hipc-initiative

(5) سوتيريوس سارانتاكوس، البحث الاجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ترجمة شحدة فارع، سلسلة ترجمان، طبعة أولى، 2017م، بيروت. ص 264-263

(6) ويلبير شرام، أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية، دور الإعلام في البلدان النامية، ترجمة محمد فتحي/القاهرة، 1970.

(7) بيئة المعلومات المضللة في الفضاء السوداني في الفترة من سبتمبر 2021 حتى أكتوبر 2022، الخرطوم، نوفمبر 2022 منصة بيم ريبورتس، الإعلامية المستقلة.

(8) نهى عاطف، بسمة المهدي وبسمة الفاضل، مكافحة التضليل الإعلامي في العالم العربي، جائحة كوفيد19 نموذجا،أريج-شبكة اعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ناومان من اجل الحرية، عمان، بدون تاريخ.

(9) مجموعة مساهمون، البحث عن الحقيقة في كومة الأخبار الكاذبة، معهد الجزيرة للاعلام، دار الكتب القطرية، الدوحة، الطبعة الأولى،2017 .

(10) صالح أبو أصبع، الإعلام والتنمية- نموذج مقترح للاتصال التنموي في الإطار العربي الافريقي، دار البيان للصحافة والنشر، دبي، 1985.

(11) "Locksley, Gareth. 2009. The Media and Development : What's the Story?. World Bank Working Paper ; no. 158. World Bank. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/5924 License: CC BY 3.0 IGO."

(12) فاطمة نبيل علي سالم، الاعلام التنموي في الوطن العربي،متبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2019.

(13) فهد عبد الرحمن الشميمري، التربية الإعلامية.. كيف نتعامل مع الإعلام؟، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2010. ص 105-104

(14) فيصل الباقر، دليل وموجهات التعامل الصحفي مع أوضاع الطوارئ الصحية، صحفيون لحقوق الإنسان (جهر)، السودان، مايو 2020، swenainadam.www//:sptth. 4941=p?/moc.

(15) نفس المرجع الستبق

(16) نفس المرجع السابق

(17) نفس المرجع السابق

(18) منصة بيم ريبورتس، بيئة المعلومات المضللة في الفضاء السوداني، الخرطوم، نوفمبر 2022، ص 46

(19) فؤادة عبد المنعم البكري، الاتصال الشخصي فى عصر تكنولوجيا الاتصال، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

(20) فاطمة نبيل علي سالم، الإعلام التنموي في الوطن العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2019، ص 18

(21) آمال عوض الحسن، الاتصال التنموي الريفي- الطريق إلى التنمية الحقيقية والمشاركة المجتمعية في السودان، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، الخرطوم 2008.

(22) حسان سعد الدين مقدم البرنامج الشهير من مواقع التنمية، لقاء تلفزيوني مع نادية عثمان بابكر، قناة أم درمان الفضائية، بتاريخ 2013، منشور على موقع يوتيوب www//:sptth. 8CuMWd2HCIZ=v?hctaw/moc.ebutuoy.

(23) سمير خضر، دور الصحافة الاقتصادية، ورقة مقدمة في برنامج تدريبي نظمته الوكالة الفرنسية لتنمية الاعلام، الخرطوم،ص 6، ديسمبر 2022

(24) مجموعة أوراق عليمية، الاعلام والاقتصاد، وكالة الأنباء الكويتية، الكويت، مايو 1998. ص 46

(25) فرانسيس جرين وبيتر نور، دراسات نقدية في النظريات الاقتصادية، تحرير لكتاب الاقتصاد لبول ساموبلسون، ترجمة نعمان كنفاني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987. ص 5

(26) المصدر نفسه ص 43

(27) أنور هارون شمبال، الصحافة السودانية وصنع القرار الاقتصادي،سينان العالمية للطباعة،

الخرطوم، 2010. ص 49-48

(28) آدم بريمة حريكة وشيماء عوض حاج احمد، ورقة الأداء الاقتصادي لحكومة الفترة الانتقالية، ترجمة مركز تأسيس للدراسات والنشر، الخرطوم، مايو 2022

(29) فاطمة بابكر محمود، الرأسمالية السودانية ..اطليعة للتنمية؟، معهد البديل الافريقي، لندن، الطبعة العربية 2006.ص 56

(30) المصدر السابق

(31) صلاح عوض عمر، الدولة التنموية الديمقراطية، تقديم عبد الله حمدوك، مشروع الفكر الديموقراطي، سلسلة قراءة من أجل التغيير رقم 14، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2016

(32) المصدر السابق

(33) علي العراقي، مقاربات في فلسفة التنمية، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، الخرطوم، 2018.

(34) المصدر السابق

(35) عبد الرحمن السلمابي، واقع وآفاق التطور الديموقراطي والاقتصاد في السودان، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، 2012. ص 6

(36) عبد الله حمدوك، جلسة حوارية حول المدارس الفكرية لمفهوم التنمية، مجلة الحداثة، شركة دار الحداثة للأنشطة الثقافية والاعامية المحدودة، العدد 7، 2017.

(37) المصدر السابق

(38) المصدر نفسه

(39) المصدر نفسه

(40) المصدر نفسه

(41) المصدر نفسه

(42) المصدر نفسه

(43) المصدر نفسه

(44) عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الجزء الثاني، شركة دواية للكتب السودانية، الطبعة الثالثة، الخرطوم، 2012. ص 5

(45) شيماء عوض حاج احمد، جامعة الخرطوم قسم الاقتصاد، ورقة الاقتصاد السوداني: التاريخ، الأداء، وقضايا اقتصادية معاصرة، برنامج تدريبي للصحفيين الاقتصاديين للوكالة الفرنسية لتنمية الاعلام، الخرطوم، ديسمبر 2022

(46) المصدر السابق

(47) المصدر نفسه

(48) المصدر نفسه

(49) المصدر نفسه

(50) هيثم فتحي، محلل اقتصادي لوسائل الاعلام، مقابلة مع الباحث عبر الواتساب بتاريخ 2 فبراير 2023 الساعة العشرة مساء. ص 49

(51) أبوبكر التجاني، خبير اقتصادي، مقابلة مع الباحث عبر الواتساب، بتاريخ 5 فبراير 2023، الساعة التاسعة مساءا.

(52) شادية عربي، مؤسسة إدارة الاعلام الاقتصادي بوزارة المالية، مقابلة بالواتساب، بتاريخ 9 فبراير 2023، الساعة التاسعة صباحا.

(53) المصدر السابق

(54) النور أحمد النور، صحفي ورئيس تحرير سابق، مقابلة عبر الواتساب، بتاريخ 12 فبراير 2023 الساعة التاسعة مساءا

(55) هناء عوض الحسن، أستاذة الاعلام جامعة السودان المفتوحة، مقابلة بالواتساب، بتاريخ 8 فبراير الساعةالسابعة مساءا.

(56) اكرام مجتبى حيدر، مذيعة البرنامج الاقتصادي باذاعة الدانقا، مقابلة عبر الواتساب، بتاريخ 10 فبراير الساعة العاشرة صباحا.

(57) طارق شريف، رئيس تحرير مجلة حواس الاقتصادية، مقابلة عبر الواتساب، بتاريخ 8 فبراير الساعة الثامنة مساءا.

(58) عاصم إسماعيل، صحافي متخصص في تغطية مجالات الاقتصاد، مقابلة عبر الواتساب، بتاريخ 14 يناير 2023، الساعة الثانية ظهرا.

(59) تقرير صحفي، شبكة رصد الاخبارية، بتاريخ،23 ابريل 2023، شوهد 17 يناير 2023 الساعة الخامسة مساء، /krowtennaduSdsaR/moc.koobecaf.bew//:sptth
rdr_&1=cdr_&3=epyt?/273129290900818/489178017961501.a/sotohp

(60) مصدر سابق، بيئة المعلومات المضللة في الفضاء السوداني في الفترة من سبتمبر 2021 حتى أكتوبر 2022، الخرطوم، نوفمبر 2022 منصة بيم ريبورتس، الإعلامية المستقلة.

(61) الحاج الموز، جريدة الميدان، نشر على صفحة الجريدة في فيسبوك بتاريخ 25 ديسمبر 2022، مشاهدة الأربعاء 17 يناير 2023 الساعة الثالثة ظهرا، /moc.koobecaf.bew//:sptth
=q?pot/hcraes

(62) الخميس, 25 فبراير, 2021 صحيفة التغيير الالكترونية، https://www.altaghyeer.info/ar، شوهد 17 مارس 2023الساعة السادسة مساءا

(63) محجوب عيسى، تقرير صحفي، جريدة الحراك، العدد 64، الأحد 18 أبريل 2021

(64) مروة الأمين، تقرير صحفي، جريدة الجريدة، ص4، العدد رقم 3997، الأربعاء25 يناير 2023

(65) عادل عبد العزيز، كاتب ومحلل اقتصادي، مجموعة واتساب باسم مقالات د.عادل عبد العزيز، نشر بتاريخ 25 يناير 2023.

(66) متوكل عمران، مدير الاتصال والاعلام السابق ببرنامج ثمرات، محادثة هاتفية مع الباحث، بتاريخ 16 يناير 2023.

(67) المصدر السابق

(68) المصدر نفسه

(69) شادية عربي مصدر سابق

(70) ندى أمين، كاتبة وباحثة في مجالات الإعلام والتنمية، مقال بعنوان: الأخبار الزائفة والقرصنة الإلكترونية، بتاريخ 61/4/8102/snoinipo/ten.areezajla.www//:sptth

(71) المصدر السابق

(72) هيثم فتحي مصدر سابق

(73) النور أحمد النور مصدر سابق

(74) أبوبكر التجاني مصدر سابق

(75) هناء عوض مصدر سابق

(76) شادية عربي مصدر سابق

(77) المصدر نفسه

(78) هيثم فتحي مصدر سابق

(79) أنظر ويلبير شرام، أجهزة الاعلام والتنمية الوطنية، 1970

(80) المصدر نفسه

(81) ندى أمين، كاتبة وباحثة في مجالات الإعلام والتنمية، مقال بعنوان: الإعلام التنموي.. قصص غير محكية، بتاريخ 4/4/8102/snoinipo/ten.areezajla.www//:sptth/

(82) ندى أمين الأخبار الزائفة مصدر سابق

(83) المصدر نفسه

(84) عاصم إسماعيل مصدر سابق

(85) إكرام مجتبى مصدر سابق

(86) شادية عربي، مصدر سابق

(87) هيثم فتحي، مصدر سابق

(88) المصدر نفسه

(98) النور أحمد النور، مصدر سابق

(90) المصدر نفسه

(91) هناء عوض، مصدر سابق

(29) المصدر نفسه

(93) متوكل عمران، مصدر سابق

مكافحة التضليل الإعلامي والمعلوماتي في القوانين والتشريعات السودانية: دراسة حالة

أ. فيصل محمد صالح

صحافي

ملخص الورقة:

تناقش الورقة كيفية تعامل القوانين والتشريعات السودانية مع التضليل الإعلامي والمعلوماتي، ومقارنتها مع القوانين والتشريعات في بعض الدول من حيث التعريفات، الشمول، العقوبات، والتجربة العملية من أجل هذه الدراسة تتعرض الورقة للقوانين التالية

- القانون الجنائي السوداني لعام 1991م
- قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لعام 2009م
- قانون جرائم المعلوماتية تعديل عام 2020م
- قانون حرية الوصول للمعلومات لعام 2015م
- قانون الأمن الوطني لعام 2010

تتعرض الورقة بالنقاش والمقارنة لكل النصوص والمواد الموجودة في هذه القوانين والمتعلقة بالتضليل الإعلامي والمعلوماتي كما تناقش الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة وكيفية تعاملها مع القضايا المرفوعة بموجب هذه القوانين (الأجهزة الأمنية، الأجهزة العدلية، الجهاز القومي للاتصالات، شركات الاتصالات) تقدم الورقة عرضا لبعض القضايا التي نظرت أمام القضاء السوداني تستند الورقة إلى التجربة العملية للكاتب من خلال عمله في المجال الإعلامي لحوالي 35 عاما، وإلى مساهماته في النقاش حول بعض هذه القوانين من خلال أوراق بحثية ومناقشات عامة. كما تستند إلى تجربته من خلال عمله كوزير للثقافة والإعلام خلال الفترة سبتمبر 2019- فبراير 2021م،تقدم الورقة في الختام مجموعة من الملاحظات والتوصيات

كلمات مفتاحية: تشريعات سودانية، تضليل إعلامي، عقوبات

Combating Media and Information Misinformation in Sudanese Laws and Legislation: A Case Study

Faisal Mohammed Saleh

Abstract

The paper discusses how Sudanese laws and legislation deal with media and disinformation, and compares them with laws and legislation in some countries in terms of definitions, comprehensiveness, penalties, and practical experience. For the sake of this study, the paper

discusses the following laws:

- The Sudanese Criminal Code of 1991
- The Press and Printed Publications Law of 2009
- The Anti-Cyber Crime Law, amended in 2020
- The Access to Information Act of 2015
- The National Security Act of 2010

The paper discusses and compares all the texts and articles related to media and disinformation . It also discusses the relevant agencies and institutions and how they deal with cases filed under these laws (security agencies, justice agencies, the National Telecommunications Authority, telecommunications companies).The paper provides an overview of some of the cases that were considered before the Sudanese judiciary. The paper is also based on the writer's practical experience through his work in the media field for about 35 years, and on his contributions to the debate on some of these laws through research papers and public discussions. It is also based on his experience during his work as Minister of Culture and .Information during the period September 2019-February 2021

The researcher used the descriptive and deductive analysis approach with the participatory observation tool by virtue of professional practice. In conclusion, the paper presents a set of observations and recommendations, including: There is an imbalance and inconsistency between the Sudanese laws that deal with issues of media disinformation and false news . the Sudanese Criminal Code of 1991 relies on interpretations of "good faith" and "bad intent" and "what causes Belief" .due to the rise, fall or mitigation of responsibility in some crimes

Keywords: Sudanese legislation, disinformation, penalties

(أ)عرض القوانين:

1 -القانون الجنائي السوداني لعام 1991م:

يحمل القانون الجنائي السوداني عددا من المواد المتعلقة بالتضليل الإعلامي والأخبار الكاذبة، ومنها المادة (64) - إثارة الكراهية ضد الطوائف او بينها، وتعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً من يعمل على إثارة الكراهية او الاحتقار او العداوة ضد أى طائفة او بين الطوائف بسبب اختلاف العرق أو اللون أو اللسان وبكيفية تعرض السلام العام للخطر وتنص المادة (66) على معاقبة من ينشرالأخبار الكاذبة حيث تنص على أن «من ينشر أو يذيع أى خبر أو اشاعة أو تقرير ، مع علمه بعدم صحته، قاصداً أن يسبب خوفاً أو ذعراً للجمهور أو تهديداً للسلام العام ، أو انتقاصاً من هيبة الدولة ، يعاقب

بالسجن مدة لا تجاوز ستة أشهر او بالغرامة او بالعقوبتين معاً.» وتجرم المادة (157) القذف، وهي الاتهامات المتعلقة بالشرف حيث تنص على أنه «يعد مرتكباً جريمة القذف من يرمي كذبا شخصاً عفيفا ولو كان ميتا ، بالقول صراحة او دلالة او بالكتابة او بالاشارة الواضحة الدلالة بالزنا او اللواط او نفي النسب، وتعاقب مرتكب الجريمة بالجلد ثمانين جلدة.» وتتحدث المادة (159) عن إشانة السمعة، وتنص على « يعد مرتكباً جريمة اشانة السمعة من ينشر او يروي او ينقل لآخر باى وسيلة وقائع مسندة الى شخص معين او تقويما لسلوكه قاصدا بذلك الإضرار بسمعته.» وأعطت المادة بعض الاستثناءات فقالت أن الشخص لا يعد قاصدا الإضرار بالسمعة في حالة اذا كان فعله في سياق اى اجراءات قضائية ، بقدر ما تقتضيه ، او كان نشرا لتلك الاجراءات ، أو اذا كانت له او لغيره شكوى مشروعة يعبر عنها او مصلحة مشروعة يحميها وكان ذلك لا يتم الا باسناد الوقائع او تقويم السلوك المعين ، اذا كان فعله فى شأن من يرشح لمنصب عام او يتولاه تقويماً لأهليته او ادائه بقدر ما يقتضيه الأمر، اذا كان فعله في سياق النصيحة لصالح من يريد التعامل مع ذلك الشخص او الصالح العام،اذا كان اسناد الوقائع بحسن نية لشخص قد اشتهر بذلك وغلب عليه ، او كان مجاهراً بما نسب اليه ، اذا كان التقويم لشخص عرض نفسه او عمله على الرأى العام للحكم عليه وكان التقويم بقدر ما يقتضي الحكم. وحددت المادة عقوبة من يرتكب جريمة اشانة السمعة بالسجن مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بالغرامة او بالعقوبتين معا.وتحدد المادة (160) الخاصة بالإساءة والسباب، أن كل من يوجه اساءة او سبابا لشخص بما لا يبلغ درجة القذف او اشانة السمعة قاصدا بذلك اهانته ، يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز شهراً او بالجلد بما لا يجاوز خمسا وعشرين جلدة او بالغرامة. ومن الواضح أن معظم هذه المواد تبدو عمومية غير محصورة على وجود وسيط إعلامي، لكنها لا تستثنيه، فمعظم هذه الجرائم يمكن أن تتم شفاهة أو عبر وسطاء من البشر، كما يمكن أن تتم عبر الوسائط الإعلامية، خاصة بعد انتشار وسائط التواصل الاجتماعي وبلاحظ أن العقوبات هنا تتراوح بين السجن أو الغرامة أو العقوبتين معا، وأقصى عقوبة هي السجن لعامين، بينما هناك عقوبة الجلد في حالة القذف. (1)

2 -قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لعام 2009م

يختص قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية، كما هو واضح من عنوانه بالصحف والمجلات المطبوعة، والشركات المالكة والناشرة والصحفيين العاملين بالدور الصحفية، وجاء القانون في سبعة فصول وثماني وثلاثين مادة.

حمل قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية عددا من المواد عن مبادئ حرية الصحافة والصحفيين، وهي المادة (5) التي تقرأ « تمارس الصحافة بحرية وإستقلالية وفق الدستور والقانون مع مراعاة المصلحة العامة وحقوق الآخرين وخصوصيتهم ودون المساس بالأخلاق العامة .وتواصل للقول « لا تفرض قيود على حرية النشر الصحفي إلا بما يقرره القانون بشأن حماية الأمن القومي والنظام والصحة العامة ولا تتعرض الصحف للمصادرة أو تغلق مقارها أو يتعرض الصحفي أو الناشر للحبس فيما يتعلق بممارسة مهنته إلا وفقاً للقانون».

في مقابل هذه المواد المعممة والمقيدة عن حقوق الصحفيين، حمل القانون فقرات مطولة في المادة (26) عن واجبات الصحفيين ..

« (1) فضلاً عن أي التزامات أخرى في أي قانون آخر على الصحفي الإلتزام بالآتي:

(أ) أن يتوخى الصدق والنزاهه في أداء مهنته الصحفية ، مع التزامه بالمبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور والقانون ، (ب) عدم نشر المعلومات المتعلقة بالأمن القومي وتحرك القوات المسلحة وخططها وعملياتها إلا من المصادر المخولة لها بذلك ، (ج) عدم التأثير أو الإضرار بسير العدالة عند نقل وقائع جلسات المحاكم أو التحريات أو التحقيقات التي تجريها الشرطة أو النيابة ، (د) أن يلتزم بعدم الإثارة أو المبالغة في عرض أخبار الجريمة أو المخالفات المدنية ، (هـ) ألا يعلق على التحريات أو التحقيقات أو المحاكمات إلا بعد الفصل فيها بصفة نهائية ، (و) ألا ينشر أي أمر يتعارض مع الأديان أو كريم المعتقدات أو الأعراف أو العلم مما يؤدي لإشاعة الدجل ، (ز) أن يلتزم بقيم السلوك المهني وقواعده المضمنة في ميثاق الشرف الصحفي المعتمد من قبل الإتحاد العام للصحفيين السودانيين ، (ح) عدم إثارة الفتنة الدينية أو العرقية أو العنصرية أو الدعوة للحرب و العنف ، (ط) إحترام وحماية الآداب والأخلاق العامة والقيم الدينية وصون الأعراض والأسرار الخاصة وحرمات الأفراد والهيئات وعدم إنتهاك مقومات الحياء العام ، (ي) تجنب الإثارة الضارة بمصلحة المجتمع عند التعرض للظواهر السالبة ونشر أخبار الجريمة ، (ك) عدم تلقي أي أموال أو تبرعات من جهات أجنبية من شأنها التأثير على عدالته أو نزاهته أو حياديته .وقال القانون إن هذه الواجبات الواردة أعلاهـ تنطبق على كل شخص يتولى أو يشارك في التحرير أو النشر أو التوزيع لأية مطبوعة.

ثم أضاف القانون المادة (27) عن حق التصحيح «(1) يجب على رئيس التحرير أن ينشر بناءً على طلب من أي شخص يتضرر من نشر أي وقائع أو تصريحات ، تصحيحاً لتلك الوقائع أو التصريحات في ذات الموضع من الصحيفة وبنفس حجم الحروف التي نشرت بها المادة المتضرر منها . (2) يجب نشر التصحيح خلال ثلاثة ايام من تاريخ تسلم الطلب في حالة الصحيفة اليومية أو في أول عدد في حالة أي صحيفة أخرى ..»

وحملت المادة استثناءات للامتناع عن نشر التصحيح في عدد من الحالات: « (أ) قدم الطلب بعد ستين يوماً من تاريخ النشر، (ب) تضمن التصحيح مساساً بحقوق أو حرمات الغير، (ج) سبق نشر التصحيح، (د) غلب على التصحيح صفة الترويج أو الإعلان التجاري، (هـ) تضمن التصحيح مخالفة لأحكام القانون». وأعطى القانون مجلس الصحافة حق توقيع جزاءات على الصحيفة في حالة امتناعها عن نشر التصحيح. وتضمن القانون جزاءات وعقوبات على الصحفي أو المؤسسة الصحفية في حالة مخالفة القانون وواجبات الصحفي والصحيفة، حملتها المواد (35) و (36):

المادة (35) -1- يجوز للمجلس توقيع أي من الجزاءات الآتية على الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية المرخص لها وفق أحكام هذا القانون في حالة مخالفتها لأيٍّ من أحكامه:

(أ) التأنيب. (ب) الزام الصحيفة بالاعتذار ونشر قرار المجلس بشأن المخالفة،(ج) الإنذار، (د) الحرمان من الامتيازات التي يخصصها المجلس، (ه) لفت النظر، (و) التأنيب المنشور، (ز) إيقاف الصحيفة لفترة لا تتجاوز سبعة أيام، (ه) إلغاء الترخيص في حالة مخالفة الشروط الممنوحة بموجبه. وقررت المادة (36) إنشاء محكمة مختصة لقضايا الصحافة، وحددت لها لائحة العقوبات في المادة (37) (1)» كل من يخالف أحكام هذا القانون واللوائح يعد مرتكباً مخالفة ويعاقب عند الإدانة بالغرامة التي لا

تزيد عن (50,000) خمسين ألف جنيه سوداني.

(2) بالرغم من أحكام البند (1) يجوز للمحكمة توقيع العقوبات الآتية في حال مخالفة الصحافي أو المؤسسة الصحفية أو مراكز الخدمات والمطابع الصحفية، أحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه.

(أ) ايقاف المطبوعة لفترة لا تتجاوز شهرين.

(ب) إلغاء الترخيص إذا حكم بإيقاف المطبوعة لمرتين.

(ج) مصادرة المطابع والمطبوعات الصحفية في حالة تكرار المخالفة وفقاً لأحكام هذا القانون لأكثر من مرتين.»

وتتراوح العقوبات على الأفراد بين التوبيخ والإنذار والإيقاف والغرامة، بينما تصل في حالة المؤسسة للإيقاف وسحب الترخيص. لكن من المهم الإشارة إلى أن المحاكم تجمع بين هذه القوانين في حكمها، وغالبا ما تزجه اتهاما تحت مواد من القانون الجنائي، وقانون الصحافة والمطبوعات، وقانون جرائم المعلوماتية، وفي بعض الأحايين بغض المواد من قانون الأمن الوطني. (2)

3- قانون الأمن الوطني لعام 2010م

ليست هناك أي مواد خاصة بالإعلام وحالات النشر والمعلوماتية في قانون الأمن الوطني، رغم أنه ظل الفاعل الأساسي في هذا المجال طوال سنوات صدوره وحتى سقوط نظام الإنقاذ (2010- 2019م). والحقيقة أن جهاز الأمن الوطني والمخابرات ظل يتدخل ضد الصحف والصحفيين بالمنع من الكتابة والمصادرة وإيقاف الصحف استنادا، كما ظل يقول، للمادتين (25-24) من قانون الامن الوطني. وتتحدث المادتان بشكل معمم عن اختصاصات الجهاز مثل حماية الأمن القومي، ومواجهة النشاط الهدام والإرهاب والتآمر والتخريب، وتعطي الجهاز الحق في الحصول على المعلومات والبيانات والوثائق والاطلاع عليها والاحتفاظ بها « أو اتخاذ ما يراه ضرورياً أو لازماً بشأنها «(المادة 25 من قانون الأمن الوطني) ورغم صدور حكم مرتين من المحكمة الدستورية لصالح جريدة التيار، قضى بعدم دستورية إجراءات الجهاز ضد الصحيفة، إلا أن الجهاز بحكم امتلاكه للقوة والسلاح، كان بفرض إجراءاته هذه على الصحف والمطابع وعلى الصحفيين. (3)

4 -قانون حق الحصول على المعلومات لعام 2015م

صدر هذا القانون في فبراير 2015، بعد إجازته من البرلمان، وأدى صدور القانون غرضه في حساب السودان من الدول التي لديها قانون حق الحصول على المعلومات، وتسجيل ذلك في أضابير المنظمات الدولية. إلا أن هذا القانون لم يتم تفعيله ولم يتعرض لامتحان التطبيق. يتطلب بدء إنفاذ القانون عددا من الخطوات، أهمها تعيين المفوض وأعضاء المفوضية ووجود مقر لهم، ثم صدور اللوائح المنظمة لعمل المفوضية، وبعض الخطوات الأخرى، وكل هذه الخطوات لم يتم استكمالها، بالتالي ظل القانون موضوعا على رف القوانين بالمجلس الوطني (البرلمان).

صدر هذا القانون في 19 مادة، تضمنتها ثمانية فصول. وكانت أكثر المواد إثارة للجدل هي المادة (12) التي تضمنت المعلومات التي يتم استثنائها من الكشف. تشمل هذه الاستثناءات كثير من المعلومات المهمة والحيوية، وتفتح الباب أمام حظر كل ما تريد الحكومة حظره من المعلومات بسبب العبارات المعممة والفضفاضة ، مثل «- الأسرار الخاصة بالدفاع الوطني أو أمن الدولة، أو سياستها الخارجية والتي لم تمر عليها خمسون سنة.

- المعلومات التي تتضمن تحليلا أو توصيات أو اقتراحات أو استشارات، تقدم قبل اتخاذ قرار بشأنها، ويشمل ذلك المراسلات والمعلومات المتبادلة بين الجهات المعنية بهذا الشأن...الخ» .

كان هناك رهان على أن وجود قانون لحق الحصول على المعلومات ييسر للصحفيين والباحثين والرأي العام كل المعلومات المطلوبة بطريقة منظمة وسلسة، بما يغلق الباب أمام الإشاعات والمعلومات غير المؤكدة أو المضللة، لكن مع الأسف لم يسهم صدور القانون في اي شئ إيجابي بسبب عدم استكمال خطوات تطبيقه، وبما حمله من مواد مقيدة (4)

5 -قانون جرائم المعلوماتية المعدل عام 2020م

صدر هذا القانون للمرة الاولى عام 2007م، ةكانت فكرته الاساسية مواجهة جرائم الانترنت الحديثة نسبيا في السودان، في محاولة لمجاراة القوانين التي صدرت في عدد من دول العالم.

وقد خضع القانون للتجربة العملية ولم يفد كثيرا، وخضع لعدد من التعديلات عام 2018، ثم أخيرا عام 2020م، في ظل الحكومة الانتقاليةـ وهذه آخر نسخة متوفرة من القانون المعدل.

يعدل قانون جرائم المعلوماتية لعام 2020 م قانون 2018 الصادر خلال حكم البشير، لكنه لا يغير كثيرًا باستثناء زيادة فترة العقوبة، مع الغاء عقوبة الجلد في بعض العقوبات، واستبدالها بالسجن. المثير للدهشة أن وزارة العدل لم تنشر قانون 2018 في جريدتها الرسمية، الأمر الذي يتعارض مع القواعد القانونية. وقد تم الإعلان عن تعديل آخر هام 2022م ، لكن لم يتم نشر القانون المعدل،

«الخرطوم 2 نوفمبر -2022 أجاز مجلس الوزراء المكلف في السودان الأربعاء، تعديلات حول مشروع قانون مكافحة جرائم المعلوماتية تضمن عقوبات مغلظة على المخالفين. وقال بيان صادر عن المجلس المكلف إن "اجتماع مشترك للقطاعات الوزارية رأسه عثمان حسين عثمان وزير شؤون مجلس الوزراء المكلف اجاز قانون مكافحة جرائم المعلوماتية تعديل سنة 2022 لسنة قدمه محمد سعيد الحلو وزير العدل المكلف". وأشار إلى أن التعديل نص على "عدم جواز التنازل إذا كان المجني عليه أي من أجهزة الدولة أو من الشخصيات العامة التي تشغل مناصب فيها". وأوضح بأن تعديل القانون جاء نظرا لتطور جرائم المعلوماتية وإخفاء مرتكبيها لأنفسهم من خلال استخدام التطبيقات الحديثة، فضلا عن بعض القصور من اكتفاء المحاكم بتطبيق عقوبة الغرامة التي لم تحقق الردع التام. (5)

يتكون قانون جرائم المعلوماتية لعام 2018 المعدل 2020م من 48 مادة، شمل تعديل عام 2020م تعديلات في 34 مادة، شملت كلها تشديد العقوبات على الجرائم المنصوص عنها، دون أي نعديلات أو تغييرات أخرى في القانون.

حمل الفصل الأول الاحكام التمهيدية والتعريفات، وحمل الفصل الثاني خمس مواد تحت عنوان « جرائم مواقع ونظم وشبكات وسائل المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصال»، وجاء الفصل الثالث تحت عنوان « الجرائم الواقعة على النفس والأموال والبيانات والحقوق» وفيه تسع مواد. ثم الفصل الرابع «جرائم الآداب والنظام العام» وفيه ثمان مواد، الفصل الخامس «جرائم الإرهاب وغسل الأموال والإتجار بالبشر» وبه خمس مواد، الفصل السادس «المخدرات والخمور ولعب الميسر» في ثلاث مواد. الفصل السابع «الجرائم الموجهة ضد الأطفال وفاقدي التمييز» وهي خمس مواد، وأخيرا الفصل الثامن «أحكام متنوعة» في تسع

مواد وقد عرف القانون جرائم المعلوماتية بأنها الجرائم التي ترتكب بواسطة نظم وشبكات ووسائل المعلومات والبرمجيات والحواسيب والانترنت أو مافي حكمها والأنشطة المتعلقة بها. وتراوحت العقوبات المشددة بين أربع سنوات كحد أدنى، وعشرين عاما كحد أقصى، مع الجمع بين السجن والغرامة في بعض المواد، كمثال:

« كل من دخل قاصدا موقعا أو نظام معلومات أو شبكة معلومات أو اتصالات مباشرة أو عن طريق شبكة المعلومات، أو الاتصالات أو أيا من وسائل المعلومات بقصد الحصول على بيانات أو معلومات تتعلق بالأمن القومي للبلاد أو الاقتصاد الوطني أو بنية الاتصالات والمعلومات الحساسة يعاقب بالسجن لمدة خمسة عشر سنة أو الغرامة أو العقوبتين معا» المادة (3-5) ومثال آخر «كل من يهيء أو يستخدم شبكة المعلومات أوالاتصالات أو أي من وسائل المعلومات أو الاتصالات أو التطبيقات، في نشر أي خبر أو إشاعة أو تقرير مع علمه بعدم صحته، قاصدا بذلك تسبيب الخوف أو الذعر للجمهور أو يهدد السلام العام أو الطمأنينة أو الانتقاص من هيبة الدولة يعاقب بالسجن لمدة أربع سنوات». (المادة 24) وفيما يختص تحديدا بالتضليل الإعلامي ونشر الأخبار والمعلومات الكاذبة، تحدثت المادة (23) عن انتهاك الخصوصية ووضعت لها عقوبة السجن أربع سنوات أو الغرامة أو العقوبتين معا « كانت سنة واحدة قبل التعديل «، أما المادة (24) فحملت عنوان نشر الأخبار الكاذبة وعقوبتها أيضا أربع سنوات، والمادة (25) إشانة السمعة وعقوبتها ست سنوات، والمادة (26) الإساءة والسباب وعقوبتها السجن أربع سنوات «كانت ستة أشهر قبل التعديل.»(6)

يواجه هذا القانون انتقادات كثيرة، بسبب التعريفات المعممة والفضفاضة لبعض المصطاحات والتعريفات مثل "هيبة الدولة" والأمن القومي»والمؤسسات التي ستتولى التحكيم، والتي تفتح الباب واسعا أمام أجهزة الدولة لانتهاك الحريات الاساسية ومنها حرية التعبير، وترك الباب مفتوحا لإمكانية مصادرتها وفقا لهذا القانون.

كما يفتقر القانون إلى تعريفات نقدية لمصطلحات انتهاكات الخصوصية، حيث تجرم المادة 23 انتهاك خصوصية الفرد إذا ارتكبها مواطن، وفقًا لهذا القانون ، ولكن ليس إذا حدث انتهاك الخصوصية نتيجة لسلطة قضائية أو نيابة أو "سلطة معينة" أخرى.

لا يوفر القانون أي توضيح بشأن ما الذي يحدد "السلطة المعينة" لانتهاك خصوصية المواطن. لذلك قد تقوم الدولة بتفعيل هذه المادة لانتهاك خصوصية أصوات المعارضة والناشطين.

وتجرم المادة (7) إغلاق الشبكة إذا كان المواطن مسؤولاً، لكنها لا تذكر ما يحدث إذا قطعت الحكومة الوصول إلى الشبكة – وهو ما حدث بالفعل ثلاث مرات في عامي 2019 و2020.

في الواقع، تم تعزيز الحق في انتهاك الخصوصية في تعديلات قانون الأمن القومي السوداني لعام 2010، المادة 25، والتي تنص على حق الجهاز في الحصول على المعلومات والاطلاع عليها والاحتفاظ بها.

قال أحمد السنوسي، المحامي المتخصص في القانون الجنائي والقانون الإداري، إن القانون نفسه "يحتوي على مصطلحات غامضة وغير واضحة" وبالتالي يمكن استغلالها بسهولة. كما أشار إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية المعدل لا يمثل المواطنين بعد لأنه قانون قديم تم سنه في ظل النظام السابق.

وأضاف: أصبح من الضروري سن قانون يواكب التطور التكنولوجي، مع مراعاة التشريعات والعقوبات المناسبة. هناك عقوبة حبس لشخص 20 سنة، وأعتقد أنها عقوبة شديدة للغاية، وأعتقد أنها تهدف إلى ترهيب النشطاء من التحقيق في الحقائق وكتابة الآراء والنشر ضد الحكومة. ويمكن ملاحظة ذلك في أن معظم القضايا القانونية الموجهة بموجب هذا القانون موجهة ضد ناشطين وسياسيين.

ويقول تقرير عالمي من منظمة أصوات عالمية: السودان بحاجة إلى قوانين تتحكم في العمل الإعلامي وتكافح النشر الذي يحرض على خطاب الكراهية لأن السبائك المجتمعية ممزقة ومشوهة بسبب الاستقطاب العرقي والديني والجنساني الذي ورثناه عن الحكومة المخلوعة ونظامها. لا بد من إصلاح جميع القوانين والتشريعات بما يتماشى مع القانون الدولي الذي يضمن حرية التعبير. اللوم لا يقع على البرهان بقدر ما يقع على مستشاره القانوني، الذي لم يرا إرث السيادة حيث لم تقاضي أو تحاكم شخصًا انتقدها لمخالفتها لها.» (7)

ب - صورة المشهد الإعلامي الإسفيري:

تقرير فريدوم هاوس عن حرية الانترنت في السودان:

وفقًا لتقرير فريدم هاوس، فإن درجة السودان في الحريات المدنية هي 10 من 60 في عام 2020. بموجب قانون الاتصالات لعام 2018 ، تم تفويض جهاز تنظيم الإتصالات والبريد لحماية الأمن القومي للسودان، والذي تم تعريفه بشكل غامض علاوة على ذلك ، يسمح القانون لجهاز الاتصالات بإغلاق أي جهاز لاسلكي أو محطة لاسلكية أو محطة بث إذا كانت هذه المحطات تنتهك القواعد واللوائح المنصوص عليها في القوانين الأخرى. تم استخدام قانون الاتصالات لتبرير إغلاق الإنترنت في أعقاب انقلاب أكتوبر 2021، وكذلك عمليات إغلاق الإنترنت السابقة.

لا يُعرف سوى القليل عن الجوانب الإجرائية للقيود التي تفرضها الحكومة السودانية على المحتوى عبر الإنترنت. لم يكشف جهاز الاتصالات حتى الآن عن تفاصيل حول حظر وسائل التواصل الاجتماعي وإغلاق الشبكات في 2018. في ديسمبر 2018 ، اعترف صلاح عبدالله ، رئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني المحلول، بأن الحكومة كانت مسؤولة عن حجب منصات وسائل التواصل الاجتماعي، لكن جهاز الاتصالات لم يقدم مزيدًا من المعلومات حول القرار.

في ظل نظام البشير، أدار جهاز الاتصالات الرقابة على الإنترنت من خلال وحدة التحكم في الإنترنت. زعمت الهيئة التنظيمية في السابق أن 95 بالمائة من المواد المحجوبة كانت مرتبطة بالمواد الإباحية، رغم أنها أقرت أيضًا بأنها لم تنجح في حجب جميع المواقع «السالبة» في السودان. يطلب جهاز الاتصالات أيضًا من مالكي مقاهي الإنترنت تحميل برامج الحجب والترشيح. (8)

في حين أن السودان يتمتع بمشهد إعلامي نابض بالحياة على الإنترنت، فإن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية كثيرًا ما تتلاعب بمحتوى الإنترنت لتعزيز أجنداتها.

عُرف عن حكومة البشير نشر معلومات مضللة والتلاعب بالنقاش على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال ما يسمى بوحدة الجهاد الإلكتروني. تم إنشاء هذه الوحدة ضمن اختصاص جهاز الأمن والمخابرات الوطني في عام 2011، وقامت برصد استباقي للمحتوى المنشور على المدونات ومنصات التواصل الاجتماعي ومنتديات الأخبار عبر الإنترنت. جمعت الوحدة معلومات عن المعارضين، وقيل إنها دبرت هجمات تقنية

ضد مواقع مستقلة، خاصة أثناء الأحداث السياسية. في عام 2019 ، كانت الوحدة نشطة بشكل خاص على فيسبوك و تويتر، حيث استخدمت حسابات يديرها موظفون بالوحدة لمضايقة شخصيات المعارضة والمتظاهرين. وكجزء من عملها، سعت أيضًا إلى الإبلاغ عن الحسابات المستهدفة لانتهاك معايير المجتمع لمنصات التواصل الاجتماعي، مما أدى أحيانًا إلى إغلاقها أو تعليق نشاطها. سعت الوحدة أيضًا إلى التأثير على الرأي العام من خلال إغراق المنصات بالمشاركات المنسقة والوسوم (هاشتاق) والرسائل.

نشرت وحدة الجهاد الإلكتروني معلومات كاذبة لتشويش النقاش وتشويه سمعة وسائل الأنباء المستقلة والمحللين الذين ينشرون المعلومات الخاطئة دون قصد. على سبيل المثال، أكد ناشطون سودانيون أن الوحدة زرعت قصة كاذبة عن مقتل متظاهرين في محاولة لتشويه سمعة المنظمات التي قامت بنشرها، بما في ذلك لجنة أطباء السودان المركزية، والتغيير الآن.

ظهرت العشرات من الصحف الإلكترونية وغيرها من وسائل الإعلام منذ عام 2019 ، يبدو أن بعضها تابع للأجهزة الأمنية أو ما يسمى بوحدة الجهاد الإلكتروني، التي استمرت في العمل بعد عهد البشير. تستخدم وسائل الإعلام هذه عناوين مثيرة ومنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي لإيذاء النشطاء ومنظمات المجتمع المدني. وبحسب مصادر تحدثت لموقع العين الإخباري، فإن بعض وسائل الإعلام مرتبطة بشبكات نظام البشير. وذكرت المصادر أن هذه المواقع ظلت تنشر أخبار مضللة وكاذبة تستهدف الحكومة الاليكترونية

ولمواجهة الحملة المعادية للحكومة الانتقالية والتي تمثلت في موجة من حسابات فيسبوك ومواقع اليكترونية مجهولة، تعاملت الحكومة مع شركة بريطانية ظلت تتابع هذه الصفحات والمواقع وتبلغ مسؤولي الشبكات العالمية. وقد نجح هذا الامر وتم إغلاق مئات الصفحات المزورة والتي اتضح ارتباطها بقوات الدعم السريع وبعض الشركات الروسية وبعض دول المنطقة. (9)

يفتقر المشهد الإعلامي عبر الإنترنت إلى الموثوقية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن العشرات من مواقع الأخبار الجديدة التي ظهرت بعد الإطاحة بالبشير فشلت في إظهار سياسات وممارسات تحريرية قوية. بعض المواقع الإعلامية لا تشارك المعلومات الأساسية ، مثل أسماء الصحفيين، والمحررين، والإدارة، أو مصدر تمويلهم. وبحسب ما ورد، برر المسؤولون الحكوميون حجب بعض المواقع الإخبارية بسبب انتشار الشائعات عبر الإنترنت من «المواقع والصفحات غير المسجلة

نمت صحافة المواطن بعد الإطاحة بالبشير، مما ساهم في زيادة موثوقية الفضاء الإعلامي من خلال توفير مصادر متعددة للمعلومات. كما أن التدوين شائع أيضًا، حيث يسمح للصحفيين والكتاب الآخرين بنشر تعليقات خالية من القيود المفروضة على الصحف المطبوعة مع توفير منصة للنساء والأقليات العرقية والدينية للتعبير عن أنفسهم. يكتب المدونون السودانيون الأكثر نشاطًا باللغة الإنجليزية.

خلال جائحة كوفيد-19، انتشرت معلومات خاطئة عن الفيروس عبر الإنترنت، بما في ذلك الخرافات حول التحصين من خلال العلاجات التقليدية. أفادت السلطات الصحية أن الأشخاص الذين اعتقدوا خطأً أنهم يتمتعون بالحصانة بسبب هذه المعلومات الخاطئة جعلوا استراتيجيات الاحتواء أقل فعالية. وقد زادت حدة المعارك في الفضاء السيبيري بعد إنقلاب 25 أكتوبر 2021م، حيث نشطت أجهزة الاستخبارات المحلية والاجنبية في إنشاء صحف اليكترونية وصفحات في فيسبوك ظلت تستهدف القوى المدنية والناشطين

السياسيين المعروفين، وترويج أخبار إيجابية لصالح المكون العسكري.

في فبراير 2022، أفادت بيم ريبورتس، وهي وكالة سودانية لتقصي الحقائق، أن قوات الدعم السريع السودانية، استخدمت مركز أبحاث غير موثوق به للترويج لدراسة مزعومة أكدت دور قوات الدعم السريع في مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. وفقًا للوكالة ، استخدمت قوات الدعم السريع أيضًا، مجموعة من حسابات فيسبوك لنشر محتواها. (10)

(ج) نماذج من القضايا:

(1)

في جريمة التشهير بالفيس بوك الحكم بحبس الشاب المتهم سنتين والغرامة عشرة ملايين الخرطوم:أشرف إبراهيم أصدر قاضي محكمة الملكية الفكرية حكماً بسجن شاب لمدة سنتين والغرامة 10 ملايين وذلك على خلفية القضية المرفوعة ضده من الموظفة بحكومة ولاية النيل الأبيض (م ع) حيث قام بإنشاء حساب على الفيس بوك بإسم الشاكية مستغلاً صوراً كان قد التقطها لها بكاميرا خاصة به ووضع

في الموقع صوراً خليعة وخادشة للحياء وسجل المتهم إعترافاً بالحادثة وقد خفف القاضي الحكم من ثلاثة سنوات كحد أقصى الى سنتين مراعاة لطلب الدفاع عن المدان بالتخفيف بإعتبار أنه يعول والديه وتعتبر هذه من أول القضايا في جرائم الفيس بوك تصل الى المحاكم ويصدر فيها حكم قضائي. (11)

(2)

بعد سابقة قضائية... هل تنتصر الحكومة السودانية على الإشاعات؟

في حالة هي الأولى من نوعها في السودان، أصدرت محكمة سودانية، أمس الثلاثاء، حكماً بسجن رجل خمسيني مدة شهرين، ومصادرة هاتفه الجوال، وتغريمه 50 ألف جنيه (نحو 8 آلاف دولار أميركي)، على خلفية نشره معلومات على مواقع التواصل الاجتماعي بالقبض على متهمين، ذكر أنهم من إقليم دارفور تورطوا في قضية مقتل امرأة سودانية. وكانت السودانية أديبة فاروق اختفت في منتصف يوليو/تموز الماضي، وسط أحاديث عن تعرضها للاختطاف من عصابة الاتجار بالبشر وبيع الأعضاء، وتناقلت حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي أنباء عن حالات أخرى مماثلة، ما خلق ذعراً واسعاً وجدلاً سياسياً وإعلامياً.

وبعد انتشار هذه الأخبار، عقدت الشرطة السودانية مؤتمرات صحافية عدة وأصدرت بيانات، فندت فيها الشائعات، واعتبرتها تهديداً للأمن الاجتماعي، وهددت بإلقاء القبض على مروجي الشائعات هذه وتقديمهم للمحاكمة. وبعد العثور على جثمان فاروق طافياً على نهر النيل، وإظهار نتائج التشريح الطبي وجود مؤشرات لجريمة قتل، بدأت الشرطة بالبحث عن الجاني. لكن أحد أقرباء القتيلة نشر مقطعاً صوتياً مسجلاً، أعلن فيه عن القبض على المتهمين من إقليم دارفور مطالباً أهل القتيلة بالثأر. وحصد المقطع الصوتي أكثر من 66 ألف متابعة على «فيسبوك»، وتم تداوله بشكل واسع على تطبيق «واتساب» ووسائط أخرى، ما دفع «جهاز الأمن والمخابرات الوطني» السوداني إلى ملاحقة المصدر، وحرّك إجراءات قانونية ضده بزعم تضليل الرأي العام وتحريض ذوي المجني عليها لأخذ الثأر.

كما رأى الأمن أن المقطع يجرد أبناء دارفور من حقوقهم الإنسانية والأخلاقية والدينية، كما نفت الشرطة ما جاء في المقطع عن إلقاء القبض على المتهمين أصلاً.واعتاد المتهمون، في مثل هذه الحالات، على

إنكار التهمة بزعم تعرض حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي للقرصنة، إلا أن المتهم اعترف بتسجيل المقطع الصوتي وبثه، وأكد أمام القاضي أنه فعل ذلك بحسن نية، بحسبان أنها قضية رأي عام، ونفى وجود دوافع عنصرية تجاه أبناء دارفور.

وجاء في حيثيات الحكم الذي سيتحول إلى سابقة قضائية يُستند إليها أن المتهم خالف نصوصاً قانونية تتعلق بنشر أخبار كاذبة لم يتحقق من صحتها، والإخلال بالسلامة العامة، وإثارة الكراهية والفتنة بين القبائل والطوائف، إضافة إلى انتقاصه من هيبة الدولة. ورغم إصرار القاضي على التشدد في العقوبة، إلا أن هيئة الدفاع عن المتهم طلبت من المحكمة تخفيف العقوبة، مراعاة لظروف المتهم الذي يعول أسرته الصغيرة المكونة من 6 أطفال ووالدته وشقيقاته الست، فكانت استجابة المحكمة لهذه الأسباب. وفي سياق متصل، أفادت إحصاءات رسمية أن عدد قضايا الجرائم المعلوماتية أمام المحاكم، خلال 2017، وصل إلى نحو 10 قضايا، لكن هنالك نحو ألف حالة بقيت في النيابة المختصة، ولم تصل إلى المحكمة. وتعد بلاغات نشر الأخبار الكاذبة وتشويه السمعة والابتزاز والتهديد الأبرز، والأكثر من حيث العدد، يُضاف إليها جرائم الاحتيال المادي وانتهاك الخصوصيّة. (12)

(3)

رئيس مجلس السيادة ضد عروة الصادق

في 11 فبراير 2021م، رفع رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ، دعوى قضائية تتعلق بجرائم إلكترونية ضد السياسي والناشط السوداني عروة الصادق.

أثارت الدعوى القضائية جدلاً حول طبيعة قانون الجرائم الإلكترونية الحالي في السودان، وإمكانية إساءة استخدام القانون للحد من حرية التعبير.

وخضع الصادق للتحقيق بسبب خطاب تضامن ألقاه نيابة عن زميله صلاح مناع، في 6 فبراير2021م في ذلك اليوم، تم اعتقال مناع واقتياده إلى مكتب النيابة المتخصصة في الجرائم ضد الدولة بتهمة "إثارة الكراهية ضد قوات الأمن والإساءة والسب"، بعد أن اتهم مناع برهان باستخدام صلاحيات المجلس للإفراج عن زوجة الرئيس الديكتاتور السابق عمر البشير من السجن. (13)

مناع والصادق عضوان في لجنة تفكيك التمكين، وهي فريق قانوني مكلف بتفكيك نظام الإنقاذ الذي كان يقوده البشير

انتشر خطاب الصادق على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي. وجهت إليه لاحقًا تهمة نشر أكاذيب أو أخبار كاذبة وإهانة السمعة بموجب المواد 24 و 25 و 26 من قانون جرائم المعلوماتية لعام 2020،

(د) شهادات عن قضايا التضليل الإعلامي والتشهير وإساءة السمعة

بحسب ما قرره قانون جرائم المعلوماتية، فقد تم إنشاء نيابة متخصصة لجرائم المعلوماتية، وكذلك محكمة مختصة. وتتولى النيابة النظر في البلاغات عبر متحريين متخصصين، أو هكذا ينبغي أن يكونون.

بعد التفييم الأولي لحيثيات البلاغ تتم الخطوة الثانية، فإذا كان المشكو ضده معروف والتهمة مثبتة إما باعترافه وشهادة الشهود، مثل ما يحدث في قروبات الواتساب، تقوم النيابة بإحالة البلاغ للمحكمة. وإذا

كان صاحب الحساب محهولا، أو هناك معلومات غير مثبتة حول نسبة التهمة إليه، تقوم النيابة بكتابة خطاب للهيئة القومية للاتصالات أو شركات الاتصالات طلبا لمعلومات عن مصدر الحساب وصاحبه وأي معلومات مصاحبة. ويقول كثير من القانونيين إن منسوبي النيابة والمتحرين يتلقون تدريبا أوليا في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكنها ليست كافية، كما أن من يبقون في النيابة والمحكمة ويكتسبوا بعض الخبرة سرعان ما يتم نقلهم لمكان عمل آخر، ويأتي خلف جديد من دون سابق خبرة، فيبدأ باكتسابها، ثم سرعان ما يتم نقله، وهكذا دواليك. (14) وتتكرر نفس الشكوى من كثير من القانونيين والمحامين، كما يشتكي البعض من عدم تعاون الهيئة القومية للاتصالات وشركات الاتصالات، فعلى كثرة ماتأتيهم خطابات من النيابة طلبا لمعلومات، فإن الاستجابة من جانب الهيئة والشركات محدودة جدا.» لدي عشرات القضايا المرفوعة بموجب قانون المعلوماتية، وكلها متوقفة لعدم وصول رد من الجهة القانونية المختصة، ما عدا قضيتين لم احتاج فيهما لرؤية الجهة الفنية المختصة» (15) ويعزو بعض القانونيين ضعف قضايا المعلوماتية لضعف الأجهزة القانونية المناط بها التحري والتحقيق ومن ثم الحكم، بالإضافة لافتقاد الهيئة القومية للاتصالات بعض الأجهزة الحديثة والخبرات الفنية اللازمة للمساعدة في البت في بعض القضايا.

فتحت منظمة لا لقهر النساء وثلاث سيدات من قياداتها في عام 2020م بلاغا ضد سيدة كتبت في صفحتها في فيسبوك اتهامات خطيرة ضد المنظمة والقيادات المذكورة بالاسم. أحالت النيابة البلاغ للهيئة القومية للاتصالات للتحري عن شخصية صاحب الحساب في فيسبوك لأنه لم يتم التعرف على السيدة التي تحمل الصفحة اسمها. منذ ذلك الوقت ظلت قيادات المنظمة تتردد على مكاتب الهيئة والنيابة المختصة طالبين استجابة الهيئة لخطاب النيابة والإفصاح عن المعلومات المطلوبة، لكن بلا جدوى. (16)

هناك قضايا مماثلة كانت تتطلب رصدا لمحادثات أو رسائل من شركات الاتصالات، وفي كثير من الأحيان تظل هذه القضايا معلقة في انتظار استجابة الهيئة أو شركات الاتصالات، وبلا جدوى.

يقول بعض القانونيين إن الهيئة وشركات الاتصالات تنقصها الخبرات الفنية وبعض الأجهزة والتطبيقات الحديثة التي تستطيع تحديد هوية صاحب الحساب في وسائل التواصل الاجتماعي عبر تحديد مصدر وموقع الرسالة بدقة، بينما يقول آخرون أن المعرفة والخبرة موجودة وإن سبب عدم التعاون هو تدخلات الأجهزة الأمنية التي تسيطر على قطاع الاتصالات، وتكون في بعض الاحايين هي مصدر الإشاعات والاخبار الكاذبة، أو أنها تتستر على الفاعل الاصلي.

كما يواجه المحامون مشكلة أخرى تتعلق بوجود معظم المتهمين بترويج الاخبار الكاذبة أو إشانة السمعة خارج السودان، بحيث يعجز القانون السوداني عن ملاحقتهم.

(هـ) ملاحظات خاصة على قانون جرائم المعلوماتية تعديل لعام 2020م:

قانون جرائم المعلوماتية لعام 2018 هو في الأصل تعديل للقانون الأول للمعلوماتية لعام 2007، حيث تم تطوير التعريفات وإدخال جرائم جديدة. تعديلات عام 2020 لقانون جرائم المعلوماتية لعام لم تمس جوهر القانون بأي شئ، وإنما تميزت بتشديد العقوبات.

حين تم عرض القانون على مجلس الوزراء صاحبته حملة تأييد كبيرة من قوى الثورة ومؤيدي الحكومة، لاعتقادهم بأنه السبيل الوحيد لردع من أسموهم بالفلول وأعداء الثورة.

من جانبي، وكوزير للثقافة والإعلام، وكناشط في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير قبل ذلك، اعترضت على التعديلات والعقوبات المفروضة في القانون الجديد. وقد أودعت مجلس الوزراء مذكرة حملت عددا من النقاط

«النقطة الأولى: قصور التعديلات:

يحتاج القانون لمراجعة التعريفات لتكون أكثر دقة، فتقنيات المعلوماتية تتطور باستمرار ويدخل عليها مصطلح/ تقنية جديدة كل يوم، قد تكون غير مشمولة بالتعريفات والمصطلحات السابقة. والامر هنا ليس قانونيا يختص به خبراء القانون، وإنما تقني وفني يحتاج لمراجعة خبراء تقنية المعلوماتية لمراجعة التعريفات والمصطلحات و تعديل وإضافة ما يلزم

هناك تعريفات ومصطلحات فضفاضة جدا يمكن استخدامها للحجر على حرية التعبير، وأخرى تتعارض مع تعديلات أجريناها سابقا على بعض القوانين، مثل الأمن القومي، الاقتصاد الوطني، المعلومات الحساسة، جرائم الآداب والنظام العام، انتاج محتويات مخلة بالآداب أو النظام العام ونشرها وترويجها ... الخ،

المواد (19) (20)، (21)، محتوى مخل بالحياء أو بالآداب أو النظام العام، الدعارة أو الزنا أو اللواط أو اي من الأفعال الفاحشة أو الفاضحة أو المخلة بالآداب

نشر أفكار أو برامج أو أقوال أو أفعال مخالفة للنظام العام أو الآداب

نحتاج ضبط هذه المصطلحات بدقة شديدة حتى لا تتحول لسلاح في يد السلطة ضد المعايير العالمية لحرية التعبير

النقطة الثانية: تشديد العقوبات:

اتجه هذا القانون لتشديد العقوبات على جرائم المعلوماتية بدرجة كبيرة، مع العلم أن العقوبات الواردة في القانون أصلا مشددة بالمقارنة مع القوانين الأخرى (قارنتها بالقانونين المصري والإماراتي)

الاتجاه العالمي في قضايا النشر، ومنها النشر الأليكتروني، أما أنه حولها لجرائم تحاكم بالقانون المدني وليس الجنائي، وهنا تكون عقوبتها الغرامة المالية فقط، وإن كانت باهظة، أو أنها تحاكم ، كما في بعض دول العالم الثالث، بالقانون الجنائي دون ربطها بعقوبة السجن، فتحاكم بالغرامة والمصادرة وسحب الترخيص، وأحيانا تكون عقوبة السجن بديلا لعدم الدفع، لكنها ليست عقوبة بديلة.

أنا أقصد هنا بجرائم النشر، الجرائم الواردة في المواد 24، 25، 26، فيجب مراجعة العقوبات فيها لتتلائم مع المعايير العالمية الواردة في قوانين الإعلام والنشر

النقطة الثالثة: أسباب تشديد العقوبات:

ونناقش في هذه النقطة أسباب تشديد العقوبات، فغالبا يتجه المشرع لتشديد العقوبات عندما يجد بالتجربة أنها غير رادعة، ولم توقف تكرار ارتكاب الجرائم، فيتم الاتجاه للتشديد حتى تكون العقوبات قوة رادعة.

فهل جرب المشرع السوداني هذه العقوبات ووجد أنها غير رادعة فقرر تشديدها؟ الإجابة على حسب علمي ومتابعتي لقضايا النشر الأليكتروني تقول لا..... الحقيقة أنه لم تصدر أية أحكام بالعقوبات الواردة في القانون القديم إلا في حالات نادرة

هذا القانون وهذه العقوبات لم تطبق اصلا، أو تم تطبيقها في حالات نادرة، وبالتالي ليس هناك دليل على أنها تحتاج لتشديد، بل هي تحتاج لتطبيق أولا، بل ربما اصل لمرحلة القول أنها تحتاج لتخفيف لأنها من أقسى العقوبات مقارنة مع قوانين دول صديقة وشقيقة.

المشكلة الحقيقية هي في الإثبات، أو قدرة النيابة على بناء قضية قوية وإثبات التهم، ففي كثير من القضايا التي حضرتها عجزت النيابة عن بناء قضية قوية لغياب الخبرة والمعرفة بهذا المجال. وكلاء النيابة والمتحرون بل وحتى القضاة والمحامون الذين يترافعون ويحكمون في هذه القضايا يحتاجون لتدريب مكثف ومعرفة قوية بهذه التقنيات والمصطلحات. ويمكن لوزارة العدل أن تقوم بحصر للقضايا التي رفعتها النيابة في هذا المجال، لتعرف كم قضية استطاعت أن تكسبها النيابة العامة أو المدعون، وكم قضية خسرتها وخسرها المدعون، أكاد أجزم أنها ستكون بعدد اصابع اليد أو أقل.

النقطة الأخرى هي أن الوزارات والمؤسسات الحكومية تتضجر من النشر الكاذب والإشاعات وفبركة الأخبار والتقارير، ولا تقدم على أي خطوة قانونية بالشكوى ورفع قضايا ضد من قانوا بهذا الفعل، وبعد كل هذا قد تجد من يشتكي بأن القوانين غير رادعة، وهو لم يجربها أصلا.»

النقطة الرابعة: مقارنة مع القانونيين الإماراتي والمصري

يركز القانون الإماراتي على الغرامة المالية الكبيرة التي تصل لمئات الآلاف من الدراهم، أما عقوبة السجن فتتراوح بين ستة أشهر إلى عام (17)

أما في القانون المصري فإن العقوبات تجمع بين السجن والغرامة، وتتراوح بين شهر إلى عامين سجنا، وتتراوح الغرامة بين عشرة آلاف جنيه مصري إلى 250 ألف جنيه مصري.

نماذج العقوبات في القانون المصري (18)

المادة 13 : جريمة الانتفاع بدون وجه حق بخدمات الاتصالات والمعلومات وتقنيتها

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 3 شهور وبغرامة لا تقل عن 10 ألف جنيه ولا تجاوز 50 ألف جنيه أو بأحدى هاتيين العقوبتين، كل من انتفع بدون وجه حق عن طريق شبكة النظام المعلوماتى، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، بخدمة من خدمات اتصالات أو خدمات قنوات البث المسموع والمرئى.

المادة 14 : جريمة تجاوز حدود الحق فى الدخول

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن 30 ألف جنيه ولا تجاوز 50 ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من دخل إلى موقع أو حساب خاص أو نظام معلوماتى مستخدما حقا مخولا له، فتعدى حدود هذا الحق من حيث الزمان أو مستوى الدخول.

المادة 15 : جريمة الدخول غير المشروع

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن 50 ألفا ولا تجاوز 100 ألف جنيه، أو إحدى هاتين العقوبتين، كل من دخل عمدا أو دخل بخطأ غير عمدى وبقى بدون وجه حق، على موقع أو حساب خاص أو نظام معلوماتى محظور الدخول عليه.

فإذا أنتج عن ذلك إتلاف أو محو أو تغيير أو نسخ أو إعادة نشر للبيانات أو المعلومات الموجودة على ذلك الموقع أو الحساب الخاص أو النظام المعلوماتى، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين

وبغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه ولا تجاوز 200 ألف أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة 16 : جريمة الاعتراض غير المشروع

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه ولا تجاوز 250 ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اعترض بدون وجه حق أية معلومات أو بيانات أو كل ماهو متداول عن طريق شبكة معلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الألى وما فى حكمها.

المادة 17 : جريمة الاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات والنظم المعلوماتية

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن100 ألف جنيه ولا تجاوز 500 ألف جنيه، أو بإحدى هاتيم العقوبتين كل من أتلف أو عطل أو عدل مسار أو ألغى كلياً أو جزئياً، متعمداً وبدون وجه حق، البرامج والبيانات أو المعلومات المخزنة، أو المعالجة، أو المولدة أو المخلقة على أى نظام معلوماتى ومافى حكمه، أيا كانت الوسيلة التى استخدمت فى الجريمة.

المادة 18 : جريمة الاعتداء على البريد الاليكترونى أو المواقع أو الحسابات الخاصة

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر، وبغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه ولا تجاوز 100 ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من أتلف أو عطل أو أبطأ أو اخترق بريدا إلكترونيا أو موقعا أو حسابا خاصا بأحد الناس (19)

(و) الملاحظات العامة:

- تكثر في القوانين السودانية مصطلحات مثل "الأمن القومي" و"المعلومات الحساسة" والآداب العامة، وهيبة الدولة، وهي مصطلحات يصعب ضبطها وتحديدها بدقة، بحيث أنها ستقود لتمكين المؤسسات الحكومية من انتهاك الحريات الأساسية. علاوة على ذلك، لا يحدد القانون المؤسسات التي يمكنها تفسير هذه الفئات.
- هناك عدم توازن واتساق بين القوانين السودانية التي تعالج قضايا التضليل الإعلامي والأخبار الكاذبة، فعقوبات الأخبار الكاذبة وإشانة السمعة في القانون الجنائي لعام 1991م هي الحبس لبضعة أشهر واقصاهاعامين، بينما يحمل قانون جرائم المعلوماتية عقوبات قاسية على نفس الجرائم، تصل في بعضها إلى عشرين عاما، ووفي أدناها لأربع سنوات
- يعتمد القانون الجنائي السوداني لعام 1991 تفسيرات «حسن النية» و»سوء القصد»، و»ما يحمل على الاعتقاد» لنشوء المسؤولية أو سقوطها أو التخفيف منها في بعض الجرائم، في حين يغيب هذا التفسير عن قوانين أخرى
- من الواضح أن الاجهزة الحكومية المسؤولة عن الاتصالات والمعلومات وشركات الاتصالات لا تتعاون بالشكل الكافي مع الأجهزة العدلية والقضائية والأشخاص والجهات المتضررة من جرائم المعلوماتية، وتتسبب في تأخير كثير من القضايا وعدم حسمها، وأكثر من ذلك في زهد الناس من تقديم شكاوى للقضاء
- على الرغم من شكوى الحكومة والمسؤولين الحكوميين ، خاصة في فترة الحكومة الانتقالية، من التشويه المتعمد والأخبار الكاذبة التي تستهدف تشويه السمعة، إلا أنهم بدوا عازفين عن

الشكوى للمحاكم, وهناك عشرات الحالات التي شكا فيها المسؤولون لوزير ووزارة الإعلام من هذا النوع من الأخبار والمعلومات الشائهة، إلا أنهم لم يستجيبوا لنصائح التقدم لشكوى للأجهزة العدلية، وكانوا يفضلوا لو كان هناك إجراء سريع تتخذه وزارة الإعلام.

- نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية الحالية، تضاءل دور الصحافة المطبوعة لدرجة الاختفاء من المشهد تقريبا، وحلت محلها ما يفترض أنها صحف أليكترونية، لكن في الحقيقة ، وباستثناء صحف قليلة، فإن معظمها هي مواقع وحسابات فردية لا ترقى لتسميتها كصحف أو منصات أليكترونية، ويغيب عنها كل الإرث المعروف للصحافة القديمة في السودان وتقاليدها في نقل ونشر المعلومات والأخبار وفق قيم مهنية راسخة. وبهذا فقد ساهمت هذه الصحف والمنصات في عمليات التضليل والتشويه الإعلامي ونقل الاخبار الكاذبة والإشاعات غير المؤكدة.
- تكثر في الوقت الحالي الصفحات والحسابات مجهولة المصدر ، وغالبا ما تكون من خارج السودان حيث يصعب متابعتها ومعرفة المسؤولين عنها، أو جلبهم لمواجهة القانون
- لجأت الحكومة الانتقالية إزاء موجة مئات المواقع والصفحات مجهولة المصدر إلى التعامل مع شركات متخصصة لملاحقة هذه الحسابات والصفحات وإغلاقها
- تنقص الكوادر العاملة في الأجهزة العدلية والقضائية المعرفة التقنية بمجال الاتصالات والمعاملات الأليكترونية، لهذا يصعب متابعة القضايا والوصول للمعلومات المطلوبة ومن ثم إصدار أحكام يمكن الاطمئنان لها.
- بناء على النقاط السابقة يمكن القول باطمئنان شديد، أن القوانين السودانية تبدو عاجزة عن مكافحة ووقف التضليل الإعلامي والاخبار الكاذبة، وحصيلة القضايا التي تم الحكم فيها لا تتجاوز أصابع اليد في العام الواحد. ويتسبب في ذلك عدد من العوامل التي ذكرناها في النقاط السابقة من هذه الملاحظات.

الهوامش:

(1) القانون الجنائي السوداني لعام 1991 https://moj.gov.sd/sudanlaws/#/reader/chapter/115

(2) قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية https://moj.gov.sd/sudanlaws/#/reader/chapter/305

(3) قانون الامن الوطني لعام 2010 https://moj.gov.sd/sudanlaws/#/reader/chapter/308

(4) قانون حق الحصةل على المعلومات 2015 https://www.nic.gov.sd/pdf/law/5.pdf

(5) https://sudantribune.net/article266224/

(6) قانون جرائم المعلوماتية لعام 2022م، نسخة ورقية صادرة من وزارة العدل

(7) https://ar.globalvoices.org/2021/03/12/69995/

(8) أنظر تقرير فريدوم هاوس عن حرية الانترنت في السودان
https://freedomhouse.org/ar/country/sudan/freedom-net/2022

(9) https://arabic.rt.com/middle_east/1284983-%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%83-%D8%AA%D8%BA%D9%84%D9%82-%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86/

https://freedomhouse.org/ar/country/sudan/freedom-net/2022

(10) نقلاً عن صحيفة الوطن السودانية 20 يونيو 2013م
https://sudaneseonline.com/board/430/msg/%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A--1371795893.html

(11) عبد الحميد عوض- العربي الجديد- 10 يناير 2018
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D8%9F

(12) https://www.facebook.com/esudantimes\

(13) (إفادة من الدكتور عبد العظيم حسن المحامي عبر الهاتف- 28 فبراير 2023م).

(14) إفادة من الأستاذة شادية ميرغني المحامية عبر الهاتف- 28 فبراير 2023م).

(15) (تهاني عباس- الأمينة العامة لمنظمة لا لقهر النساء- 27 فبراير 2023م)

(16) https://u.ae/ar-ae/resources/lawsأ

(17) أنظر القانون المصري

https://www.youm7.com/story/2018/8/19/%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3/3916593

(18) فيصل محمد صالح- مذكرة غير منشورة

The Missing Balance: Freedom of Expression as a Right and as an Area of Legislation in Sudan

Dr. Amar Bashir Nour Eldaim M. Bahry University

Abstract

After reviewing a few theoretical positions and clarifying some basic concepts, this paper argues that we cannot, as well as we do not need, to impose strict censorship on the Media to curb the spreading of mis/disinformation. That is applied to both traditional Media and the field of New media; this is due to the large and unprecedented spread of these means in Sudan and the atmosphere of lawlessness that these areas of new media have been enjoying. Because of that, we need, as the paper argues, to develop a responsive legal framework so that it becomes more reactive to the mentioned rapid change. We also need to enforce the law to restrain these media from harming individuals or the wider community as we have seen the catastrophic impact of exercising this inexhaustible freedom in many of the violent events the paper refers to. For society to move to the discipline stage, it must be pushed a little to the destination needed, and this must be done through legal education, which must precede the law enforcement stage.

Keywords: censorship, disinformation, legal education

التوازن المفقود: حرية التعبير كحق وكمنطقة للتشريع في السودان

د. عمّار بشير نورالدائم محمد ـ جامعة بحري

المستخلص:

بعد إستعراضنا لبعض المواقف النظرية وتوضيح بعض المفاهيم الأساسية، تحاجج هذه الورقة بأنه لا يمكننا، كما أننا لسنا بحاجة، إلى أن نفرض رقابة صارمة على وسائط الإعلام لكبح انتشار المعلومات الخاطئة/المضللة. وهذا ينطبق على وسائل الإعلام التقليدية أو في مجال وسائل الإعلام الاجتماعية على حد سواء، ويرجع ذلك إلى الانتشار الكبير وغير المسبوق لهذه الوسائل في السودان والأجواء الانفلات التي ظلت تتمتع بها هذه المجالات من وسائل الإعلام الجديدة. ولهذا السبب نحتاج، كما تجادل الورقة، إلى وضع إطار قانوني متجاوب بحيث يصبح أكثر تفاعلاً مع التغيير السريع المذكور. كما نحتاج إلى تطبيق القانون لمنع وسائل الإعلام هذه من إلحاق الأذى بالأفراد أو المجتمع الأوسع أوالدولة، كما رأينا الأثر الكارثي لممارسة هذه الحرية غير المتناهية في العديد من أحداث العنف التي أشارت الورقة إلى بعضها. ولكي ينتقل المجتمع إلى مرحلة الانضباط، لا بد من دفعه قليلاً إلى الوجهة المطلوبة، ولا بد من

القيام بذلك من خلال التربية الاعلامية وتكامل الدورين الرسمي والشعبي، وتطوير مبادرة قانونية متوازنة الي جانب التثقيف القانوني الواسع، الذي يجب أن يسبق مرحلة إنفاذ القانون.

الكلمات المفتاحية: رقابة، معلومات مضللة، تثقيف قانوني

1. Introduction

Since the start of the Russian-Ukrainian conflict on February 24, 2022, and even before that, a state of press manipulation has spread by both countries to defend their respective positions in this major European crisis, which has expanded rapidly. This was done in an effort by each of them to convince the world of the soundness of the political and legal position of each or just to mislead for strategic and military reasons. The same thing we saw with the outbreak of the Covid-19 pandemic for the first time in the Chinese city of Wuhan in 2019, which has spread around the world since that time. We saw how the United States and China rushed to strategies of disinformation and tried to deny the accusation against each of them so as not to take responsibility and to try to attach it to the other. It was clear during the Covid-19 crisis, how the spread of fake news about the nature of the disease and its effects on the human genome in the long term and its alleged impact on the sexual abilities of those who accept vaccines that have been linked to New media to conspiracy theories encouraged many people not to accept vaccination and put governments to convince the reluctant public of the usefulness, necessity, and non-danger of vaccination (Apuke and Omar 202 p 2.).

These occurrences and others raise profound questions about the spread of the phenomenon of misinformation and disinformation in recent times until the current period as “an era of fake news” (Schapals 2018, p 1).

Although the spread of disinformation and media misinformation is not new, as it seems to have started since the discovery of printing and perhaps earlier, the invention of the Internet and its heavy spread worldwide has been a major reason for the spread of this phenomenon these days (Wu et al., 2022; Hernon 1995).

This paper argues that the age in which we live has increasingly been governed by technology and that there is no way to stop that ever-evolving stream in which technology nearly permeates all aspects of our lives, but at the same time, this technology has opened unprecedented possibilities for the spread of faked news, that is to say, disinformation and misinformation at the global level. This phenomenon cannot be stopped but can be dealt with as a byproduct of technological progress, and we can, as the paper argues, set limits through legal action to achieve the greatest blockage of the phenomenon

and to place it in the narrowest possible range.

This paper relied on reviewing the written literature on the phenomenon through the most important writings that dealt with it, then tried to assess the state of media and information disinformation in Sudan by reviewing a brief history of the phenomenon in Sudan and then trying to touch upon its aspects on public life, and finally, it tries to track the legislative work that attempts to curb it.

2. **Dealing with the Confusion of Terminology**

There is clear confusion in concepts when using the expression misinformation. It is usually treated as a synonym for other concepts such as disinformation. We have to address this conceptual challenge first. We note that Wu, et al., (2019) have defined misinformation as "false or inaccurate information that is deliberately created and is intentionally or unintentionally propagated". That would involve sharing rumors, false stories, and inaccurate data without confirming their authenticity. Whereas they defined disinformation as inaccurate misinformation, that created by an individual, or a group, or State to mislead and deceive target(s). The two concepts differ mainly regarding the intention and method of deployment of fake news or incorrect information in order to fabricating reality. This seems to be in line with Wardle & Derakhshan (2017) as well. There is no specific concept of freedom of expression, but rather diffuse definitions of it, as many jurists have tried to challenge it. Freedom of expression can be defined as the outward expression of internal thought and expression, usually in speech, deed, speech, writing, and publication, as well as in gestures, images, and drawings. This is done without any governmental oversight, provided that the method and content of the ideas do not represent a violation of the laws and customs of the State or the group that allowed for freedom of expression. Another group defined it as the ability of a person to form his opinion liberally based on his thinking, without subordination or imitation of anyone, or out of fear of anyone, and have full freedom to express that opinion in the manner he sees fit.

Several justifications are offered as the basis for freedom of expression: Human nature: The basic premise of democracy is that people can choose the opinion they believe in their health from a set of opinions (Messina 2020). Freedom of speech is a way to discover the truth: Touching freedom of expression keeps us from changing a wrong attitude with a healthier one. Preventing the injustice of power: Power doesn't always have the truth, and it does curtail free speech may prevent necessary constructive criticism of the regime.

Self-realization: The silencing of mouths is a serious affront to human dignity and freedom.

The right to freedom of expression is linked to other rights and freedoms, some of which must be relied upon, and others of their manifestations and means of exercise. We cannot imagine exercising this right without freedom of information, freedom of thinking, freedom of the media in all its forms: print, video, audio, and electronic - or freedom of peaceful assembly. However, there is still controversy over what could be considered freedom of expression, and what is considered a violation and an assault on the freedoms of others. Expressions of opinion are Freedom of printing and publication. The right to printing and publishing is one of the first rights enshrined in international covenants and conventions of great importance, they are confirmed, and States are obliged to provide for them in their domestic constitutions. The basic guarantee of democratic regimes is the freedom to print books, magazines, and daily newspapers. Through them, civil writers, intellectuals, and activists can write and communicate their views on various aspects of social and political life to the public either with mainstream or new digital means of communication. Through them, communities can be influenced and motivated to close ranks and sharpen their concerns and press toward correcting public policies.

Freedom and Electronic Publishing: these freedoms are taking their place recently as a result of the great and widespread development of new digital means of communication, the spread of the World Wide Web, and the emergence of New media such as in particular net –applications as social media like Face-book, Twitter, and YouTube,… ", beside Electronic-sites and bloggings ..etc, which have provided citizens with large spaces for the dissemination of information by ensuring its speed of access to the largest number of readers and recipients in very short periods, while ensuring wide areas of influence and interaction by readers and followers anywhere in the world

The right to information: This right is considered to be one of the inherent rights of individuals and groups and is a gateway to the exercise of the other manifestations of the right to freedom of expression. Enabling individuals and groups to receive and facilitate the process of circulation of various information enriches the information of individuals and helps to codify their attitudes to exercise the right to express, demonstrate and participate in advocacy campaigns (Janssen 2012).

The protection of human rights in general and freedom of expression in particular, are among the most important issues on the international scene

within the framework of the United Nations system, especially after the end of the Second World War. This was clear with the attainment of independence by peoples, the building of their States, the emergence of bodies and organizations of the international community concerned with human rights and freedoms and their protection, the codification of these principles and rights in many international declarations and conventions in various fields and the establishment of international mechanisms for the protection and promotion of human rights (Stewart 2008).

4. Restrictions on Freedom of Expression

Human rights and freedoms in the general face several restrictions in their exercise, including freedom of expression. Joseph and Castan (2013; 590-601) assert that such freedom is restricted by a set of legal restrictions to regulate its exercise, ensuring respect for the rights or reputations of others, or for the protection of national security, public order, public health, or morals. This has been confirmed by all international conventions, for example, the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR). Article 19/3 states that "the exercise of the rights provided for in paragraph 2 of this article entails special duties and responsibilities and may therefore be subject to certain restrictions, but only if they are specified by law and are necessary: a. for respect of the rights or reputations of others.. (b) To protect national security, public order, public health, or morals"

Joseph and Castan add that Paragraph 19 (3) establishes conditions, which may only be imposed by observing them, such that restrictions must be "provided for" by law and the text in the law must be so clear and precise that it allows any individual to know when certain acts are contrary to law. Restrictions may be imposed only for one of the objectives set out in paragraph 3, subparagraphs (a) and (b); they must be "essential" to secure one of those goals. It is necessary to protect the right of a person to express his or her opinion or not to disclose such views. It is not permissible to coerce someone into disclosing their views.

Accordingly, although not absolute, the restrictions contained in this paragraph, as an international standard, must be minimal, both to control individual practice and to prevent its exploitation in a very different way from the objectives for which it was established, namely, the achievement of an equitable balance between the rights and freedoms of the individual as rights also, in a democratic society. They are also an indication of State respect for this right, since the interaction between the principle of freedom of expression and these restrictions illustrates the actual scope of the individual's free-

dom, and they must be prescribed by law.

Some "legitimate" restrictions and exceptions to freedom of expression, such as other rights and freedoms, are contained in the text of article 29 of the Universal Declaration of Human Rights and article 19, paragraph 3, of the International Covenant on Civil and Political Rights, which collectively protects the rights and reputations of others, national security or public order, or public health and morals (Glendon 2004; 9). The protection of these purposes is a legitimate restriction on the right to expression and, in particular, the freedom of the press. Article 10, paragraph 2, of the European Convention on Human Rights, stipulates that: "The exercise of these freedoms, which require the duties and responsibilities of certain formalities, conditions, restrictions or infringements determined by the law and which in a democratic society are necessary for the preservation of the safety of the homeland and its territory, public security, the protection of public order, the prevention of crime, the protection of health and morals and the protection of others and their reputation may be subject to such measures as to prevent the disclosure of confidential information or to ensure the authority and integrity of the judiciary."

5. In the Search for a Bottom Line

We conclude from the above that freedom of expression is one of the most important human rights, and is the foundation of development and the democratic system of any State in the world. This is clear from the Charter of the United Nations, which stipulates that freedom of expression is connected to the purposes of the United Nations, including the maintenance of international peace and security. This shows the universality and importance of this freedom; although this freedom is restricted by certain restrictions and procedures to protect its means of practice and regulate its use from side and preserve national security, public morals, public health, public order, the rights of others, etc. from the other hand.

The essential elements of freedom of expression are:

1. Freedom to hold opinions without interference (freedom of opinion);
2. Freedom to seek, receive and broadcast news and ideas (freedom of speech and freedom of information).
3. Using audio, written, or printed works of art
4. Through whatever media (freedom of the media)
5. Without being bound by geographical boundaries (freedom of international communication).

6. The Needed Formula in Sudan

Sudan is a complex country that has not yet been nationally formulated. It is a country that is facing several challenges, including building a state that is based on citizenship and individual and collective freedoms within the framework of the law. In this context, it may be said that freedom of expression is very necessary for this type of society, because it will lead to a situation in which people can air their political struggles in a healthy atmosphere through legitimate and well-established political channels, in the presence of a free press, free mass media in general, and a society that encourages development and advancement in all areas and fields through free discussions and constructive arguments in a framework of transparency like other democratic societies. However, some believe that in a society that has not been formed nationally like Sudan, it is difficult for public freedoms to be in the way they are practiced in Europe or the United States of America and in the way approved by International Human Rights charters that we discussed above. Freedom of expression in this type of society is dangerous for society itself, this view claims. Especially at the moment when we have an armed society, armed tribes, and armed ethnicities, so we need, because of this diversity, to restrict freedom of expression to some extent to ensure stability and security in the State. This last position must be the position of the military regimes that have ruled for more than half a century of history in this country.

Since the previous regime has been removed from power in April 2019, a large number of problems have emerged that faced attempts to restore stability, the foremost of which was the great disintegration of institutions, especially the institutions of establishing and enforcing the law. But more important than that is the chaos that swept the media field, in which some activists felt that they are almost unquestioned in everything that was broadcast, published, and written about the political issues facing the country, which posed a real threat to the country's unity and cohesion and the ability of its people to coexist peacefully and threatened the national unity and exposed the country's national security to a great risk. Now, much of the hate speech is being broadcast through the media - such as Twitter, WhatsApp, and Facebook in video, audio, and text forms – which is genuinely threatened by the ability of the Sudanese people to live together peacefully.

And while the official media seem more careful and professional in both its public and private channels in many issues related to the abuse of freedoms available in the field of media, New media currently seems full of chaos and operates without accountability or supervision. To indicate the im-

portance of the last point, we need to note that the political parties in Sudan today have almost stopped mass rallies and have become dependent on the presence of their activists on social media to deliver the political message that they want to deliver to the populace. It is clear at present that each political party or political group has its activists who express and defend its positions on New media, of which Facebook and WhatsApp are particularly famous and familiar in Sudan. Naturally, this atmosphere is the most suitable for spreading lies and rumors, promoting propaganda, and distorting the image of political opponents intentionally, regardless rightly or wrongly. This gives us an idea of the extent of the chaos in which the country is currently living.

Although the atmosphere that followed the fall of the former regime allowed this amount of freedom, and these freedoms were required to conduct a civilized dialogue about the future that the Sudanese people want for themselves, this freedom turned into chaos and became worthy of serious treatment, so that it would not end with an increase in the levels of ethnic and tribal confrontations that occurred in eastern, western and southern Sudan. New media was one of the most important means used to fuel these conflicts in particular social ones, as many articles written in daily newspapers said. To reach that middle region between the chaos in the field of freedom of expression and ensuring the absolute right to expression as one of the basic human rights, there are currently a lot of discussions among the Sudanese about the most effective means to achieve this. Specialists have the bulk of this discussion about the extent of freedoms that should be allowed and how they can be controlled to ensure that they are not swept into chaos. The role of law is particularly important and frequently mentioned in these discussions.

There is no doubt that the approach required in Sudan includes efforts to impose political stability in the country, restore the institutions of law on the one hand, and stop chaos in the media with the institutions of law enforcement. But we also need comprehensive societal awareness, not only in terms of the rights and freedoms that the new era allows and the civil and legal rights that it provides but also an awareness that rights are offset by responsibilities and that the exercise of freedom also requires consideration of the freedoms of others. And it requires a dual effort of institutions after political stability has occurred because, in the current state of chaos, it's very difficult to do that or even think about it.

7. Media and Misinformation: a Closer Glimpse on Sudan

Misinformation could be defined as presenting a part of the truth or building erroneous construction on clear, stable, and documented facts to

achieve the goal of the faulty construction or misconception or to confuse two or more concepts as synonyms of one meaning in the absence of the concept of each element of the mixture. If the media can spread knowledge and provide people with information and facts to expand their horizons, it can also falsify the facts, and then it can impose on people concepts and views that are contrary to their aspirations for lofty social goals and values. Some scholars (Al-Dulaimi 2010) point out that the concept of media misinformation means providing the media with false information that exaggeratedly fabricates reality so that falsehoods cannot be distinguished from the truth. The term was only rendered in English in the 1960s to refer to "intentional leakage of misinformation", but in France, it first appeared in 1974, and entered the French dictionary in the early 1980s with essentially political connotations: the intention was to mislead the public opinion and keep it completely ignorant of a serious problem, or not enlighten it enough about important matters (Posetti & Matthews 2018). The aim of disinformation is usually to spread negativity, empty intense emotions, direct culture, obscure facts, and justify and reinforce the status quo, especially at the political level.

With this description, we can say that media disinformation has always been practiced in Sudan in earlier periods, and the motive behind it for long periods was political competition. We have known in our history that matter during periods of intense partisan competition since the dawn of independence, or even before that. With the deepening of the national crisis and the unelected military regimes taking power for long periods, they began to defend their political visions and positions by using the official government media to spread lies about opponents and distort their image in front of the masses, which greatly shook confidence in those agencies. This is especially noticeable during the period of former President Nimeiri, who used to describe his opponents as traitors and mercenaries lying. These political opponents of President Nimeiri's regime had no choice but to resort to unconventional means to defend themselves and tarnish the image of the May Regime led by Nimeiri. These unconventional means were represented in their use of cassettes, especially in the recordings of the dissident at that time, Sharif Hussein al-Hindi, whose audio recordings attacked the regime, describing it in the worst terms, and spreading rumors about its leaders. The penalty for trading such empty tapes was heavy in that era.

After the fall of Nimeiri, we noticed the use of direct mass broadcasting that was not subject to the authority of the state, which was initiated by the Sudan People's Liberation Movement when it established a private radio that

covered a large area of Sudan and was promoting its ideology and political positions. This continued until the 1990s when the former regime took advantage of the official media and turned them into partisan platforms that only adopted the positions of the ruling party and distanced them from nationalism. In the same period, competing media platforms were launched from the state of Eritrea, in which was called opposition National Democratic Gathering was operating during the same period.

With the proliferation of the Internet and satellite channels, starting in the nineties, both methods had found resistance from the authorities in the first place, because they create information flows outside the control of the existing regime. Indeed, since that period, information and various positions began to flow by breaking the Sudanese government's monopoly over the media as the sole source of information at the national level. Throughout the nineties, it was only competing with BBC Arabic Radio. The Internet played a pivotal role in being one of the important sources of information at the beginning of the current century. Facebook, in the first decade of the new century, revolutionized the Sudanese people in the field of communication, especially among the politically enthusiastic youth looking for new ideas and visions. Later, WhatsApp, Twitter, YouTube, Instagram, and other social platforms emerged as sources of information, in addition to being new media with other goals.

It is noticeable that the regime in Sudan paid attention to the danger of these alternative media sources and tried to contain them for a certain period, and when the matter was difficult, he established what was called the battalion of electronic deterrence and brought in experts from outside Sudan to improve the use of New media to promote the regime and thwart the plans of its opponents to completely seize cyberspace. . However, this electronic deterrence battalion did not seem to succeed, and the Internet has already turned into a stable and main platform in the sweeping attack on the regime, its ideas, its leaders, and their ideology, until activists succeeded through new media, especially Facebook, in overthrowing the regime with a revolution in which Facebook played the upper hand.

The observer of the activity of the regime through its electronic battalion or the observer of the activity of its electronic political opposition, which had succeeded in undermining the legitimacy of the regime at the hyperspace level before its actual overthrow in the year 2019, it is noted that everyone has adopted misinformation strategies as a means to mobilize the masses with varying degrees of success.

8. The Legislative System and the Follow-Up of Media and Information Disinformation

Although Sudan's laws began to deal with the phenomenon since it became widespread due to the Internet in 2007, and then several amendments were made to these laws, the most important of which was made in 2018, and then the last amendment in 2020. However, this work parallel to the spread of smart devices in the hands of the people and the increasing reliance on them in Sudan as a source of news and information was not without criticism. Most of the criticism was directed at the nature of strengthening authoritarianism in society by harsher punishment for those crimes related to spreading misleading news about the government itself.

Article 24 of the law criminalizes the dissemination of lies and "false news": Any person who uses a communication network, information, application, or any other communication tool to spread rumors, news, or reports knowing that they are fake aimed at spreading fear among people, threatening public peace or diminishing the prestige of the public will be punished for one year, a fine, or both».

Some believe that these and other articles are mainly directed at criticizing the authority and spreading lies about it and not at protecting the security and societal stability that may threaten false news. It has become necessary to enact a law that keeps pace with technological development, taking into account appropriate legislation and penalties. But these reforms, which are needed after the change in 2019, must be for the general good, because everyone in Sudan, as experience in the past years, has shown, has come to realize the danger of leaving New media without legal control, which has been the cause of many bloody conflicts in many areas of Sudan in the last four years.

There is, of course, a need to tighten the articles of the law and make them more comprehensive, but they are not to be Article 5.3 reads: Any person who accesses an information network or a direct or remote communications network to obtain data or information relating to national security, national economy, telecommunications infrastructure or sensitive information shall be punished for 10 years or a fine or both", for it is clear that terms such as "National security" and "Sensitive information" lack definition.

Now, it seems that we now have a long way to go to create appropriate legislation that is not authoritarian in nature or designed to serve the authority and its grip on power. This legislation should be aiming at curbing the phenomenon and at the same time allow as much freedom as possible to criticize

the government the corrupt practices, whatever they may be. And this is the balance that we are asking for at present and we must work to achieve it.

9. Conclusion

The paper argues that in light of the complexities of the current Sudanese situation, the widespread use of New media and smart cell-phones, and the great culture of freedom that has taken root for many years among Sudanese political activists with their various orientations, a reality that has been further rooted in the recent revolution, there is no way to control electronic New media except through the legislative work that lays down laws that can deter the uncontrolled use of space to pass partisan and ethnic political agendas using media and information misinformation without deterrence or fear of accountability. Not only setting laws is what we must, but also activating them, ensuring that their provisions are applied, and working hard to avoid impunity, which has been an essential feature of dealing with this phenomenon in Sudan, even if cases reached the courts, especially what was known as the Informatics Court, which continued to hear many cases without reaching its rulings fully implemented except in a few cases.

The paper also believes that there is no hope that any kind of central censorship will succeed in this context, and that it is not necessary in the first place, due to the culture that has been socially rooted and has long treated the sphere of space as an uncontrolled field. We have seen the catastrophic impact of the exercise of this inexhaustible freedom in many of the violent events to which the paper refers. For society to be moved to the stage of discipline, it is inevitable to push it a little bit to the destination we want, and this must be through cooperative and integrated role come from deferent sides of both civic society and State, media literacy and at the same time and line legal education and developing a balancing legal initiative, which must precede the stage of the law enforcement, because if people themselves do not realize the danger of uncontrolled freedom to use New media, which is widespread nowadays, the law alone as a means to impose a new reality, will be an attempt whose success is shrouded in many doubts.

10. References

(1) Abdul Razzaq Al-Dulaimi (2010), Aldeayia wa Aliarha'ap (First Edition), in Arabic. Jordan: Dar Jarir for Publishing, p. 94.

(2) Apuke, O. D., & Omar, B. (2021). Fake news and COVID-19: modeling the predictors of fake news sharing among social media users. *Telematics and Informatics*, *56*, 101475.

(3) Glendon, M. A. (2004). The rule of law in the Universal Declaration of Human Rights. *Nw. UJ Int'l Hum. Rts.*, *2*, 2.

(4) Hernon, P. (1995). Disinformation and misinformation through the internet: Findings of an exploratory study. *Government information quarterly*, *12*(2), 133-139.

(5) Janssen, K. (2012). Open government data and the right to information: Opportunities and obstacles. *The journal of community informatics*, *8*(2).

(6) Joseph, S., & Castan, M. (2013). *The international covenant on civil and political rights: cases, materials, and commentary*. Oxford University Press.

(7) Messina, J. P. (2020). Freedom of Expression and the Liberalism of Fear: A Defense of the Darker Mill. *Philosopher's Imprint*, *20*(34).

(8) Posetti, J., & Matthews, A. (2018). A short guide to the history of 'fake news' and disinformation. International Center for Journalists, 7(2018), 2018-07.

(9) 10. Schapals, A. K. (2018). Fake news: Australian and British journalists' role perceptions in an era of "alternative facts". *Journalism Practice*, *12*(8), 976-985.

(10) 11. Stewart, N. F. (2008). International protection of human rights: The United Nations system. *International Journal of Human Rights*, *12*(1), 89-105.

(11) 12. Wang, Y., McKee, M., Torbica, A., & Stuckler, D. (2019). Systematic literature review on the spread of health-related misinformation on social media. *Social science & medicine*, *240*, 112552.

(12) Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). *Information disorder: Toward an interdisciplinary framework for research and policymaking* (Vol. 27, pp. 1-107). Strasbourg: Council of Europe.

(13)14. Wu, L., Morstatter, F., Carley, K. M., & Liu, H. (2019). Misinformation in social media: definition, manipulation, and detection. *ACM SIGKDD explorations newsletter*, *21*(2), 80-90.

(14) Wu, Y., Ngai, E. W., Wu, P., & Wu, C. (2022). Fake news on the internet: a literature review, synthesis and directions for future research. *Internet Research*.